"التسهيلات الاسرائيلية "رشوة لتمرير "المصائب السياسية"!

كتب حسن عصفور/ مرت رسالة "التهديد" الاسرائيلية للرئيس عباس وقادة السلطة الفلسطينية، بـ"هدوء شديد وبلا أي تعقيب يذكر"، رغم مخاطر مضمونها السياسي - الأمني، والتي تتجاوز كثيرا "تهديدات ممثلي السلطة" التي لم تتوقف، ولكنها تنفذ يوما، وعلها مفارقة نادرة أن يصاب ناطقي السلطة وحركة "فتح" بحالة من السكوت، وكأن التهديدين الأمني، باحتلال الضفة وادارتها لا يمثل "كارثة"، وأن هناك "مفاوضات غير مباشرة مع حماس" من أجل التوصل الى "تهدئة مقابل تحسينات حياتية ومنها ممر مائي - ميناء"، شأن "داخلي اسرائيلي - حمساوي"..

بالتأكيد، لا تذهب المفارقة بعيدا، حيث لم نسمع تعليقا أو توضيحا من "ناطقي حماس وقادتها اللذين لا يصمتون على شيء" على أقوال القيادي الأمني الاسرائيلي عن وجود "تفاوض" بينهما، وكأن المسألة باتت واقعا سياسيا، يتم التعامل معه بـ"ايجابية"، وربما تستغل حماس بكل ما لها من "قدرة" ما أشار له المسؤول الأمني بأن "اسرائيل طالبت عباس أن يكون طرفا بتلك "المفاوضات غير المباشرة"، لكنه رفض لأنه لا يريد العمل من اجل غزة"..

هل يمكن أن يتخيلن أحد فلسطيني، وهو يقرأ مثل تلك الأقوال بأنها فعلا "حقيقة سياسية"، وهل وصل حالنا الى درجة من الانحطاط بحيث يبدو الجلاد أكثر "حرصا" على الضحية من بعض أصحابها، هل تدرك "الرئاسة الفلسطينية" ومعها حركة "فتح" تبعات تلك التهمة السياسية الأخطر، حيث تقول صراحة، أن الرئيس عباس لا يبحث شأنا يخص القطاع، اتهام صاحبه تهديد مباشر باحتلال الضفة خلال ساعات، ليكمل الكارثة التي لم يقف أمامها أي من "اصحاب الياقات البيضاء" في الحقل السياسي، بأن دولة الاحتلال ستدير الضفة بأحسن من إدارة السلطة..

من حق السلطة ومعها حماس أيضا، نفي وتكذيب كل ما نشر عن "رسالة التهديد الأمنية - السياسية" الاسرائيلية، لكن الصمت والتجاهل، ليس بريئا بل

هو شكل للتفاعل مع المظهر الاتهامي، وإستجابة للأمر الاسرائيلي، الصمت والهدوء، وعدم الازعاج حتى تمرير ما يمكن تمريره الى نهاية العام..

دولة الاحتلال لا تقف متفرجة على تطور الأحداث العالمية حولها، وبخصوصها، وتحديدا ما بدأ بشائر "نهضة سياسية" معادية للمحتلين، والتي قد تجد لها في أي لحظة زمنية ردة فعل شعبية فلسطينية كمظهر تفاعلي، تأتي خارج حسابات أجهزة "الأمن الفلسطينية - الاسرائيلية"، ما قد يفجر مرحلة من المواجهة تطيح بكل "أوهام دولة الكيان" والصامتين على مشروعها التهويدي - الاستيطاني، وخطتها في "التقاسم الوظيفي المدني"..

ولأن "لا ضمانة أمنية" لغضب شعب، فقد سارعت دولة الكيان وسلطتها الاحتلالية، بتقديم "مجموعة تسهيلات" وصفت بـ "السحرية"، تعتقد انها ستكون "حاضنة لإحتواء الغضب"، فلجأت الى الاسلوب الليكودي القديم، القائم على مبدأ "تحسين مستوى المعيشة" و"تخفيض حدة المواجهة في القضايا الحياتية" طريقا لكسر موجة الغضب الشعبية، ولذا سارعت بعد ايام من رسالة التهديد الأمنية - السياسية لقيادة السلطة بارسال "هدايا تسهيلية لحياة سكان الضفة والقدس"..

وكان لافتا أن دولة الكيان، لم تمنح أجهزة السلطة، وخاصة "الشؤون المدنية" حق اعلان تلك "التسهيلات السحرية"، لتبدو وكأنها قامت بتحقيق بعض من "المكتسبات"، حتى تلك المسألة التي كانت جزءا من عمل "الشؤون المدنية في زمن مضى" تم سحبها منها، وأعنلت عنها حكومة نتنياهو من خلال جهاز ارتباطها الخاص مع الضفة الغربية..

رسالة تستوجب التفكير عميقا فيما ترمي اليه، وكأنها تقول أن "وقت إدارة الضفة اسرائيليا قد بدأ" "دقت ساعة العمل الاحتلالي ثانية"، من أجل "ترتيب المشهد المقبل وفقا لمبدأ التقاسم الوظيفي المدني"، وإن لم توافق السلطة عليه، ستبدأ منفردة وستبحث عن "أدواتها لتتماشى مع ما تريد" تحت يافطة "انقاذ

ما يمكن إنقاذه"، ذلك الشعار الذي برز يوما في مواجهة الثورة، ولتمرير مخطط سياسي مشبوه!

هل تتكرر بعض أحداث الماضي، ربما، فكما قال ماركس أن "الأحداث في التاريخ تتكرر مرتين الإولى مأساة والثانية مهزلة"..ويبدو أن "المهزلة السياسية" باتت حاضرة بقوة في المشهد الراهن..

دولة الكيان بدأت عمليا بتنفيذ مخططها القديم بتعديلات اسوء كثيرا مما عرضته سابقا..مشروع شمعون بيريز، والذي أعاد النطق به قبل أيام معدودة يهود باراك، وألمح اليه المسؤول الأمني الكبير مع القيادي في السلطة حسين الشيخ.."حالة كيانية في غزة - تقاسم وظيفي مدني في الضفة"..

ولأن هناك من يبحث "حلولا انسانية" لأزمة قطاع غزة، فقد تبرعت جهات دولية لتساعد في تمرير ذلك المشروع، حماس استلمت "مسودة ما يخصها وتدرسها للقول الفصل"، فيما بدأت حكومة نتنياهو تنفيذ الشق الخاص بالضفة بلا "شريك"، ولكن بصمته، أو بعجزه، فيما تقف بقية "القوى والفصائل" متفرجة تشارك بالمهزلة عبر "سكوتها"!

حسابات العدو دوما في اتجاه واحد، لكنه لا يجيد كثيرا حسابات شعب يعلم يقينا، أن لا خيار له سوى اسقاط مشروع المحتلين وأدواته..خيار قادم وسيكون حاضرا، شاء من شاء وأبى من أبى..ولك الخلود ايها الخالد فينا ياسر عرفات!

ملاحظة: حكومة الكيان العنصري سارعت باصدار تقرير عن حربها العدوانية برأت فيه نفسها..هي تعلم يقينا أنه بلا قيمة، لكنها تحاول ارباك المشهد..فلسطينيا المهمة اقتصرت على التعليق كرد فعل دون أن يكون هناك فعلا..كم بنا من "ثقوب"!

تنويه خاص: عندما يصل البعض الى حالة "عجز" مواجهة الواقع.. وبدلا من البحث عن كيفية تغييره يعود الى الوراء ليبحث عن أي ذريعة لتبرير ما وصل اليه الحال عجزا وبلادة!

"الحق ما قال بوغي" ..يا "قيادة"!

كتب حسن عصفور/ من "المهازل السياسية" التي تحضر المشهد الراهن بقوة، تلك الصورة التي تأت من داخل الكيان العنصري الفاشي، المسمى اسرائيل عنوة، مرسلة الى الى الطرف الفلسطيني، بمشتقاته كافة، "تصدير بضاعة" فاسدة بدرجة غير مسبوقة..

قبل الانتخابات أعلن تيار نتنياهو، أن لا مجال لقيام دولة فلسطينة، ولا مفاوضات حتى الاعتراف بما يجب الاعتراف به، وعنوانه الأساس "يهودية اسرائيل"، وأدلى بيبي بتصريحات عنصرية لا تقبل التأويل، محاولا العزف بمزمار الشعور اليهودي" لمواجهة "الخطر العربي - الفلسطيني" في الانتخابات كي لا "تزهق روح اسرائيل ويهوديتها"..تصريحات أجبرت الغرب بغالبيته، ومنها أمريكا الرد على تلك التفوهات العنصرية بين الاستنكار والادانه والاستهجان، لكن نتنياهو يعرف جيدا أن ذلك ليس سوى "كلام في كلام" لا قيمة له في حساباته..

وبعد أن تحقق له ما أراد، عبر ركوب "قطار العنصرية الكريهة"، وفاز بالمقاعد التي بحثها ، بدأ العودة لسياق النصب والاحتيال المكشوف جدا، فمن رفض كامل للحل والدولتين، الى الصراخ الذي لم يتوقف من أجل "حل دولتين"، من خلال العودة الى طاولة المفاوضات "دون شروط مسبقة"، ليضيف أن على الفلسطينيين ان يعترفوا أولا بأن "اسرائيل دولة يهودية"،

وهو لا يرى بذلك "شرطا مسبقا"، لأنه ينطلق من تفكير عنصري - اقصائي، باعتبار ذلك "حق مقدس" وليس شرطا تفاوضيا..

لا يهم تبيان وكشف الزيف في دعوات نتنياهو، التي لم يعد يمر يوما الا وينادي بها، مفاوضات تؤدي الى "دولة فلسطينية تعترف بيهودية اسرائيل"..

ولأن نتنياهو بات يتصرف وكأن الطرف الفلسطيني، لم يعد له قدرة على "الرد والتفاعل"، فأخذ يعزف على ربابته السياسية منفردا، وكما يحلو له العزف، مطمئن جدا، بأن الممثل الفلسطيني الرسمي لا قوة له ولا حول، سوى بعض كلام لم يعد يثير احدا، بعد ان منحه "زمنا سياسيا لنصف عام قادم" يفعل به ما يحلو له، في حين أن "الطرف الفلسطيني المتحكم بأمر القطاع"، غارقا في كيفية تطبيق "معادلة التنمية مقابل الأمن" الألمانية، ولذا انطلق بيبي ليعزف ويرقص بلا أي رهبة، مع أن رقصه بات "شاذا جدا"..

ولأن "كذب نتنياهو" بلا حدود، ويتكلم دون أن يسمع او يرى او يقرأ، فهو يتحدث بأي كلام باعتبار أن الآخر، إما صامت أو ساذج او "خفيف العقل"، فيقول ما يقول بالتفاوض والحل السياسي "غير المشروط"..

ولكن، وفي مفاجأة سياسية من الطراز الفريد جدا، أعلن وزير الحرب الاسرائيلي موشيه يعالون، المسمى دلعا بـ"بوغي"، قال "الكلام المفيد جدا جدا"، أن "لا مكان للحل السياسي مع الفلسطينيين في المدى المنظور"، ولذا يجب البحث في كيفية "إدارة الصراع معهم" في الضفة والقطاع، وبالتأكيد ستكون تلك "الادارة" حسب من يتحكم بالأمر، في الضفة مع "بقايا سلطة الرئيس محمود عباس"، والتي لم يعد له أسنان، وفقا لكلام الرئيس عباس ومن هم حوله ، بأن السلطة لم تعد سلطة..فيما حماس في القطاع لن تبحث أكثر من "تحسينات إنشائية" كي يمتد أجل سيطرتها في ظل حراك غير قد ينفجر في لحظة غير متوقعة..

"الحق ما قال بوغي"، فدولة الكيان بتركيبتها الراهنة، ولمدى زمني طويل لن تقدم نحو أي حل سياسي في ظل المشهد القائم، في غياب أي عنصر قادر أن

يعيد لهم "الوعي المفقود"، ويجبر من ليس له بصر وبصيرة على ادراك ان الفلسطيني لم يصل الى درجة أنه بات مكسور الجناح والأسنان..

"إدارة الصراع هي الحل" هي معادلة "بوغي الجديدة"، لا غيرها هي ما تبحث عنه إسرائيل الى حين قادم يكسرها بأسلحة غير التي يشهرها أطراف السيطرة على مقاليد السلطة في "بقايا الضفة والقطاع"..ولذا ستعمل دولة الكيان وفقا لـ"معادلة بوغي" على استغلال الانقسام الفلسطيني المستمربفعل فاعل معلوم للشعب وأهل البلاد، الى المدى الكامل، لكيفية تطبيق مفهوم "إدارة الصراع"..

"معادلة بوغي" لإدارة الصراع، بدلا عن الحل السياسي، كان لها ان تتحول الى "ثورة غضب" لو كان هناك من له صلة بالحال الفلسطيني، ينشغل في كل شيء الا "المواجهة السياسية"..هل يصدق أحدا بأن "بوغي" قال ما قاله، ولا يجد مسؤولا واحدا في شقي رحى "بقايا الوطن" يستخدم هذا الكلام لتحويله الى "رسالة غضب سياسي"، تستدعي فعلا مباشرا، لرسم الخطى لقطع الطريق على "نظرية ادارة الصراع"..

هل نعلن الأسف والأسى لما بات له الواقع السياسي الفلسطيني، لا نظن أن ذلك بات مجد،فاصحاب "القيادة" لم يعد لديهم أي "خراطة طريق" لمسارهم..أخذوا ينتظرون ما سيكون في الضفة من إعادة تنظيم "الواقع القائم في تقاسم وظيفي جديد" بين "حطام السلطة" ودولة الكيان".. وفي قطاع غزة يبحثون طريقا للسيطرة "المستقلة" عبر باب الحاجة الانسانية..

هل نحن أمام بد التطبيق الفعلي لمشروع شمعون بيريزالمقدم الى الخالد ابو عمار عام 1994، وركله بحذائه العسكري الشهير، "دولة في القطاع وتقاسم وظيفي في الضفة"، بنقصان كبير في "ماهية دولة القطاع" و"وظيفة السلطة في الضفة"..

سؤال يستحق التفكير الجاد، ليس ممن هم طرفا في تنفيذه بشكل مباشر، بل لمن لا زال يرى انه ليس جزءا من معادلة تصفية القضية الوطنية الفلسطينية..

كيفية تطبيق "معادلة بوغي" تستحق وقفة مضافة..ولو كان للقدر فرصة البقاء سنتناول ذلك في مقال خاص..لكشف بداية التنفيذ الفعلي لتلك المعادلة، وانخراط الرئاسة وفتح بها في الضفة، وحماس في قطاع غزة..

ملاحظة: استطلاع رأي لمؤسسة فلسطينية أشار الى "كارثة سياسية"، بأن أكثر من نصف قطاع غزة يرغبون بتركها الى أي "مجهول غيرها" و"ثلث سكان الضفة" ذات الرغبة..هل تقرأ من تسمى "قيادة الشعب" تلك الأرقام..ام أنها تتمنى تنفيذها فعلا تحت شعار "الهجرة خلاصا" من صداع!

تنويه خاص: مرحبا بعودة د.عزيز دويك بعد الافراج عنه، وبعد الترحيب ننصحه التروي لعدة أيام قبل اطلاق تصاريحات تبدو "غاية في الشحوب"..لا تخاف يا دكتور الايام جاية كتير لتحكي وتحكي كما تحب ..حكاية الشعب مطولة مع هيك متسلطين!

الساكت على "بان" شيطان أسود!

كتب حسن عصفور/ تبرع "الربوت البشري" بان كي مون بشطب اسم دولة الكيان من "قائمة العار السوداء"، دون أن يشعر بأي "أسف" أو "أسى"، بل حتى "إعتذار" لآلاف من الذين قتلوا بلا ذنب، سوى أنهم من أهل فلسطين يقطنون "منطقة محاصرة" من الجهات الخمس، منطقة جغرافية بها ما يقارب 2 مليون إنسان، وفي طريقهم للزيادة بحكم الفطرة الفلسطينية للتكاثر كسلاح إنساني في مواجهة محاولات الإلغاء العنصرية، تتناوب عليها الحروب والغزوات فإشتق اسمها من قدرتها، واضيف لها "تعبير" لا يستقيم مع الحقيقة السياسية - الجغرافية "قطاع"..ليصبح " قطاع غزة"!

يوم 8 يونيو - حزيران 2015، هو "يوم أسود" في حياة ومسار الشعب الفلسطيني، عندما اقدم هذا "الربوت البشري" بان، وحامل وظيفة لم يحلم بها يوما، حيث أحضرته واشنطن لتحركه كما تشاء ووقت ما تشاء، على شطب اسم دولة الكيان العنصري، المسماه بالحرب والجريمة "إسرائيل"، وجيشها الذي يمثل "جيشا فاشيا معاصرا"، من "القائمة السوداء - قائمة العار"..

ما اقدم عليه هذا "الربوت" غير مسبوق في تاريخ الإمم المتحدة، ولكي لايقال أن هذا كلام غاضب نورد نصا ما نقلته وكالة "رويترز" البريطانية، عن مصادر في الأمم المتحدة، إن "قرار الأمين العام بتجاوز توصية الزروقي غير مألوف".

و"كانت ليلى الزروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة قد أوصت في مسودة تقرير بعثت به لبان كي مون، بإدراج إسرائيل وحماس في هذه القائمة". وبدلا من أن يتلزم بان كي مون بالتوصية ويدرجها في القائمة التي وزعت على أعضاء مجلس الأمن، لبحثها واتخاذ ما يلزم، والنتيجة معلومة جدا، أن امريكا التي تصرخ نهارها وليلها بقرفها من ممارسات اسرائيل، وانها لن تعد قادرة على "حمايتها" في مجلس الأمن، ستبطل مفعول تلك التوصية بإستخدامها حق النقض "الفيتو"، وقد تنجر معها بلدان غربية أخرى، ممن يتاجرون بحقوق الانسان ويكثرون من أحاديث "جرائم الحرب" في البلد الفلاني والعلاني، وعندما يأت الأمر نحو أبرز دولة ارتكبت "جرائم حرب" منذ نهاية الحرب العالمي الثانية، يصرخون ويقفزون كـ"الجرذان" يدافعون عن "الجريمة".

"الربوت بان"، أراد رفع الحرج عن سيدته ومانحته لقبا لم يكن له من نصيبه لو جاء بشكل معتاد، فشطب التوصية كي يبدو الأمر وكأنه "إجراء روتيني"، بعدما طمأنته موظفة في الخارجية الأميركية لا تخف من ردة الفعل، فلن يتحدث أحد عنك من "بني العرب"، وقبلهم بالتأكيد لن يتفوه أي رسمي فلسطيني، أو شبه رسمي، لا رئاسة ولا فصائل ولا مؤسسات غير حكومية،

ولا شخصيات مستقلة "وازنة"، وستكون "حماس" هي الشماعة التي يعلقون عليها صمتهم، بل ربما يخرج متحدث من بينهم لـ"يشيد بجهودك يا بان"..

العار السياسي، لن يقف عند حدود ما فعله "الربوت بان"، لكنه سيبدأ من المفترض أنهم "يمثلون شعبا" ويدعون الحق في قيادته، الصمت على "فعلة الربوت السوداء"، هو الفضيحة السياسية، يعيد بالذاكرة يوم أن تبرعت جهات فلسطينية لوقف مفعول "تقرير غولدستون" حول "جرائم الحرب" التي ارتكبتها دولة الكيان العنصري - الفاشي المسماه اسرائيل، بلا سبب سوى ارضاء ورضوخا امام هاتف ضابط أمن اسرائيلي، وآخر من واشنطن..

اليوم تعاد ذات الفضيحة العار، لو أكمل "أولي الأمر في فلسطين" صمتهم على "مجزرة الربوت بان السياسية - الأخلاقية" نحو دماء عشرات ألاف من أهل فلسطين في القطاع وكل أرض فلسطين وخارجها، وستلاحقهم اللعنة والوكسة والعار الى يوم الدين، ولعل الرب يضع تلك في لوح مصائبهم وكوارثهم، لارتكابهم "فعلا شيطانيا" ضد الشعب الفلسطيني، غير قابل للسماح..

يا أيها "السادة" الذين فقدتم "الاحساس الانساني" نحو شعبكم وتتباكون عليه لو حدث تفجير "إرهابي" في قاعة بتل أبيب، اقرأوا ماذا قال مدير هيومان رايتس ووتش فيليب بولوبين إن " قرار بان كي مون المخيب للآمال باستبعاد إسرائيل وحماس من هذه القائمة، يعتبر ضربة لجهود الأمم المتحدة من أجل توفير حماية أفضل للأطفال خلال الصراعات المسلحة".

وأشار بولوبين إلى أنه " تم إثبات بالحقائق والوثائق ضرورة إدراج اسرائيل وحماس في القائمة السوداء، إلى أن بسبب بعض الضغوط السياسية، لم يتم ذلك".

هذا شخص له ما له وعليه ما عليه، لكنه "نطق" بما يراه، بينما من يدعي تمثيل الشعب الفلسطيني، ويحتار في شكل المراسيم والمراسم التي تحيط به ومواكبه، لا ينطق بكلمة حتى لو كانت "خاب أملنا" دون أي اجتجاج

رسمي..أما هذا التواطئ العلني فهو سابقة كسابقة "الربوت بان" في شطب التوصية من التقرير قبل أن تصل الى مكان نقاشها..

حماس عليها أن تدافع عن نفسها، وسبق لنا أن طالبناها بذلك ووجدت الدعوة ترحيبا من بعض من يدركون قيمة الكلمة، لكنها تصرفت بـ"علياء" و"غطرسة سياسية"، مكتفية بتلك التصريحات البليدة، لذا لا يجوز الاختباء وراء ذكر "حماس" في التقرير لتبرئة الفاشية الجديدة..

إن كان لـ"الروبوت بان" عار واحد، فهناك آلاف من أشكال العار وبعدد كل من روى مسار الحرية بدمه، لعنة أبدية وعارا مستديما على الصامتين عن الحق" الشياطين السود"..

والرب لم نعد نعلم كيف لكم قدرة على الحديث نيابة عن الشعب بعد كل هذا العار السياسي..

ان تسكت الرئاسة الفلسطينية وأدواتها المختلفة، حكومة واجهزة ودائرين في فلكها، فلا مفاجأة، فمن أوقف "تقرير غولدستون" يفعل ما هو مماثل، كونه لا يملك خيارا ولا قرارا خارج "الأمر المعلوم"، اما أن تصمت الفصائل السياسية بكل مسمياتها في فلسطين، وكذا آلاف من المنظمات غير الحكومية التي تعلي الصوت مع كل اخترق لأجهزة الأمن الفلسطينية لحق الانسان، وتبدأ المؤتمرات وورش العمل والندوات لتعلي الصوت على تلك الانتهاكات، تصاب بالخرس المطبق مع أحد مظاهر الحقيقة..ولكن السبب معلوم جدا لهؤلاء..فمن يدفع لن يقبل كلاما "خارج المسموح من المانحين"!

سود الله وجه كل صامت عن الحق، فالصامت عنه أخرس أسود..عار أبدي سيلاحقهم الى يوم الدين..وشعب الجبارين لن يسامح حتى لو تأخر الحساب، فروح الخالد ياسر عرفات تقفز دوما لتمنحه طاقة الخلاص طال الزمن أم قصر..وحتما سيأتي "عرفاتي" يوما ليعيد الحق الى أهله، وتطهير شعبه ممن يجب تطهيره منهم!

ملاحظة: شكرنا الى شكر الرئاسة الفلسطينية لمحكمة أمريكية بشطبها وضع اسرائيل كمكان ميلاد لأهل القدس المحتلة، لكن هل سمح لهم بكتابة فلسطين مثلا..إذا كانت آه، كل الشكر وإذا لا فربع شكر، وقبل السهو السياسي شو موقف إدارة أوباما أولا من القرار..يا خوفي ما ترفع دعوة وتكسبها..ثم تشكرها ايضا الرئاسة!

تنويه خاص: موقع إخواني حمساوي يقول مشعل في القاهرة..قيادي حمساوي يقول مشعل مش في القاهرة..شو الحكاية يا حماس..هاي مش لعبة "جلول"..بلاش "ولدنة سياسية" مع مصر..يا آه يا لأ.يا طلبنا وننتظر الرد مش عيب!

الصمت على مشروع "التقاسم الوظيفي"بالضفة..ايضا مؤامرة!

كتب حسن عصفور/ ارتفعت وتيرة "الحرب السياسية" الفلسطينية، رسميا وشعبيا، ضد المشروع الاسرائيلي الخاص بمحاولة تمرير مؤامرة "فصل قطاع غزة"، عبر خلق "حالة كيانية" تطيح به خارج الجسد الفلسطيني العام، وبلا شك في أنها معركة وطنية "مقدسة" تستحق كل التقدير، كونها تعمل على قبر واحد من أخطر المشاريع الصهيونية على القضية الوطنية، كانت هناك محاولات متعدده لتنفيذه عبر مسميات مختلفة وفي أزمان متباينة..

اشهر تلك المحاولات، جاء عام 1955 عندما عرضت امريكا مشروعها المعروف باسم "مشروع جونستون" لأقامة "دولة غزية خاصة" بعد توسيع مساحة القطاع نوح جزيرة "شبه سيناء"، وكاد أن ينجح في حينه، لولا يقظة أهل القطاع، وقاد الشيوعيون بقيادة الشاعر الكبير معين بسيسو، وشاركهم "الاخوان المسلمين" حركة شعبية لاسقاط المشروع، تحت شعار "لا توطين ولا اسكان يا عملاء الأمريكان"، فسارع الزعيم الخالد جمال عبد الناصر الى ايقاف المشروع وتم قبره..

وبالتأكيد، لم يختف المشروع الصهيوني لتصفية القضية الفلسطينية، عبر بوابة "دولة غزة"، ففي منتصف الثمانينات تقدمت حكومة الكيان بنسخة مستحدثة للمشروع الى الخالد ياسر عرفات، وتم رفضه فورا بعد أن اتضح أنه مشروع انفصالي كامل..

ولقد سيطر الحذر الشديد من المشروع الصهيوني الانفصالي للقطاع، على بداية مفاوضات أوسلو عام 1993، عندما حاول الوفد الاسرائيلي الحديث عن "الانسحاب من قطاع غزة"، كبادرة سياسية للحل العام، لكن الخالد ابو عمار رفض ذلك مطلقا، وطلب ان يتم ربط الانسحاب بأي جزء بالضفة، واختار أريحا كي لا يكون هناك تعقيد، وهو ما حدث فعلا..

وبعد قيام السلطة الوطنية، كأول حالة كيانية للشعب الفلسطيني عام 1994، ودخول الخالد الى ارض الوطن، عاودت اسرائيل تقديم مشروعها بنسخة جديدة "معدلة - محسنة"، وجاء وزير خارجة الكيان آنذاك شمعون بيريز، وعرض مشروع "دولة فلسطينية كاملة السيادة في قطاع غزة" و"تقاسم وظيفي ثلاثي في الضفة الغربية"، مشروع لم يعرض سابقا بتلك الصيغة، إذ اعتقد حكام الكيان أن تلك "صيغة سحرية" لتمرير "المؤامرة القديمة بثوب عصري"..

ووقع البعض الفلسطيني في "فخ الموافقة"، تحت مبررات مختلفة لكن الخالد قطع كل الطرق على "المتهالكين سياسيا" بذرائع مختلفة"..وتمسك ابو عمار بالنص بما جاء في "اعلان إوسلو" بأن الضفة وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة" وهي أرض فلسطينية..وللأسف كثير ممن يحاولون التطاول على اوسلو يتجاهلون تلك القضية الجوهرية التي اجبرت دولة الكيان على الاعتراف بها، فكانت بوابة اغتيال رابين..

المشروع الانفصالي للقطاع، مشروع قديم يتجدد، وقد تنبه له الشعب الفلسطيني مبكرا متصديا لافضا لاعنا له، لكن المشروع الذي يمثل الوجه الآخر للمشروع الانفصالي للقطاع، ما يعرف بمشروع "التقاسم الوظيفي" في

الضفة الغربية، ورغم خطورته الشديدة سياسيا، بل عله أكثر من ذلك، لكن التصدي له وفضحه كوجه لمشاريع تصفية القضية الفلسطينية لا يحتل المكانة التي يجب أن يحتلها..

ومن المثير فعلا، ان تتجند كل القوى الفلسطينية، لمواجهة "المشروع الانفصالي للقطاع"، وهي على حق مطلق، لكنها تتجاهل بشكل مريب الحديث عن مشروع مصادرة الضفة وتهويدها، من خلال تمرير المشروع التقاسمي الذي بدأت دولة الكيان في تنفيذه بلا اعلان..

عندما تقدمت الحكومة الاسرائيلية بما أسمته "التقاسم الوظيفي" في الضفة، وتم رفضه كليا وبلا أدنى نقاش، كان الظن أنه قبر والى الأبد، لكن مع نجاح دولة الكيان في الخلاص من الزعيم الخالد، بدء تنفيذ خطة شارون للخروج من قطاع غزة، ونجاح أمريكا في اجبار الرئيس محمود عباس على اجراء انتخابات في وقت غير مناسب، وبالقوة الجبرية لإحداث تغيير في البنية الكيانية الفلسطينية، وما تلاها من نجاح حماس نجاحا فاق كل تقديرات أمريكا والمراقبين، نتيجة "تهلهل حركة فتح تنظيميا"، انتج فوز حماس فوزا ساحقا بالمقاعد الفردية، رغم توازنها مع فتح في المقاعد النسبية.. وتلك ما بحثت عنه أمريكا..

وانتقلت دولة الكيان نحو ترسيح أسس تطبيق مشروع "التقاسم الوظيفي"، فبدأ يأخذ طريقه في التنفيذ مع كل مصادرة لما للسلطة الوطنية من "حقوق" في الاتفاقات الموقعة، واجبارها على تنفيذ ما عليها من "واجبات"، والاخلال الشديد في المعادلة بين ما للسلطة وما عليها بموجب الاتفاقات أوصلها لما بات يطلق عليه في الدوائر الرسمية الفلسطينية، بأن السلطة لم تعد سلطة، ووصل الأمر باعلان الرئيس عباس وبعض من أعضاء خليته الخاصة بالتهديد دوما بـ"حل السلطة"، وافتراضا أن هذا "التهديد الشكلي"، قد يكون ناجم عن "حسن نوايا سياسية"، نتيجة لمصادرة قيمة فعل السلطة ضمن الاتفاق، الا أنه عمليا يدعم فكرة تنفيذ مشروع "التقاسم الوظيفي" في الضفة..

ومنذ انتزاع فلسطين قرارا خاصا باعتراف الإمم المتحدة بها دولة عضو مراقب، ضمن حدود واضحة ومحددة، في الضفة والقدس والقطاع، تسارعت عملية ترسيخ أسس المشروع التصفوي في الضفة عبر تزايد الحركة الاستيطانية مترافقة مع فعل تهويدي تركز في القدس الشرقية، لفرض وقائع تكسر الطريق على تنفيذ دولة فلسطين..

ومؤخرا انتقلت حكومة نتنياهو الى التعامل مع أهل الضفة الغربية دون أي اعتبار للسلطة وأجهزتها، من خلال ما أسمته بـ"حزمة التسهيلات" الانسانية، وتعديل شروط حركة العمل والمرور الى القدس وداخل الكيان، حركة استغلت "الضغط المطلق" الذي مارسته خلال سنوات لتبدأ في لعبة "تخفيف الضغط"، والمفاجأة الكبرى أن الاستقبال الشعبي لتلك "التسهيلات"، حيث وجدت ترحيبا واسعا رغم محاولات دوائر في السلطة وقطاع الأعمال معارضتها، وتلك أخطر مؤشر يمكن الاستدلال عليه بما سيكون من "تنفيذ الوجه الآخر للمشروع الانفصالي - التصفوي" في الضفة..

هل يمكن اعتبار التركيز على مؤامرة "فصل غزة"، وتجاهل كلي للشق الأخر من المؤامرة لـ"تهويد الضفة"، هو "سهو سياسي" أم هو "عمد سياسي" لذر الرماد في العيون، وفسح الطريق لتنفيذه وسط "جعجعة صارخة"، لحرف المسار الكفاحي وليس تفعيله لقبر المؤامرة كما يبدو في السطح.. مطلوب وبلا أي ممطالة التصدي السريع والعاجل وطنيا، رسميا وشعبيا للمشروع التهويدي الجديد بمسمى "التقاسم الوظيفي"، وتتحمل القيادة الرسمية، منظمة وسلطة وفصائل مسؤولية كبرى في ذلك، وصمتها عنه أو تجاهله والتركيز على الوجه الغزي من المؤامرة يشكل عمليا انجاح المؤامرة من خلال بوابة "الضفة" و"تقاسمها الوظيفي"..

الهبة السياسية يجب أن تتوحد لقبر المشروع الصهيوني بشقيه، والعمل على فرض اعلان دولة فلسطين على من يتهرب منها..فذلك احد أهم أسلحة الشعب لقبر "المؤامرة بجناحيها" الغزي والضفاوي!

ملاحظة: لم تحتف وسائل الاعلام الفلسطينية بما يجب أن يكون باعتقال مستوطن يهودي قتل فلسطينيا، كأول حالة اعتقال من خلال الانتربول..حتى أن وسائل اعلام رسمية للسلطة تجاهلت الخبر..يا خوفي ان لايراها البعض احراجا لكي لا يستمروا في فعل المحكمة الجنائية..ورمضان كريم!

تنويه خاص: مسلسل "حارة اليهود" وقع في "خطأ سياسي كبير"، عندما حاول ربط الشيوعيين المصريين بالصهونية..متجاهلا أنهم أول من شكل "عصبة مكافحة الصهيونية" في مصر كما شقيقهم الحزب الشيوعي العراقي..نأمل ان يكون ما حدث خطأ غير مقصود..وغيره يجب التصدي له كي لا يصبح الخطأ "خطيئة"!

إنجازات الدكتور الصادمة!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن ما شهده إجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من "عجائب سياسية"، بعضها قد يصبح "مجالا للتندر العام" في شهر رمضان، خاصة "الابتكار الفلسطيني" لتشكيل الحكومة المقبلة، في مدة قياسية لا تتجاوز اسبوعا، دون اعلان من هو صاحب الحظوة الرئاسية لمنصب "الوزير الأول"..

لكن المفاجأة المذهلة التي لن تمحى من ذاكرة الشعب الجمعية والفردية، ما كان من "مرافعة الرئيس عباس" عن وزيره الأول المخلص جدا، حيث لم يكتف بتوجيه الشكر له على المدة التي أمضاها، بل انه تقدم بكشف حساب لإنجازات حكومة الرئيس "الخاصة جدا"، من خلال رامي الحمدالله..

الحديث عن الشكر قد يراه البعض "مجاملة ضرورية ومعتادة" في ظروف مشابه، خاصة وأن التقدير الوطني العام بعدم عودته ثانية للمنصب كونه لم يعد "قاسما مشتركا" بين مختلف الفصائل والقوى، ومنها حركة فتح خاصة

في خليتها الإولى، وكثير من كادرها الوسطي، مضافا له "خصوماته الشخصية مع بعض من "بقايا المجلس الوزاري"..

لكن أن يصل الأمر الى الافاضة بتعداد إنجازات "خارقة" قام بها الحمدالله ومن رافقه بمجلس وزاري مقلص جدا، فتلك المسخرة بذاتها، تصل الى مصاف الكارثة عندما يتم تعداد ما حققه بقايا المجلس في ملف قطاع غزة، وبخاصة إعادة الإعمار، حديث عن أعمال بدت "خارقة جدا" قامت بها "الحكومة المقلصة" لأهل غزة، ولم يخف أحد من الحضور دهشتهم مما يسمعون وكأنهم في بلد غير البلد، حتى وصل الأمر بأحد أعضاء التنفيذية من هول ما سمع "مدحا وتقديرا وتشكرات" في "مرافعة الرئيس التاريخية"، بأن بدأ حديثه عن الحكومة ود.رامي، بتقديم الشكر للدكتور سلام فياض على ما قام به، ما الحق بالحاضرين ذهولا فوق ذهولهم، وقاطعه الرئيس بعصبية زائدة، ماذا تقول شكر فياض..فاضطرب القيادي المتحدث ليعيد توجيه "آيات التقدير لرامي الحمدالله بكل "اللعثمة المعلومة" في مثل تلك المواقف..

عن أي اعمار حدث لعشرات آلاف لا زالوا مشردين، إعمار لم يره اهل القطاع الا ما ندر منه، نفذته وكالة الغوث وبعض من المنح العربية، ضمن معادلة سيري الشهيرة "تكميم الأنفاس"، الى جانب مشكال لا تزال عنوانا لشكاو بلا نهاية في قضايا الكهرباء والغاز وبعض الفئات التي اصابها عطب مفاجئ في رواتبهم بلا اي سند قانوني..الى جانب أن علاقة الحكومة ووزيرها الأول بالقطاع أصلا كانت زيارات أقل من اي مبعوث أجنبي، يتذكرها كل اطفال القطاع لندرتها..لم يقم خلالها بأي جولة لمدن القطاع سوى أمكان محدودة جدا جدا..

كان بالإمكان أن يتحدث المنبهرين بالقدرة الخارقة للوزير الأول عن الأفعال التي كان لها أن تكون في القطاع لولا وجود حركة حماس، وأنها مثلت العقبة الكبرى أمام تحقيق "الانجازات التاريخية" التي خطط لها د.رامي ومن رافقه في المهمة العصيبة، فتلك يمكن قبولها أو القفز عنها..أما خلط الواقع بالوهم أو الخيال فتلك مصيبة لا بعدها مصيبة، اصابت الحضوربمس من الغيبة

اللحظية، ومنهم د.زكريا الآغا وهو ابن من أبناء القطاع يعيش بها ومعها ومكتبه محاصر بطلبات لا حصر لها..

والضفة الغربية التي قيل عن إنجازات الحكومة بها، أصيبت بأمراض وعوارض تمثل خطرا جديا تنال من المشروع الوطني، ودون تفاصيل كثيرة، فالمسالة الأهم كانت أوضاع المخيمات، وما حدث بغالبيتها من صدام بين شبابها والأجهزة الأمنية، ولا تزال تبعاتها قائمة حتى الآن، ولا نعلم متى كانت آخر زيارة أو جولة للوزير الأول أو أي من وزرائه في تلك المخيمات، او عقد لقاء مع أهلها داخل حدود المخيم، قد يستثنى مخيم في محافظة بيت لحم لأسباب معلومة..

ما حصل قد حصل، ولكن أن يتم إعادة تسمية رامي الحمدالله وفقا لـ"انجازات وهمية" فتلك جريمة سياسية لا يجب أن تمر، ليس موقفا من شخص الرجل فهو أكاديمي حقق ما يفتخر به في جامعة النجاح، وعلها بحاجة لعلمه الذي يعلم، وأن يكتف بما كان منه، ولكي لا يسجل عليه مزيدا مما كان في السنوات الماضية..

نعم..يجب توجيه الشكر لرامي الحمدالله ومن معه لانتهاء "صلاحياته" كوزير أول، اصبح خارج الخدمة السياسية، وحرصا على ما حققه من "إنجازات تاريخية" فالأفضل له أن يحافظ عليها، ويعود الى كرسيه في رئاسة الجامعة ومقعده في لجنة الانتخابات، كي لا يندم يوم لا ينفع الندم..

اما الاصرار عليه كمرشح رئاسي لمنصب الوزير الأول فتلك عقبة أمام تشكيل حكومة "وحدة وطنية حقيقية"، وإصرار على فشل مسبق أو ذريعة لاستمرار الانقسام والدفع به نحو "خطوات انفصالية أخطر"..

إن كان الهدف حكومة وحدة وطنية تنهض بالمشروع الوطني فهي حتما بحاجة لشخصية سياسية قادرة أما غير ذلك فقل على "الوحدة السلام"..

المسؤولية الآن على عاتق القوى والفصائل، فإما أن يمنعوا الكارثة أو يصبحوا جزءا منها..الخيار لهم وليس لغيرهم.."بقايا الوطن تحت الخطر" يا سادة ..تذكروا!

ملاحظة: هناك "إشاعة" تقول بأن القيادة الرسمية تدرس تقديم 3 ملفات الى المحكمة الجنائية الدولية يوم الخميس 25 يونيو، لو حدث فذلك خير، لكن التقديم بوحده لا يمثل شيئا دون تحريك الملفات كي لا يقال أن هناك من يتلاعب بوعي الفلسطيني..المحكمة ليست ارشيفا بل هي أداة للمطاردة..ننتظر ونرى!

تنويه خاص: اطلاق صاروخ من قطاع غزة بعد يوم من نشر تقرير اتهم دولة الكيان بارتكاب جرائم حرب ومعه حماس يشكل عملا تحت التساؤل.. الأفعال الصبيانية خطر يصل الى درجة الاتهام احيانا..فحذار!

تحرك فرنسا لإجهاض قرار"دولة فلسطين" و"المحكمة الجنائية"!

كتب حسن عصفور/ عادت فرنسا للتحرك في المنطقة من خلال جولة لوزير خارجيتها لوران فابيوس، حاملا معه أفكار سبق ان تناولتها وسائل الاعلام، مشروع يبحث عمليا "إجهاض قرار الإمم المتحدة الخاص بالاعتراف بدولة فلسطين" رقم 19/ 67، والذي يمثل الفعل السياسي الأهم خلال العشر سنوات الأخيرة، بل يمكن اعتباره الإنجاز الأوحد الذي يمثل رافعة سياسية لهدم المشروع الاحتلالي..

ويمكن تلخيص مخاطر المشروع الفرنسي، ووفقا لما سبق نشره في القضايا التالية:

* "تقليص" حدود دولة فلسطين"، من خلال اعادة ما يسمى بـ"مبدأ تبادل الأراضي"، وهو الذي سيقدم لدولة الكيان جزءا حيويا من أرض دولة فلسطين وفقا لقرار الإمم المتحدة، إذ أن المسألة تختص باغلبية الأراضي

التي أقيمت عليها المستوطنات في الضفة الغربية، وهي ليس أراض مصادرة بشكل "غير شرعي" فحسب، بل هي تمثل "عائقا جغرافيا أمام تواصل دولة فلسطين في الضفة..

** اقرار مبدأ تبادل الأراضي، سيقطع الطريق على اعتبار ملف الاستيطان شكلا من أشكال "جرائم الحرب"، التي يجب أن تدفع دولة الكيان الاسرائيلي ثمنها القانوني والسياسي..ولذا فتح باب النقاش - التفاوض على "مبدأ التبادل" مهما كان طبيعته سيشكل "ضربة قاضية" امام التوجه الفلسطيني الى المحكمة الجنائية الدولية..

*** تغيير هوية القدس الشرقية وطبيعتها، إذ أن المشروع الفرنسي يتحدث عن اعتبار "القدس عاصمة للدولتين ومفتوحة"، وهذا البند يمثل طريقا واضحة لتكريس ما قامت به دولة الكيان من عمليات تهودية - استيطانية في القدس الشرقية، واعتبار كل ما تم مسألة قانونية، وبموجب المقترح سيتم ابتلاع جزء رئيس من اراضي القدس الشرقية، كما أن الحديث عن اعتبارها "عاصمة لدولتين" يسقط الحق الفلسطيني في بحث ما قامت به حكومات الكيان من أعمال تهويدية خاصة في البلدة القديمة، وتحديدا في الأعمال التي تتعلق بما يسمى "الهيكل"، وهي المسألة التي كانت سببا رئيسيا لتفجير مفاوضات قمة كمب ديفيد عام 2000، ودفع لاحقا الخالد ياسر عرفات حياته ثمنا لها..

**** تغييب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتجاهله الكلي لقرار 194 الذي يمثل السلاح القانوني الأبرز للدفاع عن الحق الفلسطيني فيما يتعلق بالطرد والتهجير القسري لسكان فلسطين عام 1948..

***** الطريق الرابط لجناحي دولة فلسطين بين الضفة والقطاع، إذ أن عدم وجود الرابط كجزء من ارض الدولة الفلسطينية، وسيادتها يشكل خطرا حقيقيا ، ولذا تغيب هذا البند تحت أي مسمى يعتبر انتقاصا من "سيادلة دولة فلسطين"..

وبالتأكيد لا يمكن التغافل على أن "جوهر المشروع الفرنسي" يؤدي عمليا الى "دولة يهودية"، حتى لو لم يتم كتابتها نصا، من خلال مجمل النصوص وآليتها، مع الأخذ بالحسبان المناورة التي يمكن أن يتم اقحامها باللجوء الى قرار التقسيم 181 عام 1947، ليس لتنفيذه بل لإستعارة مسمياته "دولة فلسطينية عربية مقابل دولة يهودية"..

بالطبع هناك مسائل خفية من وراء توقيت التحرك الفرنسي الآن في المنطقة، بمسمى البحث عن اصدار قرار من مجلس الأمن، حيث من المفترض أن تبدأ فلسطين بتقديم ملفاتها الى المحكمة الجنائية الدولية، وهي ملفات يقال أن بعضها بات جاهزا ولا يبقى سوى ارسالها، وهناك بعض من مسؤولي السلطة الفلسطينية اعلنوا أنهم سيتقدمون ببعض الملفات خلال ايام، مع أن د.صائب عريقات رئيس لجنة متابعة المحكمة كان له تصريح مخالف باعلانه عدم التحرك ضد اسرائيل حتى نهاية العام، وهو ما يترجم بتجميد ارسال الملفات والمطالبة بالتحرك لمناقشتها..لذا يمكن اعتبار التحرك الفرنسي مناورة لقطع الطريق على الذهاب الى المحكمة الجنائية تحت عنوان أن هناك "تحركا سياسيا دوليا"، وهو ما يترجم أقوال عريقات..

ولأن الوزير الفرنسي قادم الى المنطقة اليوم 20 يونيو - حزيران 2015، وسيتلقي بالأمين العام للجامعة العربية وغدا الى فلسطين، يجب أن ترسل القيادة الرسمية الفلسطينية موقفها من التحرك والمشروع الى الجامعة العربية، وأن لا تنتظر نهاية الزيارة كي لا يصبح هناك مواقف خارج السيطرة..الموقف الفلسطيني سبق رسم ملامحه أكثر من مرة، القائم على اساس البحث على ألية تنفيذ لقرار دولة فلسطين ولا غيرها..

ملاحظة: بيان المجلس الثوري لحركة فتح وضع عناصر هامة للتحرك السياسي تستحق الاشادة..لكنه تجاهل عمدا عن تحديد توقيت تنفيذ تلك العناصر وآليتها..لما لا تبادر الحركة بتقديم ورقة عمل خاصة للقوى الفلسطينية، وقبلها اللجنة التنفيذية لمناقشة ذلك!

تنويه خاص: حماس أعنلت تبنيها العملية ضد مستوطنين في الضفة ..الغريب أن يبادر الأمن الاسرائيلي لاعتبارها "عمل فردي"..هاي بدها تفسير..
وحسنا فعل متحدثو السلطة بعدم الادانة كالعادة!

تعديل "بقايا حكومة" رامي "رجس سياسي" فاجتنبوه!

كتب حسن عصفور/ بلا "مقدمات" اشاعت أوساط قيادية في حركة فتح "زوبعة سياسية" عند حديثها عن قرب تعديل ما تسميه بـ"حكومة التوافق الوطني" برئاسة رامي الحمدالله، وبرقيا بدأت التكهنات حول من سيبقى ومن سيخرج، وانهالت الرغبات الخاصة والعامة للزج كل باسم عله يجد له نصيبا في "بازار شعبي لتشكيل الحكومة"..

لا يجب أن تصبح المسألة الرئيسية في النقاش الوطني تناول بعض المظاهر "الشكلية" من مسمى الحكومة، أهي "توافق" أم "تنافر"، مقلصة أم موسعة، فصائلية ام شخصيات مستقلة، ام هجينة بين هذا وذاك، حكومة بحماس أم بدونها، ثم تبدأ رحلة الاسماء التي قد تبدأ ولا تنتهي، ولن تقف عند حدود مسمى الشخصيات أو الفصائل والمكونات، لكنها ستذهب للجغرافيا والاصل الاجتماعي وقد تصل الى "الطبقي"، ونسبة اللاجئين الى المواطنين وكثير يعلمها أهل فلسطين.. فـ"بازار تشكيل الحكومة" هو البازار الشعبي الأكثر شهرة في فلسطين..

والحقيقة أن كل ما سبق وما قد لم يرد من تكهنات ليس هو اصل الرواية السياسية، التي ينتظرها أهل فلسطين، بل أن نثر اشاعة "تشكيل حكومة جديدة" يمثل مظهرا لـ "المصائب السياسية" التي يتم تحضيرها لطمس حقيقة المعركة الوطنية الكبرى القادمة للشعب الفلسطيني..

أولى مصائب تشكيل حكومة جديدة، ترميما او تعديلا أو تغييرا لـ "بقايا حكومة الشاطئ"، يمثل "رسالة سياسية" لدولة الكيان الاحتلالي، بأنه لن يكون هناك تغيير على الواقع الراهن، باستمرارية المرحلة الانتقالية التي طال أجلها اضاعفا مضاعفة، وقاعدتها الاتفاقات الموقعة من اعلان المبادئ وما تلاه من اتفاقات وبروتوكلات، وهو ما يمنح دولة الكيان "زمنا سياسيا" لاستكمال مشروعها السياسي التهويدي - الاستيطاني في الضفة والقدس، وترسيخ "اقدام مشروع التقاسم الوظيفي المدني"، والتهيئة السياسية لتمرير "اتفاق التهدئة بين حماس - اسرائيل" وموضوعيا اتفاق "فصل القطاع عن الجسد الأم" حتى لو كان مؤقتا..

والمصيبة الثانية، ان الحديث عن تشكيل حكومة أو ترميم بقاياها، يعلن انه لا قرار رسمي فلسطيني بـ"فك الارتباط" مع الاحتلال ومؤسساته، بل هناك بحث عن تغيير المظهر الشكلي للإدارة التنفيذية، دون المساس بجوهر المسألة المركزية، في الرد على "المشروع الاحتلالي"..

وثالث مصائب الحديث عن تشكيل حكومة أو ترميمها، يكمن في الهروب من "مواجهة الكارثة الوطنية" التي يتم الحديث عنها، سواء من أطراف رسمية كالرئاسة أو فصائليا كحركة فتح، أو اعلاميا من كل حدب وصوب، بوجود اتفاق تهدئة طويل الأجل بين حماس ودولة الكيان الاسرائيلي خاص بقطاع غزة، مقابل اتهام حماس لفتح والرئاسة بأنها تدير ظهرها للقضية الوطنية وواقع قطاع غزة، وتفاوض الاحتلال سرا لترتيب "مشروعها الخاص"..

المصيبة الرابعة، ان أي حكومة مهما كان مظهرها أو مكونها، في الظرف الراهن، ستكون أداة لتكريس أعمق للإنقسام الوطني، وذهاب كل من "قطبي الانقسام" لبحث مشروعه الخاص، من وراء "الكل الوطني"..

المصيبة الخامسة المنتظرة، هي أن الإطر الشرعية لم يعد لها قيمة سياسية وطنية، بحيث أن البحث عن الحكومة تغييرا أو ترميما يجري في داخل

أوساط فتح، وكانها استبدلت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو حتى "الجمعية العامة للفصائل الوطنية المسماة اعلاميا بالقيادة الفلسطينية"..

وقبل كل ذلك، فإن "إم المصائب" لما يتردد حول تعديل او تغيير او ترميم الحكومة، بأنه موقف رسمي بأن "اعلان دولة فلسطين" فوق بعض "أرض فلسطين التاريخية"، لم يعد يمثل "أولوية وطنية" عند الرئاسة وحركة فتح، وبالتالي لا يوجد مكان لاستبدال السلطة بالدولة، ما يعني موضوعيا "تجميد قرار الإمم المتحدة الخاص بالاعتراف بدولة فلسطين 19/ 67"، وتأجيلها لفتح المجال أمام صياغة قرار فرنسي أميركي لاستبدال جوهر القرار الإممي الصادر عام 2012، ليسحب جزءا جوهريا من مضمونه، ويعيد شطب منجزاته خاصة ما يتعلق بحدود الدولة ومسألة "تبادل الأراضي"، الى جانب "اعتبار القدس عاصمة لدولتين"، وهو ما يمثل جوهر المشروع الفرنسي الذي يتم تداوله لعرضه مع مطلع العام المقبل على مجلس الأمن، ليصبح قرار بديلا لقرار الجمعية العامة..

لم يعد بالامكان قبول أي حديث عن "تعديل لحكومة سلطة" بل لا يجوز اطلاقا السماح بتشكيل حكومة للسلطة الوطنية، ويجب على "الكل الوطني" من الأطراف كافة، أن تعمل على تشكيل "حكومة دولة فلسطين"، لتكون اعلانا رسميا بانتهاء مرحلة اوسلو السياسية، ونقل طبيعة المعركة من "معارك جزئية انتقالية" حول تحسين مستوى المعيشة وسبل الحياة، بين سلطة واحتلال الى المعركة الأم بين "دولة فلسطين" ودولة الاحتلال"..

"معركة وطنية كبرى" هي التي يجب أن تكون جوهر تشكيل الحكومة الفلسطينية..دون ذلك، لن يكون سوى عمل لتمرير مشروع الاحتلال وتآمر على قرار الامم المتحدة حول دولة فلسطين..تلك معركة سياسية شاملة تستوجب من الإطار الشرعي "اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي لمنظمة التحرير" التصدي لمؤامرة "قبر فلسطين القضية والمشروع"..

اليقظة الوطنية لإبطال مفعول المؤامرة بكل ملامحها بات ضرورة وطنية.. فـ"لا نامت أعين الجبناء السياسيين"!

ملاحظة: اتصل "صديق حمساوي كبير المقام" معاتبا بنشر بعض تقارير على "امد " تفقتد "الدقة السياسية"، وحدد مهمة "ملادينوف" مثالا، بأنه ليس وسيطا بين حماس واسرائيل..والحق معه تماما فالرجل البلغاري هو وسيط بين حماس وعباس..التدقيق واجب ولكن"الصديق" لم ينف مشروع اتفاق التهدئة كما لم يؤكده!

تنويه خاص: انباء عن "كسر الجمود بين حماس ومصر"..لو حدث ذلك فتلك "بشارة سياسية جيدة" ..لكن ما يهم أهل فلسطين أن لا يكون كسرها لصالح كسر ارتباط حماس بالمشروع الوطني الأم..وجب التنويه لا أكثر!

"تنفيذية المنظمة"..و"فزورة تشكيل الحكومة"!

كتب حسن عصفور/ عقد "تنفيذية منظمة التحرير" اجتماعا لها، خبر حمل بشرى سياسية، بأن هناك "جديد تنظيمي" قد يكون، بعد غياب طويل لها عن أي دور حقيقي في رسم السياسية التي يتم انتهاجها منذ اشهر، واستبدالها بـ"خلية خاصة" تعمل ما تراه مناسبا لها خارج الاطار المتفق عليه وطنيا..

إذ حدث تجاوز وصل الى درجة الاستخفاف العام بقراراتها، وقبلها قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، التي وضعت اطارا واضحا ومحددا للتحرك الفلسطيني العام، ومنها دراسة تعليق العمل بالاتفاقات الأمنية - الاقتصادية مع دولة الكيان العنصري، والمسارعة في تقديم ملفات الى المحكمة الجنائية الدولية..ورفض العودة كليا الى المفاوضات بعد أن استنفذت كليا الغرض منها، وباتت عائقا سياسيا أمام الشعب الفلسطيني..

أن تعقد التنفيذية اجتماعا بعد ذلك، فتلك بشرى خير، خاصة وهناك من القضايا العديدة والشائكة أيضا أمامها، لبحث سبل المرحلة المقبلة، ووضع اطار عام لكيفية التحرك محليا وعربيا ودوليا..

وكان البيان الذي جاء في نهاية اللقاء المنتظر، ليحمل من "الألغاز والضبابية السياسية"، أكثر كثيرا مما كان ينتظره الشعب الفلسطيني، ولنبدأ بالقضية التي كانت "سببا للتفكير بالاجتماع"، تشكيل حكومة جديدة، أو تعديلها أو اي مسمى آخر، فالتنفيذية لم تساعد شعبها أن تعلم ماذا سيكون، حيث قالت أن هناك "لجنة" ستقوم بالاتصال مع القوى كافة، لتشكيل حكومة خلال اسبوع واحد من تاريخه..

والحقيقة التي تقفز فورا الى الذهن الانساني، أنه لا يمكن لأحد أن يفهم ماذا تعني هذه الدعوة، فهي لم تتحدث مطلقا عن الحكومة الراهنة، سوى الشكر الخاص لها ورئيسها من قبل الرئيس عباس، لكن قيادة الشعب الفلسطيني لم تعلن هل قبلت استقالة الحكومة أم لا، ولم تحدد من هو الشخص المكلف برئاستها، وهل سيكون ذات الوزير الأول د.رامي الحمدالله، من سيرأس الجديدة، وكيف له أن يكون لو أن الحديث كما جاء في البيان عن تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو ما يعني حكومة سياسية وليست "تقنية"..

أما عن المدة الزمنية المقررة لتشكيلها، فقد تكون "لغزا مضافا"، فكيف يمكن تشكيل مثل هذه الحكومة خلال هذه الفترة، التي قد لا تكفي أصلا لاجراء مكالمات هاتفية مع القوى والفصائل والشخصيات لاستطلاع موقفها من المشاركة أو عدمه، وكيف لها السفر الى قطاع غزة للتشاور مع حماس والجهاد وغيرهما في مدة اسبوع لا غير..

وافتراضا، ان اللجنة الخاصة التي كلفت القيام بدور التشكيل الحكومي الجديد نجحت في تذليل كل العقبات، التي يعلمها الطفل قبل الكهل، لتشكيل "حكومة وحدة وطنية" من الكل الفلسطيني، فما هي "الأسس السياسية التي يجب أن

تحكم التشكيل"، هل وضعت اللجنة مرتكزاتها السياسية التي يفترض ان تكون مقبولة من الجميع لكي تصبح حكومة وحدة وطنية فلسطينية..

وابتعادا عن بعض المطبات المتوقعة، هل من حق الفصائل والقوى أن تعلم شخصية رئيس الوزراء المكلف أم انه سيقى "سريا" حتى اللحظة الأخيرة، وندخل "ابتكارا فلسطينيا سياسيا"، بأن هناك مشاورات لتشكيل الحكومة دون رئيس معلوم لها، وإن حدث وسأل أي من الفصائل عن اسم المرشح وجواب اللجنة يكون "لا نعلم"، ما هو المتوقع فصائليا بعد ذلك..

وفي حال رفض البعض الفلسطيني "المرشح السري" لرئاسة الوزراء هل تنتهي المسألة عند حدود سماع الرفض أو تسجيله دون الأخذ به، أم يمكن قبول الملاحظة ومناقشتها والبحث عن "بديل متفق عليه" ينال الرضى العام..وبالمناسبة هل سيكون رئيس الوزراء من بين فصائل العمل الوطني أم شخصية مستقلة تنظيميا، لها "هوى سياسي"، وهل سيكون الاسبوع زمنا كافيا في حينه..

اما السؤال الجوهري الذي غاب عن بيان "تنفيذية" منظمة التحرير، هو لمن ستكون الحكومة، هل هي حكومة للسلطة الوطنية، ما يعني الاستمرار بالمرحلة الانتقالية تحت السيطرة الاحتلالية، أم أنها ستكون حكومة دولة فلسطين، وإن كانت كذلك لما لم تعلن اللجنة التنفيذية عن موعد اعلان دولة فلسطين فوق ارض فلسطين، قبل مناشدة الآخرين لـ"إنفاذ ميثاق جنيف الرابع الصادر في 1949 على أراضي دولة فلسطين التي تشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة".

وتجاوزا لبعض "الغموض السياسي" في "البيان اللغز"، هل الاشارة الى الانتخابات المتزامنة وضمن قانون التمثيل النسبي هي تكرار لما كان أن انتخابات لبرلمان الدولة..ولما تجاهلت التنفيذية أي اشارة للحديث عن قرارات المجلس المركزي التي تم تجاوزها..وهل تجاوبت مع "التجاوب الايجابي للرئيس عباس" مع المبادرة الفرنسية..

اسئلة سياسية كثيرة تحضر بعد البيان اللغز..فالغموض السياسي بات سيد المشهد أكثر، بدلا من إزالة ما كان عالقا من ارباك وغموض ومخاطر..

ليت هناك من يسارع لتدارك التسرع الذي جاء في البيان، قبل أن يصبح سيفا على رقبة العمل الوطني ويصبح عائقا وليس حلا!

ملاحظة: لا يمكن لعاقل الا وأن يقف متسائلا كيف لحماس أن ترحب بتقرير اتهمها بارتكاب "جرائم حرب"..هل لديها تقرير غير الذي قرأه العالم..غير ذلك حماس بحاجة لتصويب ذاتها قبل فوات الآوان..وبلاش العمل وفق العبارة الغزية الشهيرة "لا تقلق"!

تنويه خاص: احتراما للعقل الفلسطيني هل يمكن للسيد النائب العام في فلسطين ما هو تعريفه لعبارة "المال السياسي"..التوضيح ضرورة قبل أن تذهب المسألة في سراديب أخرى!

"جريمة الـ40 كلمة الحمساوية"..رسالة تنتظر الثمن!

كتب حسن عصفور/ باختصار شديد جدا، لن تخرج حركة "حماس" فائزة نتيجة جريمتها العلنية باغتيال الجندي السابق في كتائب القسام، يونس الحنر، وقد تدفع ثمنا لم تكن تحسب حسابه فلسطينيا وربما عربيا، ولكنها قد تجد "ترحيبا وتشكرات سرية" من قبل دولة الكيان ودول غربية، على ما قامت به لتصفية شاب من بين صفوف جماعة متطرفة، بعد يوم من اعلانها اطلاق الصواريخ قبل اسبوع على بلدات جنوب اسرائيل..

لعل حماس، لم تحسب حساباتها جيدا، ولم تستعد بروايتها بالشكل الذي يمكن معه اخفاء طابع وحقيقة "الجريمة"، والحديث عن جريمة اغتيال لا صلة

بالموقف من الجماعة التي ينتمي لها المغدور يونس، بل في شكل وطريقة وسبب الاغتيال..

حماس كعادتها في كل عملية اغتيال تقوم بتحضير تهمة جاهزة، إما الاتهام بالعمالة لمن تقوم بتصفيته، أو انه قام بعمل "إرهابي" داخل القطاع، اعتقدت أن المسألة ستنتهي ولن تجد من يتكلم او يسأل، بل ربما إنتظرت "تقديرا على تلك التصفية" من أجل "تعزيز الأمن الداخلي" من "الارهابيين أو العابثين"، ولكن ما حدث كان "صدمة غير متوقعة"، حيث انفضح أمر روايتها سريعا، وبداية الفضيحة جاءت من بيان ناطق جهازها الأمني توضيحا للجريمة..

ولو كلفت قيادة حماس نفسها وقرأت نص التصريح "التوضيحي" لعملية القتل "خارج القانون"، لإكتشفت انه بيان يدينها قبل أي تحقيق من غيرها..

التصريح، الذي لم يتجاوز الأربعين كلمة، حمل من التناقض ما يفوق التصديق، فمن القول أن المنزل كان مفخخا، الى ان القتيل قام فورا بإطلاق النار ما أدى لقتله بعدما رفض تسليم نفسه، لتكتشف القوات أن هناك مواد متفجرة واحزمة معدة للتفجير واسلحة..بيان يمكن تسميته أكثر بيانات الكون تناقضا وجهلا في وصف الحدث..!

وبعيدا عن الـ40 كلمة لتوضيح عملية التصفية، رغم انها تستحق شرحا تفصيليا، كما هي عادتها في أي مسألة أمنية، تصدر بيانا توضيحيا شاملا، ثم مؤتمر صحفي لكشف ما كان "غامضا" ، ولكنها لم تفعل ذلك واقتصرت على بيان "الأربعين كلمة"، والتي هي قبل غيرها وضعت إصبع الاتهام على "حقيقة" الجريمة، وحتى الساعة لم تعلن حماس وجهازها الأمني سببا واضحا لما أدى لاغتيال الشاب القسامي سابقا..

والى حين أن تصدر حماس رواية أكثر "حبكة"، بعدما فتحت عليها طاقة اتهام قد لا تتوقف، بل أعادت للأذهان ما سبق أن قامت به، عشية الانقلاب الأسود في يونيو 2007 بتصفيات دموية لعدد من شباب فتح، لا توال بعض مناظرها تثير الاشمئزاز الوطني، فما حدث يمثل ادانة كاملة لحماس على

جريمتها، ويفتح باب التساؤل، هل هي انطلاقا لرسائل ارهاب مبكرة لكل من يفكر بـ"التمرد أو التحرك او الاعتراض" على اي من سياسة حماس..

ولو صحت رواية الجماعة السلفية لجريمة حماس، ان تصفية الحنر، لكونه أحد مطلقي الصواريخ على اسرائيل، فستكون حماس وقعت في شر أعمالها، كونها ستثير مئات الأسئلة التشكيكية بها وسلوكها، خاصة وأنها جاءت بعد يوم واحد من اعلان الوزير الألماني معادلته من أرض غزة" التمنية مقابل الأمن"، فكان اغتيال الحنر على "جريمة اطلاق الصواريخ بالقتل الفوري"..رسالة حمساوية الى من يريدها أن تؤكد التزامها بالأمن المطلوب منها كي تبدأ في "حصد الثمن"..

وبالتأكيد فتلك رسالة ستنقلب على حماس، ليس بالرفض فحسب، ولكن باتهامها أنها بدأت فعليا الاستجابة لتقديم "بوادر حسن نوايا" للبدء في التعاطي مع المبادرة الألمانية، والترتيبات القطرية للمشروع "التنموي الخاص لقطاع غزة" وتحت سلطة وسيطرة وحكم حماس..

في حين يرى البعض انها قد تكون رسالة ارهاب لمن يخالف أمرها، ويخرج عن طوعها لفرض ما تريد "حربا أو سلاما"، فهي ولا غيرها من أي فصيل مهما علا شانه أو اختلف اسمه، صاحبة القول الفصل في استخدام الصواريخ أو القذائف او أي عمل ضد اسرائيل، وكأنها تعيد صياغة مقولة محمود الزهار يوم أن إعتبر "اطلاق أي صاروخ من غزة ضد اسرائيل في "زمن التهدئة" هو خيانة وطنية"..

آخرون يرون غير ذلك، لأنهم يعلمون بأن حماس لن تسمح بخرق الهدنة "الاخلاقية" مع دولة الكيان، لكن رسالة اغتيال الحنر هي رسالة داخلية، وتحسبا من انفجار الأوضاع الداخلية في قطاع غزة فجأة، ليس بعمليات عسكرية، بل بمظاهرت شعبية وتحركات جماهيرية تقلب المشهد رأسا على عقب، ما يهدد كل ما كان لها منذ العام 2007، ولو حدث وانفجر الوضع الداخلي شعبيا، ولجأت حماس الى السلاح لحسم الأمر، فستكون حينها حفرت

قبرها بيدها، ولذا سارعت بتلك الرسالة "الإرهابية" مبكرا، وهي تعتقد أن ثمن الجريمة لن يتعدى بعضا من "الهمهمة الغاضبة"، ثم تنتهي سريعا بعد فتح باب "الملطمة الانسانية" نتيجة حصار غزة، وطبعا لن تنسى ارفاقها بعبارتها المحببة، "حصار المقاومة"، رغم ان كل أهل القطاع من معبر بيت حانون الى معبر رفح يعلمون أنها عبارة لم تعد لها قيمة منذ سنوات..

الجريمة حدثت ولكن كيف سيكون ثمنها، تلك هي الحكاية يا حماس..وذلك ما سيكون في قادم الأيام..

هل تعتقد حماس أن تلك الجريمة ، هي رسالة للغرب والأمريكان وقبلهم اسرائيل، انها الأقدر على ان تكون "شريكا" من أجل حماية أمن اسرائيل، تنتظر مقابلها "خيرا ومالا"..لو كان ذلك فهي فعليا تمثل الوجه الآخر لفرقة "المفاوضات خيارا مقدسا" و"التنسيق الأمني مقدسا" مع تعديله الى "التعاون - التفاهم الأمني مقدسا"..

لكل جريمة عقاب..والشعب يمهل دوما ولكنه أبدا لا يهمل!

ملاحظة: حسنا فعلا الرئيس عباس بأخذ "جاهته السياسية" لزيارة الأمير علي في بيته..بعض من الصحافة الاردنية اعتبرته "هدفا" في مرمى الرجوب خاصة بعد أن أحضر مدير المخابرات ماجد فرج ليرافقه..وكأنه يقول للأمير إطمأن "لكل عمل حساب"..والله أعلم!

تنويه خاص: دولة الكيان مصابه بهلع من "الانتفاضة السياسية" التي بدأت تلوح افقا بتوسع حركة المقاطعة دوليا..طبعا قيادة الشعب الرسمية في خبر تاني خالص..هل يتذكر أحد متى كان إجتماع للقيادة بكل مسمياتها لمناقشة حالنا..الجواب بجائزة خاصة جدا!

"رحلة مشبوهة" لوزير وسفير الى غزة!

كتب حسن عصفور/ تمكن وزير خارجية ألمانيا فرانك شتاينماير في أن يجعل من زيارته الى قطاع غزة "حدثا اعلاميا" مميزا، رغم ما حملته من "الغموض السياسي"، اكثر كثيرا من "الفصاحة السياسية" التي أعلنها الوزير الألماني، وترك لكل أن "يضرب في الودع" ليصل للسؤال ما الذي حمل الالماني الذهاب الى قطاع غزة الان..

الزيارة حملت مجموعة من مفارقات قد تساهم في فك بعضا من "طلاسم - غموض الزيارة" غيرما يقال انه بعد انساني، زيارة تتوافق مع مرور سنة على تشكيل حكومة فلسطينية، اتفق على تسميتها "حكومة التوافق الوطني"، والحق انها عملت كل ما يمكنها عمله كي تثبت بنجاح ساحق أنها غير ذلك تماما، بل لا تحمل من التسمية شيئا يذكره لها المواطن، ليس في القطاع الذي لا رائحة لها به، بل في الضفة المصابة بنكبة مسارها، وتفجرت عبر هذه السنة كوارث بلا حصر وصلت لأن يراها الكثيرون بأنها "سنة سياسية كبيسة".

ولذا فحضور الوزير الألماني الى غزة، دون أن يكون معه وزيرا من الحكومة، أو مرافقا له خلال جولاته الميدانية، يؤكد أن "غياب الحكومة" عن القطاع بات واقعا تتعامل معه الدول والمؤسسات الدولية، ما يشير الى اعتراف غير مباشر منها، بأن هناك "بديل قائم" دون أعتراف رسمي - علني..

ولأن المفارقات لا تأتي فرادى أحيانا، تزامنت الزيارة مع وجود السفير القطري محمد العمادي في القطاع، وهو يقوم بدور "الوساطة الانسانية" بين حماس واسرائيل، تحت مسمى "حاجات القطاع الاقتصادية"، وهي "أيضا وبالمصادفة بعضا مما اشار لها الوزير الألماني"!!..

فمعلومات تنتشر في القطاع بأن السفير القطري أنجر اتفاقا مع حكومة نتنياهو، لمد خط غاز خاص الى غزة لحل مشاكله في الطاقة والكهرباء،

واتفاق مع شركة اسمنت أردنية لتكون أداة تنفيذ لاعادة الإعمار، ولتسهيل عملها نجح السفير القطري بالاتفاق مع اسرائيل على آلية خاصة لادخال اسمنت الشركة الاردنية الى القطاع، دون أي ترتيب أو تنسيق مع السلطة الفلسطينية..

ومن أهم مفارقات زيارة الوزير الألماني المتزامنة مع وجود السفير القطري، انها المرة الإولى التي يضع فيها مسؤول دولي من أرض غزة، وتحت سمع وبصر حركة حماس وبحماية من أمنها، معادلة قاطعة تقول أن "التنمية مقابل الأمن"، ثلاث كلمات تختزل كل المسافات السياسية، وتفتح الباب لـ"إزاحة أول خيوط الغموض السياسي" الذي غلف الزيارة، خاصة وأن الوزير لم يلتق أي من حركة حماس، على الأقل علانية، رغم الترحيب الكبير المهلل من حماس بقدوم الوزير الألماني فرانك شتايمناير..

ورغم كل محاولات الوزير اضفاء جانب "مأساوي" للمشهد الغزي، الا أن الحقيقة المجردة هي تلخيصه للمطلوب – المرتقب جاء في معادلتة التي ألغت أي بعد سياسي لحصار قطاع غزة، وسحب الأنظار الى البعد الاقتصادي - التنموي، وهو بالضبط ما يحدث عبر الثالثوث التركي القطري الحمساوي مع حكومة تل أبيب..

لا يمكن اعتبار تلخيص المشهد الغزي، ومع غياب السلطة المركزية بالجانب التنموي - الاقتصادي سوى مؤشرات لإستكمال ملامح "مشروع خاص" يتم بلورته تحت ضغط "الحاجة الانسانية"، والتي لخصها الوزير الألماني بأن قطاع غزة بات برميل بارود يجب منع انفجاره، وحدد سبل عدم الانفجار بتلك المعادلة " التنمية الاقتصادية والمشاريع واعادة الإعمار مقابل وقف الصواريخ وهدنة طويلة الأمد" - تنمية مقابل أمن -..

وبلا شك، لم يكن اختياره موقع "ميناء غزة" ليكون مكانا لمؤتمره الصحفي، الذي منه أطلق "معادلة شتاينماير لقطاع غزة - التمنية مقابل الأمن"، اختيارا

جاء مصادفة، فهو بيعلم يقينا أن الميناء بات مفتاح المعادلة وتنفيذها يبدأ من ميناء غزة..

رحلة سياسية لوزير الماني وسفير قطري تبحث في كيفية تسريع مسار "الحل الاقتصادي"، شروطه وضوابطه التي تريدها دولة اسرائيل، وفق "مبدأ شتاينمايرمبدأ تنمية مقابل تهدئة" أو "تنمية مقابل امن"، لا فرق جوهري..

والسؤال الذي يحضر الان: ما هي النتيجة السياسية لمسار يتم بعيدا عن الممثل الرسمي للشعب الفلسطيني، بل ومن خلفه ظهره، كما يقول الرئيس عباس في كل مجالسه الخاصة والعامة، وما هو شكل ومضمون "الأمن - الهدنة" التي يمكن أن تقدم لاسرائيل مقابل "التنمية الاقتصادية"، وهل تبرع ألمانيا الانضمام لقافلة قطر تركيا للعمل من وراء السلطة ومصر رسالة بأن مستقبل القطاع، تحت أي من مسميات الراهن السياسي، سيكون مسارا أحاديا..

هل هناك صلة بين "مسار التنمية الاقتصادية مقابل التهدنة الأمنية" أو ارتباطا بما تقدم به رئيس وزراء اسرائيل الأسبق يهود براك، قبل ايام، من مشروع فك ارتباط اسرائيلي بالضفة عبر مسار خاص منفصل عن القطاع، بحيث يكون هناك "مسار لبعض الضفة ومسار لقطاع غزة"..

هل يمكن لأحد أن يصدق أن كل ذلك يحدث مصادفة لا غير، خاصة وأن هناك تصميم من "البعض الفلسطيني" على تغييب السلطة المركزية عن القطاع، بوعي أو باكراه لا فرق..

المسألة لم تعد مجالا لإختبار "معادلات سياسية خطيرة جديدة" تحت بند "حسن النوايا"..فالمؤامرات كثيرا ما تبدأ ايضا بـ"حسن نية"!

بالمناسبة هل الرئاسة تتابع كل ذلك، أم أن جدول أعمالها بات مثقلا جدا بأعباء علوم" انتظار الغيب"، وهل تعلم القيادة الرسمية أن هناك من يعمل

تحت بصرها ومن بين ثيابها لإدخال فيروس تدمير ما يمكن تدميره من "بقايا المشروع الوطني"، بعد عشر سنوات من رحيل الخالد ياسر عرفات!

والسؤال، ما هو الشيء الذي يمكن أن يدفع الرئاسة - القيادة الى التحرك للتعبير عن غضبها لما يحدث، حتى لو كان "كذبا ونفاقا"، المهم أن تعمل شيئا رافضا لمؤامرة تدور تحت عينها وبصرها، ونصلي للرب الا تكون بمعرفتها - رضاها أيضا!

ملاحظة: القيادي الأمني الأهم في حركة حماس تطاول على مصر بطريقة صبيانية جدا، كان الاعتقاد أن يخرج من بين حماس عاقل ليعتذر عن سفه تصريح لا يؤثر على مصر، لكنه يفتح الباب واسعا للتشكيك بحماس بأنها فعلا ليست سوى فرع إخواني عليه الكثير!

تنويه خاص: وزير الرئيس عباس الأول يتحدث بالشأن السياسي وفقا لهواه، بل وبتناقض كامل مع موقف الرئيس..مقابلة الحمدالله مع صحيفة أميركية تحمل "مصائب بلا حدود"..ليس خطأ أن يقرأها الرئيس..أكيد أكثر اهمية ونفعا من متابعة مسلسل "غزوة الفيفا" و"نصرها الوهمي جدا"!

رسالة اسرائيل "الداعشية" لـ"بلداء السياسة"!

كتب حسن عصفور/ من غير المفاجئ أن لا نسمع ولا نرى رد فعل رسمي - فصائلي فلسطيني على تلك الرسالة الاسرائيلية الموجهة باسم "داعش" الى ابناء فلسطين المقدسيين من مسيحييها، تهددهم بالملاحقة الى حين "طردهم" الى اي جهة يريدونها، غير وطنهم المقدس لهم ولأشقائهم مسلمين ومن كل فئات الشعب، حتى لو ذهبوا الى مقر "الخليفة البغدادي"..

رسالة لا تحتاج لجاهل سياسي، لأن يدرك أن من صاغها وأرسلها يقيم في أحد مراكز صنع التخريب العام في فلسطين، مقرات أجهزة الأمن في دولة الكيان، وحكومتها التي تشكل بذاتها فصيليا ارهابيا عنصريا من طراز نادر، في عالم اليوم..

رسالة الكيان الداعشية، التي لم تجد سوى الصمت المطبق من الرئاسة الفلسطينية وناطقيها ومستشاريها بمهام أو ترضية لشخص نالته الحظوة، ليست رسالة لفلسطيني القدس المسيحيين، بل هي فعليا رسالة الى ابناء القدس المسلمين، كونها تستخدم الدين غطاءا كاذبا لبذر أولى بذور الطائفية في المدينة المقدسة، روح الوطن وقلبه النابض والتي من أجلها قال الخالد ابو عمار وهو محاصر بآلة الدمار الاحتلالية، مقولته التي ترسخت في ذهن الفلسطيني، بصوته الهادر، "عالقدس رايحين شهداء بالملايين"..

الرسالة "الاسرائيلية الداعشية" التالية ستكون إما اغتيال شخصية فلسطينية مسيحية لتؤكد رسالتها، او أن تصدر رسالة رد طائفي على الرسالة الطائفية، لتبدأ "فتنة قد تشعل نارا لم تنجح كل قوى الاحتلال من ايقادها خلال سنوات الاحتلال"..خطر قد يستخف به البعض المصاب بـ"هرمون البلادة السياسية"، و"الاحساس الوطني" بالمؤامرات التي تحاك ضد وطن ومشروع..معتمدا على مقولة أن الشعب قادر على قهر المؤامرة ووأد الفتنة الطائفية..

ومن هنا تبدأ الكارثة، وستسارع صانعة الفتنة في كيفية الاستفادة لمزيد من نثر وتيرة الفتنة بكل أشكالها، قبل أن تلتقط "القيادة الرسمية" أنفاسها، ومعها منتدى الفصائل السياسية المنشغلة جدا في مراقبة "نهاية اسبوع زمن تشكيل الحكومة" ، وهل تكون "مختلطة" او "متنافرة" او اي مسمى وصفة غير التي يجب أن تكون..

الرسالة الاسرائيلية بجلباب داعش، ليس رسالة لتسلية وسائل الاعلام، بل هي رسالة لإشعال نار تمكنها من الهروب من أزماتها القادمة، خاصة في ظل تنامي اساليب "القوة الناعمة" التي تنتشر انتشارا عالميا بفطرة رافضة

للإحتلال والعنصرية، بلا أي جهد رسمي فلسطيني، وتزامن معها نشر عدد من التقارير الدولية التي تكشف، رغم كل محاولات أمريكا وفريقها من سرقة بعض الحقيقة منها، أن اسرائيل باتت عمليا عضوا في "قائمة العار" كبلد ارتكب جرائم حرب لا تعد ولا تحصى..

تزامن "رسالة الكيان الداعشية" مع أول يوم لتقديم فلسطين ملفاتها الى المحكمة الجنائية الدولية، مع المعرفة المسبقة أن تقديمها لا يعني تفعليها لأسباب معلومة لغالبية أهل فلسطين، لكنها باتت ضمن ملفات المحكمة الدولية، وستتحرك يوما إن لم يتم التنازل عنها أو سحبها ضمن "صفقة المشروع الفرنسي" بعباءة "الحل النهائي"، ما يجب معه اسقاط ليس حقوق لا مكان لها ضمن المشروع، بل اسقاط "الدعاوي" المقامة من طرفي الحل..

رسالة اسرائيل الداعشية، لم تكتب لقرائتها كخبر صحفي، يتم نشره وقد يجد رفضا من هذه الشخصية او تلك، لكنها رسالة بداية "زمن فتنوي جديد"، قد ينفع معه ما فشل به كل سلاح دولة الكيان التقليدي والنووي لتمزيق وحدة شعب، ولم تنجح معها كل محاولات الفتن التي سيقت ماضيا، ولم يكن من باب الصدفة أن يصر الخالد ابو عمار على كتابة "المسيحي قبل المسلم" عند ورودها في أي نص يستخدمه خطابة أو تصريحا أو اتفاقا، دون أن يفوته اعلاء قيمة "العهدة العمرية"، والتذكير بها حيث وجب التذكير..

نتخيل فقط أن رسالة اسرائيل الداعشية ضد فلسطيني القدس من أبناء المسيح وأحفاده، والخالد حي يرزق..لو حدث لأقام الدنيا ولم يقعدها، وستبدأ حركة الفعل الوطني تظاهرا موحدا بين أبناء الشعب، ليظهر الصليب الى جانب الهلال تظللهما "القبضة الفلسطينية بعلامة النصر وراية الوطن وكوفيته الرمز"..حركة فعل تجد بجواره رموز الوطن بمختلف دياناتهم وهو يخاطب العالم بصوته الغاضب الخارج من عمق التاريخ الوطني، رافعا يدي من بجواره قائدا مسيحيا وقائدا مسلما، كل بزيه الديني المعلوم..

فعل الضرورة الكفاحية لمواجهة فعل الفتنة الطائفية..تلك رسالة الخالد كانت وستكون..

هل تدرك قيادة شعب فلسطين، أن رسالة اسرائيل الداعشية تستحق منها موقفا ورفضا بالكلمة وحركة لقبر الفتنة، قبل أن تصبح "نارا تأكل وحدة الشعب كما سبق ان اكلت وحدة الوطن"..

بالمناسبة هذا ليس بلاغا، ولكنه نداء لمن لا زال يملك حسا بحده الأدنى تجاه وطن وشعب، يستحق دوما ما هو أفضل مما هو لديه..رحم الله الخالد الحي بروحه الراحل بجسده، فهو القائل ان شعب الجبارين يستحق قيادة أفضل مما لديه!

ملاحظة: بدون تنكيد، اليوم الاحد وبكرة الاثنين، معقول يحدث زالزالا سياسيا يحسه الناس أكثر من "شبهة زلزال الطبيعة" يوم السبت..المتفاءل يرفع ايده واللي مش يرفع حذاءه!

تنويه خاص: هل يفكر الرئيس عباس أن يرسل "وفدا" يمثله في استقبال سفن كسر الحصار التي يفترض أن تصل الى غزة..يا سيدي حتى لو لم تصل بفعل الفاعل الاحتلالي لا يضر وصول الوفد..مش غلط التفكير بالأمر!

ركل "صفقة الفيفا" السياسية ..ضرورة وطنية!

كتب حسن عصفور/ بلا أي ضجيج أو "عنطزة سياسية"، وبعيدا عن "الرقص البهلواني"، رفض الوفد الصحافي الفلسطيني، ما جاهد وفد دولة الكيان العنصري الاسرائيلي تمريره في "مؤتمر اتحاد نقابات الصحفيين الاوروبية" المنعقد في الجبل الأسود، ردا على طلب وفد فلسطين بمعاقبة اسرائيل ومحاسبتها على ما تقوم به ضد الصحفيين الفلسطينيين..

وفد دولة الكيان حاول أن يتذاكى سياسيا على وفد فلسطين، بأن يقتبس من "صفقة الفيفا"، والدعو لتشكيل آلية مراقبة للأوضاع التي يتعرض لها الصحفيون في فلسطين، كما جاء في "صفقة الرجوب - بلاتر"..

ولأن الوفد الصحفي الفلسطيني يدرك تماما حقيقة السياسة الاحتلالية، وأن آي حديث عن آليات مراقبة أو لجان متابعة لما يحدث من قوات الاحتلال جيشا وكيانا، ليس سوى خداع في خداع، لأن الاتفاقات الموقعة رسميا مع دولة الكيان بها من النصوص والمواد ما هو أكثر إلزاما مما يتم عرضه الآن..

وفد فلسطين الصحافي أدرك جوهر مناورة وفد الكيان، باستنساخ صفقة "الرجوب - بلاتر"، فرفضها وأصر على موقفه، وبالطبع لم يحقق ما اراد، لكنه بالمقابل لم يمنح "شرعية" للممارسات المحتل تحت مسمى "آلية مراقبة" أو "لجنة متابعة"، فكان الموقف قاطع أما محاسبة أو فلا!

ولأن دولة الكيان بدأت تعيش في حالة من الهلع نتيجة نمو معارضة سياستها العدوانية ورفض احتلالها، وخوفا من اتساع رقعة "الانتفاضة السياسية" ضدها، وتجاوب عالمي شعبي وشبه رسمي مع تلك بدايات "الانتفاضة"، عملت حكومة نتنياهو على تمرير "صفقة الرجوب - بلاتر" في مؤتمر الفيفا الأخير، واعتبرتها "نصر سياسيا" لها، لتكون سلاحها في مواجهة "الانتفاضة القادمة"..

ولنقف أمام حقيقة الصفقة، ولما قبلتها اسرائيل ورفضتها فلسطين الشعب قبل قواه السياسية، ثم رفضها الوفد الصحفي الفلسطيني، يجب التدقيق فيما تم المصادقة عليه من نص الصفقة المخجلة وطنيا، حيث تدعو الى تشكيل لجنة من 3 أعضاء للذهاب الى المنطقة ومتابعة ما يحدث على الأرض، وما يتعرض له الرياضيون الفلسطينيون وبعدها يتم وضع آلية مراقبة لما يتم الاتفاق عليه بخصوص حركة الرياضيون وعدم اعاقة متطلباتهم..

ولم تتوقف المسألة على ذلك فحسب، بل كان هناك بند هو الأخطر سياسيا في "الصفقة العار"، عندما قرر الفيفا منح اللجنة المشكلة فرصة للتأكد هل

"المستوطنات فعلا تقام على أرض فلسطينية أم لا"، كرد على الطلب الفلسطيني بشطب أندية المستوطنات..

وهنا، نكتشف الفضيحة السياسية، التي تجاهلها من دافع عن "صفقة الفيفا"، وحاول التضليل قدر المستطاع، ورغم انه "دفاع هزلي" لا قيمة له أمام قدرة الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية على معرفة الحق من الباطل، لكن بقاء الصفقة، بما فيها هذا البند يمثل خطرا سياسيا، حيث أنه يتجاهل كليا قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين رقم 19/ 67، و قرارات الإمم المتحدة المتتالية الرافضة للإستيطان، وعدم شرعيته..

إن موافقة الرجوب على مثل هذا النص، يشير الى انه لم يقف كثيرا امام ما قام بلاتر وفريقه من صياغة للقرار، كونه كان منشغلا بالنظر لمن يصفق له طويلا بعد ان قام بسحب قرار فلسطين لطرد الكيان من عضوية الفيفا، ومرت فقرة المستوطنات، وهي ما كانت تمر على شبل فلسطيني، لكن يبدو أن الشعار الكاذب الذي غرق به من كان ممثلا لفلسطين بأنه لا يقحم السياسة في الرياضة، اوصله لأن يحول الفيفا الى "حكم سياسي" ليفصل هل "المستوطنات" تقام على أرض فلسطينية أم لا..

وهذا ما يجب على الرئيس محمود عباس والإطر الفلسطينية المسؤولة كافة، ان تعلن رفضها لذلك القرار وتعتبره والعدم سواء، لأنه يخالف كل قرارات الشرعية الدولية، بل انه يتجاهل أن الاتحاد الآوروبي ينظر الى الاستيطان كجريمة حرب، وان ملف فلسطين الى المحكمة الجنائية الدولية سيقدم عشرات القضايا المنبثقة عن الملف الاستيطاني بصفتها "جرائم حرب"، ولذا ما لم ترفض فلسطين تلك الصفقة العار، فإن حكومة الاحتلال قد تستغلها..

ولعل اقرار الكنيست الاسرائيلي يوم 3 يونيو – حزيران 2015 لتطبيق "القانون الاسرائيلي" على المستوطنات يشكل حافزا سياسيا لرفض تلك الصفقة المعيبة وطنيا وسياسيا، فهذه قضية لا تقبل البحث او المتابعة، فهي مستوطنات مقامة فوق ارض فلسطينية، ولا يجوز التعامل مع أي نشاط بها..

وتفتح معركة شركة "إوارنج" الفرنسية للإتصالات مع شركة "بارتنر" الاسرائيلية، والتي تقيم نشاطات في المستوطنات الباب واسعا لالغاء " صفقة الرجوب - بلاتر"، فالشركة الفرنسية أعلنت أنها تنوي "إنهاء تعاقدها مع "بارتنر" الاسرائيلية لآنها تمارس أنشطة اقتصادية في المستوطنات، ولم تطلب اورانج تشكيل لجنة للتأكد من نشاطات الشركة الفرنسية كما فعل الرجوب مع بلاتر.

بعيدا عن أي جانب شخصي في سلوك المدعو الرجوب، وما ساقه من أكاذيب ضد هذا وذاك، وللأسف انها كانت عبر الاعلام الرسمي الفلسطيني، فالعار السياسي الذي جلبه هو ما يجب ابطال مفعوله قبل فوات الآوان، مع تنامي "الانتفاضة السياسية" بمظهر المقاطعة والحصار، التي بدأت تربك الكيان من رأسه لقدمه، وبكل تلاوينه السياسية، معارضة وموالاة، حتى وصل الأمر بمجلسهم البرلماني باعتبارها "حربا ضد السامية واليهود"..

القرار على طاولة الرئيس عباس والتأخير هو فعل لخدمة الكيان الاحتلالي..!

ملاحظة: صواريخ غزة الليلة الماضية ورد الكيان عليها تحمل من الرسائل الكثير..فمن أطلقها قال لحماس "نحن هنا" رغم كل "امنك"..ورد الاحتلال ايضا رسالة أن "الأمن مقابل أمن"..هل تدرك قيادة حماس أن "السيف" وحده لا يكفي!

تنويه خاص: هل تستفيد قيادة فلسطين الرسمية مما يحدث حولها ..حتى أوباما وصل الى درجة القرف من نتنياهو..والله مش مطلوب منها اعلان "الكفاح المسلح"، فقط أن تنفذ ما سبق لها أن قررت..وبس!

سيرك سياسي فتحاوي - حمساوي!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد، لا يمكن القول أن المشهد العام في فلسطين، ومنذ زمن، يمثل ما هو مرض للشعب الفلسطيني، سواء في المواقف

السياسية التي لم يعد لها "رأس أو جسد"، أو في الأداء الذي بات حالة غير مألوفة لتحقيق منجز يعتد به، سوى مرة واحدة جسدها الذهاب الى الأمم المتحدة ونيل الاعتراف بدولة فلسطين عام 2012، لتصبح الدولة رقم 194، ومنذ ذلك الحين تشعر أن هناك من هو نادم على ما حدث، بل أن القيادة في حالة تجاهل عملي لتنفيذ القرار تتساوى بموقفها مع العداء الاسرائيلي له..

فيما كان مواجهة الحروب العدوانية الثلاثة على قطاع غزة، رد فعل وليس فعل يمكن أن تخرج منه بأن هناك "رؤية سياسية واضحة المعالم"، وما بين فعل الانتصار التاريخي في الامم المتحدة، ورد فعل لمواجهة العدوان، كان المظهر العام معيبا بكل تفاصيله، وبالقطع لا أكثر جرما سياسيا كما هو استمرار الانقسام، برغبة قطبي رحاه، كونهما يعلمان تماما أن "إنهاء الانقسام هو إنهاء للملهاة التي يقدمانها منذ 8 سنوات"، وقطع الطريق على نيل "رزق خاص" ياتي من "بوابة غير فلسطينية" ضمن "مسلسل الوعود الطويلة التي لا نهاية لها..

لكن ما كان يوم 16 يونيو - حزيران من العام 2015 سيدخل "التاريخ الفلسطيني" من بوابة "العار والمهزلة"، حيث كشف كل من قطبي المصيبة الكبرى التي تحل على وطن منكوب، وشعب مثلوم وكأنه أضحى "يتيما"، حيث اقدمت حركة "حماس" صباح ذلك اليوم، على تقديم "اعتراف مسجل" بأنها تلقت "افكارا مكتوبة من اسرائيل بخصوص التوصل الى "اتفاق تهدئة"، وسترد عليها ذات اليوم، أقوال خرجت من أحد قيادات الحركة المحضيين اعلاميا ومسؤول علاقاتها الدولية اسامة حمدان، ونشرت "الاعترافات السياسية" في وسيلة اعلام حمساوية، تصدر في غزة وبترخيص من أجهزة حماس، وبالتالي لا يوجد "شبهة تزوير أو تلفيق"..

وفجأة خرج علينا القيادي البارز في حماس موسى ابو مرزوق لينفي ما اشار له اسامه، واعلن أن حماس لم تستلم أفكارا مكتوبة ولن ترد عليها، وما وصلها "افكار يتم دراستها"..

وبلا مقدمة فجر الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، وهو الرجل المعروف عنه أنه "لا ينطق برغبة شخصية" مهما حدث من حوله، نموذج نادر في المشهد الفلسطيني للإنضباط الكلامي والتصريحات المحددة، القصيرة جدا وغير المتلعثمة..خرج ليعلن " إن الوصول إلى تهدئة في قطاع غزة سيكون مهمًا، ولكن إذا لم يكن على حساب وحدة الأرض والدولة والشعب، وألا يكون تمهيدًا للقبول بدولة ذات حدود مؤقتة، الأمر الذي سيترك آثارا مدمرة على الشعب الفلسطيني وقضيته واستقلاله"..

"الرئاسة الفلسطينية تعلن ان التوصل الى تهدئة سيكون مهما"..ولنتجاهل الاضافات الانشائية بعدها، إذ أن التصريح يؤكد عدم معارضة الرئيس عباس لمفاوضات حماس واسرائيل "غير المباشرة"، وبالتالي منح تلك "المفاوضات شرعية سياسية" مع اضافة "لكن"، والتي لا تمس جوهر التأييد، لكنها تخص النتيجة التي ستكون..

وهذه المرة الإولى التي تؤيد فيها الرئاسة الفلسطينية مفاوضات حماس مع اسرائيل، بعد أن كانت محل هجوم لا متناهي في كل محفل يصل اليه الرئيس عباس..

ولكن، لحظات لا أكثر حتى خرج علينا الناطق ابو ردينة ثانية لنقرأ كلاما لا صلة له بما كان قبلا، حيث بدأت مركزية فتح اجتماعا، ومع بداية الاجتماع أعلنت "رفضها القاطع لأي اتفاق بين حماس وإسرائيل". وضرورة أن "تنصب جميع الجهود والمساعي السياسية على دعم ومساندة موقف الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها".

وشدد أبو ردينة على "أهمية وحدة شعبنا وقضيته ومصيره غير القابلة للتجزئة أو المتاجرة بها في صفقات مشبوهة تتم من وراء ظهر الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها".

مضيفا أن: "اللجنة المركزية لحركة فتح تؤكد الالتزام باتفاق القاهرة للتهدئة".

مؤكدا موقف حركة فتح الرافض لأي "اتفاقيات جزئية تحت أي ذرائع أو مسوغات، تصب في خانة فصل القطاع عن الضفة الغربية، وهو هدف إسرائيلي ليس بحاجة إلى برهان"

هل هناك حاجة لتبيان التناقض الكامل بين موقف ابوردينة "الرئاسي" المؤيد، وموقف ابو ردينة "الفتحاوي" الرافض والمشكك، لا نظن ذلك ضرورة، ففتح ترفض أي "اتفاق تهدئة جديد وتتمسك باتفاق القاهرة الأخير" وهو ما يعني سلخ كامل لموقف الرئيس المرحب باتفاق التهدئة بين حماس واسرائيل الذي يجري بحثه..

وقبل الذهاب لسيرك حماس الأكثر تشويقا من "سيرك الرئاسة - فتح" نشير الى أن ذلك التناقض - الارتباك يكشف مدى "الكارثة التي يعشها الحال الرسمي الفلسطيني" ما يؤشر الى أن حالة "زهايمر سياسي" قد بدأت أعراضها في الظهور- لا تحتاج لطبيب..

ولأن حماس باتت لا تبحث الا "مصلحتها الخاصة" وعن كيفية تسويق "ذاتها السياسية" فقد دخلت الى مسرح "السيرك الوطني الفلسطيني" من باب خلفي وكأنها ممثل غير معترف به يبحث عن "تقديم مشهد عله ينال الرضا"..

قدمت حماس ذاك اليوم ما لم يكن يخطر ببال..بدأت بالاعتراف بوجود نص مكتوب لديها، الى نفي لاحق، مرورا بقائد منها اعتبر الحديث أصلا عن "التهدئة ملهاة للشعب"، طبعا لم يتحفنا هذا "الكولمبسي" عن اي شيء يتم الهاء الشعب مثلا، الى أن خرج قيادي حمساوي آخر، يعتبر أن كل ما سبق ليس أوانه، فيما تبرع قائد حمساوي خامس ليعلن أنه لا خيار الا المقاومة..

الفضيحة لا تكمن فيما تقول هذه القيادة أو تلك، فهم ومن يعبرون الى جهنم ما داموا يتعاملون مع شعب فلسطين بمثل هذا "الاستغباء العام"، ولكن ما كشفته فضيحة حماس وقبلها فتح والرئاسة أنهما يصران على التصرف وكأن فلسطين قضية وشعب باتت ملكا لهما يتقاسمانه كل كما يحب، ووفقا لما يملى عليه..

كان الأجدى، بالرئاسة وفتح الاعتذار عما صدر واعتباره "سهوا سياسيا" أونتيجة الإرهاق العام الناجم عن التقدم في "العمر الانساني العام".. أما أن تمر عليها وكأن شيئا لم يكن فهذا العار بعينه..

أما ما اقدمت عليه حماس من نفي وتأكيد، فتلك "مسرحية" لا تدخل حتى في مسرح العبث، مما بها من رداءة نص واخراج وانتاج..

يا عيبنا العام منهما..الاستهبال انتهى يا سادة منذ زمن ..فلا تراهنوا على حال قد لا يطول كثيرا..وتأكدوا أن صبر الناس قد بلغ حد الانفجار الذي سيكون في أي لحظة!

ملاحظة: الرئيس عباس قال أن هناك حكومة جديدة لأن حماس منعت الحكومة من العمل.. شو بنفهم من الحكي..هل ستكون حكومة ينطبق عليها مثلنا الشعبي "الباب اللي بيجيك منه الريح سده واستريح"..ام هناك "معجزة" ستقفز بها للعمل دون تلك المعيقات..يا ناس بيكفي كلام اي كلام..قرفنا!

تنويه خاص: الناطقين باسم غالبية الفصائل أدلت بدلوها في ذكرى الانقلاب عبر اذاعة فتحاوية..لكنهم لم ينسبوا بكلمة واضحة في مهزلة الأمس السياسية، لأن الاذاعة اياها لم تستنطقهم..لك الرب وروح الشهداء وظل الخالد ابو عمار ياشعب لتواصل ما بدأت للخلاص الوطني من كل عقبة!

شركة تستخف بأمة طولا وعرضا!

كتب حسن عصفور/ حاول الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الفرنسية المسماة "أورانج"، أن يكسب ود أهل المحروسة والعرب باعلانه في القاهرة، أن شركته ستوقف التعامل مع شركة اسرائيلية "تمارس اعمالا استثمارية في المستوطنات"، ولكن لم تمض ساعات على اعلانه ذاك حتى كانت دولة

الكيان الاسرائيلي تقف على قدم وساق للتصدي لتصريحات " ستيفان ريشار"..

لم يكلف نتنياهو ناطقا باسمه ليعلن عن "غضبه" من تلك التصريحات، ولم يطلب من أحد أعضاء خليته الخاصة، أن يقول، على "أورانج أن تختار بين الإستيطان أو الاستثمار"، ولم يعلن بذاته أنه يطالب بـ"مراجعة الاتفاقات كافة مع تلك الشركة"، بل بادر وفورا بالطلب من رئيس اورانج الاعتذار والتراجع الفوري عما تفوه به، واعتبر تلك التصريحات تجاوبا مع "حملة العداء للسامية"، وتذكية، لن يقبل بها لتعزيز الحرب السياسية المعلنة ضد المستوطنات..

دولة الكيان حكوما وحكما ومعارضة سياسية هبت لتدافع عما اصابها من شركة فرنسية، وتجرأت وزيرة يهودية وطالبت رئيس فرنسا باقالة رئيس الشركة التي تملك بها فرنسا حصة تقارب الـ25% من الحصة الكاملة، باعتباره مارس عملا "عدائيا ضد اسرائيل"..

الحرب فاقت تقدير الرجل الفرنسي، الذي اعتقد ان ما يقرأه عن تصاعد حملة المقاطعة العالمية لمنتجات الاستيطان، وأن دول الاتحاد الأوروبي اتخذت سلسلة من القرارات ضد البضائع والمنتجات الاستيطانية، وكون شركته تستثمر في المنطقة العربية بمبالغ خيالية، حتى أن أحد رجال الأعمال المصريين يمتلك بها نسبة كبيرة تقارب 15% من رأسمالها، بينما تمتد باستثماراتها في بلدان عربية عدة..

الصدمة الكبرى التي لم يتخيلها صاحب التصريح "الرجولي"، ان لا يجد أحدا من العرب، لا دولا ولا مؤسسات، لا جامعة عربية ولا كيانات سياسية، حتى قيادة القضية التي غضب من أجلها، لم ينبسوا بكلمة مواساة أو دعم معنوي، وليس طلبا أو تهديدا لفرنسا لو أنها اصابت "الانسان ريشار" بسوء استجابة لحملة دولة الكيان الاسرائيلي..

بل كان ما هو أسوء بكثير، في حين تعلن اسرائيل بكل ألوانها السياسية حربها ضد الفرنسي ريشار، كانت بعض دول العرب توقع اتفاقات استثمارية لشراء طائرات حربية فرنسية بمبالغ خيالية، والكل يعلم أنها طائرات للزينة لا أكثر، وخدمة للراسمال الأجنبي، لم يكلف حكام تلك الدولة التي اشترت سلاحا لن يستخدم يوما، الا إذا كان لشأن داخلي، أن يمنحوا رئيس الاتصالات الفرنسية كلمة عطف أو مودة..

ولأن السيد ريشار ليس "جيفارا عصره"، وبعد ان قرأ المشهد العام، وأن من حاول الدفاع عن قضيتهم غير ذي صلة باقضية أصلا، قرر أن يعيد حساباته ليركع تحت أقدام حكام الكيان، فتوسل اليهم أن يمنحوه "شرف الزيارة"، وأن يقابل نتنياهو ليس لإعلان "التوبة والندم السياسي" على "زلة لسانه" فحسب، بل ليؤكد أن استثمارات شركته ستتضاعف هناك..

نظريا، كان متوقعا أن تبادر القيادة الفلسطينية، لتشكيل "خلية أزمة صغيرة" لمتابعة تطورات "مسألة أورانج" مع اسرائيل، وأن تفتح خط اتصال مع الجامعة العربية والتي بدورها تفتح خط ساخن مع وزارات الخارجية في الدول العربية، والتي بدروها تفتح خط اتصال ساخن مع وزارات الاقتصاد في بلدانها، والتي بدروها تفتح خط ساخن مع الشركات الاستثمارية الكبرى، وخاصة الاتصالات وتحديدا من لهم فروعا للشركة الفرنسية "إورانج"، ويعلنوا ان الشركة ومصالحها الاسستثمارية مهددة بالطرد من المنطقة العربية لو أضير "ريشار"، بل كان بالامكان أن تطلب فلسطين عبر الجامعة العربية تعليق شراء دولة عربية لصفقة طائرات "ريفال الفرنسية"، الى حين مراقبة نتائج ما سيكون لريشار..

ولكن كل ما كان مطلوبا أن يكون لم يكن سوى خيال سياسي لا أكثر، بل أن أصحاب القضية ذاتهم لم تكن لهم كلمة أو رأي فيما حدث من "حرب" نتيجة رفض انسان للعمل الاقتصادي داخل المستوطنات.

معركة اسرائيل الحكم والحكومة والمعارضة ضد شركة "إورانج" كانت بروفة سياسية للمعركة الأهم للتصدي لنمو "الانتفاضة السياسية" ضد العنصرية والعدوان لدولة اسرائيل، "انتفاضة تتسع"، لحسن الحظ دون مشاركة رسمية عربية وفلسطينية، رد فعل عالمي انساني على مشروع عدواني احتلالي لقهر شعب في عالم لم يعد للإستعمار الاحتلالي له مكان..

قد يكون نتنياهو نجح في اركاع ريشار، بعد أن خذل العرب "رجولة سياسية لرجل نطق خيرا لقضية تستحق"، وتمكن أن يرسل رسالته بأن شركة تجرأت فدفعت الثمن، لكن المؤكد أن ما يحدث عالميا يفوق كثيرا قوة وأثرا نموذج "إورانج"، وأن من يعمل لتطوير معالم "الانتفاضة السياسية الناعمة والخشنة" لن ترهبة حملة مجنونة جاءت بسبب خنوع رسمي عربي فلسطيني قبل خنوع ريشار..

ربما تدرك بعض القوى والمؤسسات ان عليها دورا في الممارسة العملية لمواجهة تلك الشركة التي ستسرق من الآن فصاعدا أموال العرب لتستثمرها في داخل الكيان ومستوطناته..هل هناك من يقرع الجرس لمواجهة الخنوع قبل أن يصبح "ظاهرة"..

ملاحظة: زيارة مبعوث الأمم المتحدة الى قطاع غزة "سرا" بعد زيارته العلنية بأيام، تثير كثيرا من "الهواجس"، فلو كانت خيرا لما كانت سرية، خاصة وأن مستر "ملادينوف" زارها علانية..سترك يا رب!

تنويه خاص: ملك اسبانيا جرد شقيقته من لقبها الملكي لأنها متورطة في فضيحة فساد، تهرب ضريبي، ومن أجل سمعة العائلة قرر ما قرر..ايراد ذلك ليس لـ"الاقتداء به"، بل للتندر على "سذاجته" و"قلة خبرته" مش أكتر!

"صمت" حماس على الارهاب في مصر "غير مبرر"!

كتب حسن عصفور/ تسارعت في الآونة الأخيرة الأنباء التي حملت كثيرا من "التفاؤل" حول مسار العلاقات المصرية مع حركة حماس، بما يؤدي لفتح صفحة جديدة، تصل في محطتها الأخيرة لدعم المشهد الفلسطيني العام من جهة، وفك "ازمة قطاع غزة السياسية - الانسانية" من جهة اخرى..
علاقة ثنائية بين مصر الدولة وحماس الحركة، وهي سابقة سياسية هامة جدا تعكس عمق "الوعي المصري" للواقع الراهن في جزء من الوطن الفلسطيني، بعيدا عن "الشعارات المقولبة"، ان مثل تلك العلاقة يمكنها أن تنال من قيمة العلاقة الرسمية مع دولة فلسطين ورئاستها، فهي نابعة من "الضرورة السياسية" القائمة في قطاع غزة، الى حين استكمال مصر دورها في اغلاق الحلقة الأخطر على القضية الوطنية، قاطرة الاقنسام" باعتبارها الآلة التنفيذية لإدامة الاحتلال الإسرائيلي، وأن هدف اقفال تلك البوابة يشكل قيمة استراتيجية لا مكان لها الا عبر البوابة المصرية..

ومع ما يشاع عن قيام مصر بتمديد أجل "التهدئة العسكرية" مع دولة الكيان، فإن ذلك يكمل الحلقة التي يمكنها أن تمثل "جدارا فاصلا" أمام تنفيذ المعادلة الألمانية التي بدأت تتسرب بلا ضجيج، لإغراء حماس بالسيطرة على على القطاع تحت "جلباب الانفصال - التنمية مقابل الأمن"..

وترافق مع كل هذه التطورات، أن هناك ما هو قادم بشأن استمرارية فتح معبر رفح، ليس كبوابة انسانية - اقتصادية فحسب، بل كمعبر سياسي نحو استمرار وحدة "بقايا الوطن" الفلسطيني وقطع الطريق على تنفيذ مشروع الانفصال، والذي تحاول تركيا وقطر وبعض أوروبا مع بعض حماس لتمريره باسم "الأزمة الانسانية"..

ولكن ومع اعادة العمل الجزئي لمعبر رفح، انتقل الارهاب للجماعة الإخوانية وأدواتها ومشتقاتها ضد مصر نقلة نوعية وصلت يوم الاثنين 29 يونيو باغتيال النائب العام المصري، وتوازيا مع تطورات العلاقة الحمساوية مع

مصر، استغل بعض من "اعلاميي مصرفي فضائيات رجل الأعمال"، تلك العملية الارهابية ليربطوا بينها وبين فتح معبر رفح، ويطالبون باغلاقه نهائيا..

قد يقف بعض من حماس ويعلن أن لا علاقة لنا بأحداث مصر، وغزة بريئة من "تصدير الفعل الارهابي" الى مصر، وأن أجهزة الأمن تعلم ذلك، ولم تقدم اسما واحدا من حماس متورطا في العمل ضد مصر، ولنفترض صدق من يقول ذلك صدقا كاملا، بلا أدنى ريبة أو شك به، لكن هل يكفي نفي المشاركة لمواجهة حملة مضادة ستجد مكانها مرة ثانية في بعض اعلام مصر الخاص ضد حماس ومعبر رفح..

بلا شك، الدولة المصرية وأجهزتها لا تعمل وفقا لحملات اعلامية يقودها عدد من محطات خاصة، بعضها معلوم أهدافها، ولكن فتح النار مجددا قد يربك قدرة الدولة المصرية على "تبرير علاقتها الايجابية" مع حماس، ما لم تقدم الأخيرة على ازالة ما يمكنه أن يكون شكوكا قد تقفز للمشهد السياسي المصري..

وقد توفرت لحركة حماس فرصة هامة لقطع الطريق على أي حملة مضادة لها في اعلام مصري، بعد العمل الارهابي الجبان باغتيال النائب العام المصري، وتعلن إدانتها لتلك العملية الارهابية، وانها تقف مع مصر ضد الارهاب الأسود، بل وعلها تحاول أن تستفيد هي من توازي تنامي بعض اشكال الارهاب مع فتح معبر رفح، كرسالة ترمي فيما ترمي الى خلق حالة اتهامية ضد "الفلسطيني عامة والغزي خاصة"، وبالتالي من يقوم بتلك العمليات هو ضد فلسطين كما هو ضد مصر..

العملية الارهابية تم إدانتها بشكل واسع، عربيا ودوليا، وفلسطينيا أدانت الرئاسة الفلسطينية، كما فصائل اخرى، ومن تابع الادانات سيجد أن قطر وامريكا ايضا من بين الذين أدانوا تلك العملية الارهابية، فيما سيقف مذهولا من يراقب أن تركيا واسرائيل مع الجماعة الارهابية المسماه الاخوان، ومعهم

حماس هم من لم يدينوا، بل أن اعلام الاخوان كان يرقص فرحا، ومعه بعض اعلام يسيطر عليه القطري من أصل فلسطيني عزمي بشاره، إذ تراقص طربا بهز "وسط" على تلك العملية الارهابية، وذلك مفهوم من فئة باتت تبحث الارهاب حلا بعد سقوط وهم اعتقدوا أنه بات واقعا..

لا يوجد أي مبرر لحماس أن لا تدين العملية الارهابية، وصمتها يعيد فتح الباب واسعا أمام أن "أخونتها فوق فلسطين"، وبالتالي لا يمكنها أن تدين أي عمل يقوم به الإخوان ضد مصر، ارهابا أو غير ارهاب، وهو يكمل الحقيقة السياسية ألتي باتت واضحة جدا، ان حماس تتعامل مع سلطات وأجهزة، وليس مع نظام أنتجته ثورة 30 يونيو، التي يصادف اليوم ذكرى مرور عامين علىها، ثورة أطاحت بمشروع كاد يخطف مصر الى ما ليس خيرا لإمة العرب.. حماس حتى اليوم، لا ترى في السيسي رئيسا لمصر ولم تستخدم هذا التعبير يوما، وذلك حتما ليس مصادفة..

حماس أمام اختبار في وطنيتها اليوم قبل الغد، هل هي حركة وطنية فلسطينية وجزء من المشروع الوطني، ام انها رأس حربة للجماعة الإخوانية تنتظر الفرصة لا أكثر..

حماس إما إدانتها للإرهاب ضد مصر أو أنها مؤيدة له بأضعف الإيمان، في القلب وبالصمت، لا خيار ثالث هنا..فلا حياد في معركة مواجهة الارهاب..

اللحظة مناسبة جدا لقيادة "حماس" لتأكيد المقولة الشعبية " قَطَعَتْ جَهِيْزَةُ قَوْلَ كُلِّ خَطِيْبٍ"!

بيان وبعض كلمات سيكون لها فعل السحر في خدمة الوطن والقضية، والصمت سيكون له فعل الشر ضدهما..الخيار لحماس !

ملاحظة: نظريا انتهت مهلة اسبوع تشكيل الحكومة بلا أي مفاجأة ..الفشل قادم مضاعفا سياسيا ووطنيا وفي كل المجالات مع إعادة من لا يستحق ليكون الوزير الأول ..الايام بيننا!

تنويه خاص: هل تنجح روسيا في قلب المعادلة بفتح خط يعيد للمنطقة وجهها الايجابي..البحث في تشكيل حلف ضد الارهاب..أمنية قد تقلب المعادلة الشرق أوسطية كاملا !

ضد "بلطجة حماس"..وليس دفاعا عن من لا يستحق!

كتب حسن عصفور/ لو أقدم مالكو شركة "الاتصالات" الفلسطينية، وقلبها الخاص "جوال" للهواتف المحمولة وسألت كل فلسطيني داخل الوطن، عن ميزة خدماتها لأصيبوا بعشرات الجلطات، ولإكتشف مالكها الأساس رجل الأعمال "النبيل" صبيح المصري، أن تلك الشركة أقامت بينه وبين شعب بلده الذي يحب - القصد هنا فلسطين - جدارا من العزلة - الكراهية يوازي أو يفوق "جدار الفصل العنصري"..

الشركة كانت طليعة الاتصالات فوق أرض فلسطين، ومنحت امتيازات تفوق الوصف في بداية عملها من قبل الخالد ياسر عرفات لإدراكه قيمة وجود مثل هذه الشركة "العملاقة" في فلسطين، كمظهر من مظاهر البحث عن تعزيز "السيادة الوطنية"، ولتمكين مؤسسات "الدولة" التي يعمل على بنائها "حجرا حجرا"، سياسية وأمنا واقتصاد، مؤسسات وبنى، لذا لم يقف الخالد أمام طلبات البعض الذي رأي فيما منحت بأنه "عمل احتكاري"، لشركة رأسمالية يكون الربح هاجسها الأول..

وبعيدا عن اي "حسابات" او "تصفية حسابات" مع هذه الشركة، فذلك متروك للشعب الفلسطيني، وكيفية الرد على ما ترتكبه من "لصوصية" علنية ضده، وبالامكان الكثير لو اراد الناس شرط أن يجدوا من يكون قدوة حسنة، وتلك مسألة اخرى، لكن الجوهري اليوم هو ما اقدمت عليه حركة "حماس" في قطاع غزة، بقرار اغلاق مقر مؤسسة "جوال" للهاتف المحمول من الشركة الأم "الاتصالات الفلسطينية"..

حركة حماس، بما اقدمت عليه ارتكبت كمية من "الجرائم السياسية" في فعل واحد، ضد الوطن الفلسطيني، سواء أدركت ما قامت به، او لم تدرك، فجهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة..

أن تلغي حركة حماس وجود مقرات شركة "جوال" من القطاع، حمل "كومة من الجرائم السياسية"، أولها أنها لا تزال تحتفظ لنفسها بمسمى "نائب عام"، مخالفة لاتفاق الشاطئ، ما يؤكد كل ما قيل عنها، انها لم تعمل من أجل تنفيذه لحظة واحدة، وبأنها تقيم "نظاما داخل النظام" وليس "حكومة ظل" فحسب، فكيف لعاقل ان يفكر بأن حماس حريصة على الوحدة وهي لا تعترف بمؤسسة القضاء الفلسطيني، ولها مؤسستها الخاصة..

كما أن سبب الاغلاق "فضحية وطنية" مضافة، حيث فرضت اجهزة حماس، ضرائب خاصة، بعيدا عن الحكومة المتفق عليها، مهما قيل فيها وعنها، وجله صائب وصحيح وربما هناك الكثير لم يقل بحقها بعد، ولكنها "حكومة" متفق عليها، هي وحدها من يملك حق فرض الضريبة او رفعها، الى حين اقامة برلمان دولة فلسطين، وليس لقاء بعض نواب من مجلس بات خارج الخدمة، وبعدد يمثل خروجا على المنطق ..

القرار الحمساوي يعلن أن "غزة دولة ذات سيادة حمساوية"، نعم هكذا هو معنى قرار قيادة حماس، فهي من يقرر الضريبة وآلية صرفها دون أي رقابة، وهي من يقرر معاقبة من لا يخضع ويدفع، وايضا بلا قانون، وكأنها تعيد انتاج "عصر الفتوات والقبضايات"..

ما لم تفكر به قيادة "حماس"، أن قرارها يفتح الباب واسعا عليها بأنها فعليا بدأت بتنفيذ "مؤامرة فصل غزة"، رغم كل ما اصدرته من بيانات وتصريحات تقسم بالذات الالهية أنها ليست مع تلك "المؤامرة"، لكن القضية هنا تعود للأفعال وليس للقسم اللغوي، والذي لم يعد له صدقية سياسية، نتاج سلوك أصبح يثير كل الشبهات..

قرار حماس هو شكل من اشكال البلطجة السياسية يقود عمليا الى تنفيذ مشروع دولة الكيان الاسرائيلي القديم المستحدث، في "تقاسم بعض الضفة وظيفيا مع بعض فلسطينيين"، و"حالة كيانية في غزة مع بعض حماس ومن يرغب"، تحت سلطة دولة الكيان الأمنية، باختصار مشروع "تحسين حياة الفلسطيني السياسية" كل حسب واقعه الجغرافي..

لا داع لأن تصدر حماس أي بيان ترفض به أي مشروع سياسي غير مشروعها، فسلوكها العملي في القطاع كاف، وهي تشكل الوجه الآخر لفريق تعطيل تنفيذ قرار الامم المتحدة الخاص بالاعتراف بدولة فلسطين، والاصرار على اطالة أمد المرحلة الانتقالية مع الكيان الى أطول مرحلة حتى يتمكن من نهش أسس الدولة الوطنية الفلسطينية تهويدا واستيطانا..

حماس عليها التفكير الأشمل بسلوكها السياسي في القطاع، وليتها تسأل غيرها لتعرف أنها بما تقوم به ليس سوى الوجه الآخر لمؤامرة تدمير المشروع الوطني بوحدته وكليته..ولا يجب أن تختبئ خلف جلباب موقف الرئيس عباس وحكومته منها، فليس هناك ما يمكنه تبرير "النجاسة السياسية" بكل تلاوينها..

ومن أجل حسن النوايا عليها أن توقف كل ممارسة يشتم منها رائحة تلك "النجاسة السياسية"، قبل أن تبدا تطالب بما لها من حقوق في "الشراكة الوطنية"..

بالمناسبة صمت فتح وحكومة الرئيس عباس على بعض خطوات حماس في القطاع، القضائية - الاقتصادية ليس الا لمزيد توريطها بالسلوك الانفصالي!

بالمناسبة شركة الاتصالات تضامنت مع أجهزة الرئيس عباس الأمنية لمحاربة موقع "امد للاعلام" وحجبته مرات عدة، والأغرب من كل ذلك أنها لا تمنحه أي خدمة بسيطة، أو حق من حقوق النشر وهي خدمة الخبر العاجل، التي منحت لكل موقع في فلسطين، الا "امد للاعلام"، ولم نتحدث

عن رشاوي "الاعلانات" التي توزعها لهذا الموقع أو ذاك وفقا لمساحة رضا الأجهزة الأمنية وأصحاب رأسمال مرتجفين وطنيا..

المسألة هنا وطن وليس موقع يا جوال ويا حماس!

ملاحظة: اليوم هو الخامس من مهلة "الرئيس واللجنة التنفيذية السبع ايام" لتشكيل الحكومة المراد طبخها..ولم يحدث شيبا سوى مكالمة هنا..لكن ما كتب عن رفض وشروط يؤكد للإنسان الفلسطيني أنه لا حكومة ولا ديالة متفق عليها..المهزلة مستمرة..ولنا وقفة معها!

تنويه خاص: ليت بعض وسائل الاعلام الفلسطينية تتروى عند ارتكاب قوات جيش الاحتلال جريمة قتل للفلسطيني..الحديث عن أن المحتل قتل فلسطينيا ليس عيبا.. اسرائيل تبحث عن كل ما يخدم روايتها الآن، بعد تقديم ملفات جرائمها الى المحكمة الجنائية..الحذر واجب يا فصائل واعلام فصائل!

عباس آخر رؤوساء السلطة!

كتب حسن عصفور/ احتل خبر "وراثة " الرئيس محمود عباس لرئاسة السلطة الوطنية مكانا واسعا في الفترة الأخيرة، وبدأت تظهر تقارير وتحليلات وتوقعات من مختلف الاتجاهات، كل حسب ما يرغب ويشتهي، وبالطبع لم تخل تلك التقارير أو الرغبات من وضع أسماء من هنا وهناك، ترشيحات تتسق مع المأمول لأصحاب التقارير مما سيكون..

الصراع على "وراثة منصب رئاسة السلطة" يتخذ مسارات متعددة، بعضها يذهب الى "لقاءات اقليمية - دولية" للإتفاق وترتيب "القادم"، فيما يبحث بعضا عن مناشدة الرئيس عباس بتعيين "نائب" له قبل فوات الآوان، خاصة وأن عمر الرئيس يستوجب التحسب لفعل القدر، بينما اتخذت أوساط أخرى

التمترس وراء "القانون الأساسي"، الذي يفرض أن يأتي برئيس المجلس التشريعي، وهو بالمناسبة من حركة حماس، ليصبح "رئيسا مؤقتا" كما سبق ذلك مع السيد روحي فتوح بعد رحيل الخالد ابو عمار، لترتيب انتخابات رئاسية جديدة..

وبدون أي شك، فالتفكير في مسألة "منصب الرئيس" في حالة شغوره قضية وطنية وقانونية، ولكنها سياسية ايضا، ولا يوجد نقيصة في التعامل معها والتحضير لأي طارئ، او لإستحقاق قانوني قادم، قد يفرض نفسه في أي وقت، وتلك ظاهرة حضارية أيضا..

ولكن، ما يبدو هو أن "الباحثين عن وراثة منصب الرئيس"، يفكرون في حصرها برئاسة السلطة الوطنية ، دون غيرها من "رئاسات" فلسطينية، بل أن المتهافتين على البحث في آليات الوراثة لم يقفوا أمام أن مرحلة السلطة الوطنية قد انتهت عمليا، وأن استمرارها ليس سوى قرار إداري من الرئيس عباس لا أكثر، لا يحتاج سوى لإصدار مرسوم رئاسي يعلن فيه انهاء المرحلة الانتقالية التي أنتجت السلطة الوطنية بكل مكوناتها، رئيسا ومجلسا تشريعيا، وقانونا اسياسيا، وتصبح جميعها في حكم المنتهية ولايتها، باعلان قيام "دولة فلسطين" فوق أرض فلسطين تنفيذا وإعمالا لقرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012..

لا يوجد أدنى مفاجأة في ذلك، وكان الرئيس عباس قريبا جدا، قبل أكثر من عامين للشروع في تنفيذ ذلك، واخذ في صياغة المراسيم الخاصة بنقل المكانة القانونية للسلطة الفلسطينية الى دولة فلسطين، قبل أن يتوقف فجأة، وبلا أي مبرر سياسي، ما فتح باب التكهنات أنه "تراجع تحت التهديد"، دون ان يبرر الرئيس تراجعه عن ما بدأ به باعلان الدولة، وقطع كل صلة بما كان، والعودة لدوامة المرحلة الانتقالية بكل كوارثها التي سرقت كثيرا من "الحق الوطني"..

نعم..كل ما يقال عن وراثة رئاسة السلطة هو إما وهم عن جهالة سياسية، أو أنه "مخطط معلوم" لسرقة المكتسب التاريخي للشعب الفلسطيني الذي جاء في قرار الأمم المتحدة، وباتت بموجبه فلسطين العضو رقم 194 كدولة مراقب الى حين..فالجهالة تكمن في أن يعتقد بعض من أهل فلسطين باستمرار السلطة كما هو حالها، وبالتالي اجراء انتخابات لمكوناتها دون تغيير يذكر، بالقفز عن الحقيقة السياسية السابقة..

فيما أصحاب "المخطط المعلوم" للحديث عن استمرارية السلطة واجراء انتخابات لمكوناتها، فهم يرمون موضوعيا ليس الى شطب المكسب التاريخي لقرار الأمم المتحدة، بل ايضا يعلمون تماما أن دولة الكيان لن تسمح قريبا بانتخابات عامة وفق ما يتطلع الفلسطيني، ولذا هي ترمي لخلق فوضى سياسية، يفتحها أي "فراغ رئاسي"، حيث ستبحث حماس عن "حقها القانوني"، فيما حركة "فتح" ومعها بعض تحالفها لن تسمح بذلك، وقد تتذرع بأن رئيس المجلس التشريعي انتهت صلاحياته، وعمليا هناك شغور في المنصب قانونا..دوامة سياسية قانونية تريدها دولة الكيان لتفتح الباب واسعا لتنفيذ مشروعها الخاص: دفع حماس للهروب بقطاع غزة، وتفرض اسرائيل "نظامها الخاص للتقاسم الوظيفي في الضفة" تحت مسمى منع "الفوضى"..

وهنا ستكون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تحت ضغط البحث عن مخرج، ما قد يدفعها لاستخدام قرار الإمم المتحدة وتعلن نهاية المرحلة الانتقالية بكل مكوناتها، بما فيها السلطة الوطنية رئاسة ومجلس ومؤسسات، مستبدلة اياها بدولة فلسطين، وتعلن أن رئيس دولة فلسطين هو رئيس اللجنة التنفيذة الذي سينتخب وفق "النظام الاساسي" للمنظمة..والمتوقع ان يكون أحد شخصيات حركة فتح..وهذا ما قد ترفضه حماس جملة وتفصيلا، لتدخل الساحة الفلسطينية صراعا سياسيا - قانونيا، يسمح المجال لدولة الكيان لأن تفرض مخططها المعلوم..

ولذا ومن اجل درء "الفتنة الكبرى" المتوقعة في حال "شغور منصب الرئيس"، فإن الشرعية الوطنية تفرض منذ الآن البدء في اتخاذ السبل الكفيلة

للعودة الى اعلان دولة فلسطين، وان المرحلة السياسية القادمة هي مرحلة تكريس الدولة وتعزيز وجودها، مؤسسات وأنظمة، كونها حق ومكتسب لا يجب اضاعته في مسار ممطالة لم تعد مقبولة..

ولتكن البداية من مسألة تشكيل "حكومة جديدة"، حيث أنها ستكون مفتاحا لقطع الطريق على أي مستغل لسرقة المشروع الوطني..لتكن حكومة لدولة فلسطين، وليس لسلطة بات استمرارها منح الإحتلال "شرعية" بلا مساءلة..

هل تبدأ قيادة الشعب الرسمية في أن تتخذ الخطوة الإولى لإعادة القطار الوطني الى مساره الحقيقي بعد أن تم خطفه لمسار غير المسار..هل تملك قيادة الشعب الرسمية قدرة للتحدي وقطع السبل أمام "ألغاز" التمسك بالسلطة رغم انتهاء أجلها وصلاحياتها شعبيا منذ رحيل الخالد، وقانونيا منذ قرار الأمم المتحدة 19/ 67 عام 2012.

حقا سيكون الرئيس عباس آخر رئيس للسلطة، ولكن ما بعده سيكون إما "الفوضى والكارثة لو استمر الحال على ما هو عليه" بتجاهل وسرقة قرار دولة فلسطين، أي تنفيذ المشروع الاسرائيلي، ام نجد قيادة يمكنها أن تنتفض وطنيا لرسم رحلة شرعية جديدة لتحقيق بعضا من "الحلم الفلسطيني"، وتعلن وقف المرحلة الانتقالية واعلان دولة فلسطين، وتجدد مؤسساتها من المؤسسات الشرعية، بحيث يكون المجلس التشريعي والمركزي برلمان الدولة وهو وحده صاحب الحق في تسمية الرئيس القادم، الى حين اجراء الانتخابات العامة..

ذلك التحدي الذي يجب أن يكون..الصراع بين فرقاء ولادة الدولة بكل ما لها أو فرقاء استمرار السلطة بكل ما يعني استمرار الاحتلال وما ينتجه لاحقا من فوضى ودمار مشروع وطني..

باختصار إما رئيس لدولة فلسطين أو رؤوساء طوائف لبقايا ما سيكون منها في الضفة والقطاع!

ملاحظة: تصريحات قيادات فتحاوية باتت واضحة أن رامي الحمدالله ليس مرشح توافق وطني..وهذا جيد، لكن بديله قطعا ليس الرئيس عباس لأن ذلك هو الطريق الأمثل لحكم الفرد المطلق الذي لا مثيل له في عالمنا..يعني لعبة يا رامي يا محمود مش نظيفة..فلسطين ثرية جدا يا هو!

تنويه خاص: اليوم يبدأ زمن جديد ..فلسطين ترفع ملفاتها الى المحكمة الجنائية..ولكي يصبح عهدا تاريخيا يجب المواصلة لتفعليها وليس تقديمها..بلاش نقول قدمنا الورق، و"كفى الله المؤمنين القتال"..لو هيك صار بيكون "ضحك على الدقون"!

"عودة أردوغان وتحالفه الإخواني" الى "بيت الصراصير"!

كتب حسن عصفور/ قد يكون من المبكر تقدير مجرى مسار النظام السياسي التركي، بعد الانتخابات التي أطاحت بأغلبية حزب العدالة والتنمية، وفتحت الباب أمام "فوز تاريخي" لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي، ليحصد ما يقارب على نسبة 12% من البرلمان، كاسرا كل العقبات "الدستورية"، التي صاغتها أنظمة الحكم لمنع تمثيل الأكراد تمثيلا مناسبا، بوضع شرط الحصول على نسبة 10% لدخول البرلمان، وهي نسبة شرطية لا مثيل لها في عالم الديمقراطية..

أردوغان سقط..تلك ليست الحقيقة فقط، بل سقطت معه كل "أحلام الغطرسة" التي تبجح بها بطريقة لا تليق بسياسي، حقق بعضا من النجاح والاستقرار لبلده، خلال فترة حكم حزبه، بعد أن وصل اليها في إطار "صفقة تاريخية" مع الولايات المتحدة، أواخر عام 2001، بدأه بأن نسق انشقاقه عن الحزب الأم " الرفاه الاسلامي" بقيادة أربكان، قفز الى الحكم في "مفاجئة مدوية"، لكنها كانت جزءا من "سيناريو امريكي للتحضير لمرحلة اسقاط الهويات

القومية - الوطنية" وإعلاء شان دور الحركات الاسلاموية، خاصة دور الجماعة الإخوانية، وتشجيع دور القوى الأكثر تطرفا من "الاسلامويين"، للبدء في دخول مرحلة "الفوضى الخلاقة"، الذي أطلقته إدارة بوش عبر كونداليزا رايس"..

جاء فوز حزب اردوغان في سياق المستقبل المطلوب أميركيا للمنطقة، من خلال تقديم "نموذج اسلاموي" في تريكا يصبح بالامكان اعتباره ما سيكون، في إطار "الخدعة الكبرى"، وبدأت تركيا تقدم "جديدا" في البعدين الاقتصادي - النهضوي على حساب السياسي..

وبالتوازي معها بدأت الحرب الأميركية لهدم "المنطقة" وإعادة رسمها وفقا لمبدأ "التقزيم الاستراتيجي"، وكانت البداية من بوابة العراق، مستغلة طابع الحكم المستبد وانخراطه في أكثر من معركة سبق تورطه بها، بمخطط أميركي وبعض العرب منذ حربه مه ايران، ثم غزوة الكويت المحنونة بكل الحسابات، ما أفقده جزءا كبيرا من رضا شعبه، ودفعت بـ"الطائفية" فيروسا لتحقق "بداية الحلم"، ووجدت فرصتها في طموحات "النزعة التوسعية الفارسية للنظام الايراني" وبعض "طائفيي العراق" ومخلفات "الاضطهاد للأقلية القومية الكردية"، لتعيد احتلال العراق أولا، عبر "تحالف عسكري مشبوه" مع النظام الايراني"، أدى لتقسيمه طائفيا ضمن "نظام سياسي مشبوه"..

ومن العراق المقسم طائفيا، وقوميا الى أجل بعيد، بدأ الحراك "الاسلاموي" بشعارات مختلفة في كل بلد، ففرضت أمريكا على النظام المصري أن يمنح الإخوان حضورا برلمانيا بنسبة 20%، وقد كان في عام 2005، وبعدها بسنة فرضت على الرئيس الفلسطيني محمود عباس ان يجري انتخابات قبل أوانها لتصبح "حماس" جزء من المجلس التشريعي، ربما فاق فوزها المطلوب، بسبب مصائب فتح في الجانب الفردي من الانتخابات، الا أن ذلك كان بوابة واسعة للإنقسام الوطني، واضعا حدا لقدرة الفلسطيني أن يصل الى ما كان يأمل من اتفاق تسوية..وانتهى الأمل الى حين ..

سياق الحركة الأميركية، كان دائما يحمل "النموذج التركي" لاعادة رسم ملامح جديدة في المنطقة لتغيير المعادلة التي كانت منذ أن نجح الاستعمار التقليدي بعد انتهاء الحرب العالمية الإولى بفرض تقسيمها وفق صيغة "سايس بيكو"، معادلة جديدة تقوم على ركائز مختلفة:

*تشجيع الطائفية بكل أبعادها، الاسلامية - الاسلامية، الاسلامية - المسيحية، الاسلامية مع كل الطوائف الأخرى..

*اثارة "نزعات الأقليات القومية" في مظهر عصياني باحث عن "الانفصال" بالقدر المستطاع..

*استغلال الاستبداد الرسمي العربي، لتمرير المشروع الأخطر فيما عرف بمخطط "الفوضى الخلاقة" من خلال عناوين تستخدم وفقا للنظام القائم وطبيعة تكوين الدولة..

*الانتقال من "الفوضى الخلاقة" الى "الفوضى الهدامة"، بعد فشل استغلال "الجماعة الاخوانية" لتسيطر "وفق المظهر الديمرقراطي"، فاتجهت لخلق أدوات التخريب والهدم، وخلق ما يسمى "عسكرة الفوضى"..

وإن كانت مصر شكلت الضربة الكبرى لعرقلة المخطط الأميركي - الاسرائيلي - الاسلاموي، فتونس لعبت دورا هاما بكبح جموح "الغطرسة النهضوية الغنوشية"، فإجبرت على "التواضع السياسي"، الى حين عله يأتي ما ينهي تلك المرحلة..

" سقوط الأروغانية" سيكون أحد ابرز علامات بداية عرقلة "مخطط الفوضى الهدامة المعسكرة"، التي بدأتها امريكا في العراق ثم ليبيا فسوريا، مع محاولة بلا أمل في مصر، فذهبت الى اليمن، عبر خلق "صراع وهمي" بين اهله والعربية السعودية، ونجحت في فتح جبهة عسكرية لا أمل بها الا بحل سياسي يعيد لليمن حضوره، مع مراعاة بعض من تطوراته السياسية..

سقوط الأردوغانية يقابله صمود مصر، ومن هنا ستبدأ ملامح المعادلة السياسية الجديدة، حيث شكل أردوغان "الحديقة الخلفية" لمساندة الارهاب الإخواني بكل أشكاله ضد مصر، وتطوع وحيدا بالمجاهرة بإخوانيته خاصة في مرحلة الانتخابات، فتاجر بالدين وبشعار "رابعة" الذي اخترعه هو..فسقط صاحب الشعار وفي الطريق سقوط أهل الشعار..

نعم..من المبكر الوصول الى خلاصات شاملة من "الصفعات" التركية للمتغطرس أردوغان، لكنه بالقطع ملمح باهر في كسر شوكة المخطط الأخطر على المنطقة منذ عام 1917..وبالتأكيد لن يجد أردوغان أمامه من خيار الا العودة، ومعه تحالفه المتأخون الى "بيت الصراصير" الذي هجره لبناء "قصر سلطنة مستقبل أخونة المنطقة بمظلة أميركية"

ولنا تواصل لو كان للقدر رأي في البقاء..

ملاحظة: الدرس الأهم الآن أمام قيادة حماس، خاصة الاتجاه الوحدوي منها، بعد كسر الغطرسة الفارغة هو اعادة تقدير الموقف في علاقاتها الداخلية واعادة بناء "سياسة الجسور" بدلا من "سياسة الأنفاق" مع مصر..

تنويه خاص: ما لم تحسم الرئاسة الفلسطينية (عذرا فلم يعد هناك قيادة لمناداتها) موقفها لكسر حالة التردد و"الصمت السياسي" مع دولة الكيان، باعلان دولة فلسطين، والمشاركة الفاعلة حقا في "الانتفاضة السياسية"، ستجد نفسها في "مربع الدفاع" عن "سلبيتها التفاوضية"..أمريكا تستعد!

غزة ستنفجر حتما.. ولكن ضد من ولما؟!

كتب حسن عصفور/ استغلت حركة "حماس" مرور سنة على تشكيل "حكومة رامي"، لتدشن "حركة جماهيرية واسعة" ضدها، بسبب اهمالها لقطاع غزة، وانطلقت مسيرات الحمساويين في القطاع شمالا وجنوبا، مظاهرات لم تطلقها حماس في أي مناسبة سوى "ذكرى انطلاقتها"، والحق بما قالت في "إهمال

حكومي لغزة بعضه بقصد وتعمد، وبعضه قلة حيلة بسبب تسلط حماس على مسار الحياة"..

المفلت للإنتنباه في تلك المظاهرات ليس أعداد المشاركين بها، فتلك مسألة تتم بأمر"وفتوى" لا غير، بل فيما كانت شعاراتها، إذ أنها كانت موجهة ضد "الحكومة غير الأمينة" و"الفاسدة السارقة لأموال الأيتام"، حكومة "آكلة السحت، اموال اليتامى" - رحم الله الخالد ابو عمار يوم قالها ضد حاكم عربي - ، وبعد كل تلك الشعارات، ترسل قيادات حماس المشاركة رسالتها: "انفجار غزة قادم ما لم تلب مطالب أهلها"، دون تحديد واضح لمطالب أهلها..

طبعا لم ترفع حماس ومتظاهريها اي شعار ضد إسرائيل ابدا، واكتفت حملتها المركزة ضد فتح والرئاسة والحكومة، ومن الباطن ضد مصر، وتلك قضية تستحق أن تعيد حماس وقيادتها التفكير بها بعيدا عن "العصبوية التنظيمية"، فخروج هذا "الحشد الكبير" كان ألأولى به أن يكون ضد المحتل الذي هو، وقبل اي كان سبب الكارثة الوطنية الكبرى، بما فيها حصار قطاع غزة، ومن لا يرى تلك القضية المركزية، لن يرى بصواب كل ما بعدها..

الحكومة والرئاسة يقال بها وعنها وفيها ما يقال، وايضا موقف مصر من اعلاق معبر رفح يقال به وعليه ما يقال بلا تحفظات، لكن لا يجوز إطلاقا أن تكون هي جهات الحملة المركزية العدائية، وتجاهل كلي لاسرائيل وراعيها أمريكا، وكأنها باتت "جار طيب القلب رؤوف رحيم"، خاصة بعد رسائل "التطمين القادمة من تل أبيب" الى حماس، عبر "موفدين" يحملون "بشرى تحقيق الحلم المنتظر"..

وما يثير العقل الانساني، هو تهديد حماس بذلك القول أن "غزة ستنفجر"، دون أن تحدد ضد من سيكون هذا الانفجار، هل هو ضد الحكومة غير الموجودة مثلا، أم ضد الرئاسة التي تتواجد عبر رسائل تذكرنا برسائل الغائب التي كانت تبثها يوما بعض اذاعات، أوعبر بعض موظفين بمسميات

دون أي مهام أو مهمة، ربما عدا كتابة تقارير قد ترضي البعض الباحث عن الانتقام..

"عدو المظاهرات الحمساوية حاضر بمسمى الرئاسة والحكومة"، لكن الانفجار كيف سيكون ضد من لا وجود له بالمعني الرسمي بالقطاع، إلا أذا كانت تلك "رسائل الى مجهول" معروف بالاسم والهوية، ومحاولة "شعبية" لترويج فكرة الوزير الألماني التي أطلقها قبل ايام، بأن غزة على "برميل بارود" يجب منع انفجاره، بمعادلة غاية في الوضوح، "التنمية مقابل الأمن"..

هل تمهد حركة حماس بتلك المظاهرات والرسائل الى التحضير وبدء تنفيذ تلك المعادلة الألمانية، عبر صناعة "جدار كراهية" مع الرئاسة الفلسطينية وحكومتها الهاملة جدا، وأيضا مصر، مقابل البحث عن وسيلة لمنع الانفجار عبر "الدفاع المدني - الأمني التسووي"، خماسي الأبعاد: المانية قطرية تركية حمساوية واسرائيلية، والباحث عن "كينونة بحجم المقاس والمراد"..

لا يوجد في السياسة أعمالا عفوية، وإن وجدت فقد تكون محدودة جدا، تنتهي بعدها بساعات، ام ان تبدأ حركة منظمة تستمر اياما ويشارك بها عشرات آلاف، وفقا لما أعلنت حماس، ولا شعار لها سوى العداء للرئاسة والحكومة، دون أي قول آخر، فبالتأكيد تلك أعمال تدرك ما تريد قيادتها منها، البدء بالتحضير للخطوة التي أرسلها وزير خارجية ألمانيا، والتي تحدثت عنها حماس بخجل شديد، وكي لا يقال أنها قبلتها قبل أن تمسك بيدها بعضا من جوانبها، لكن مظاهراتها الحاشدة جدا لم تتطرق لها مطلقا..

أن تنفجر غزة فهذا حق مطلق، بل يجب أن تنفجر، ولكن ضد العدو الأساسي المعلوم للجاهل قبل العالم، دولة الكيان، أن تنفجر غزة حق مطلق ولكن لمن يحاول أن يرسم لها "حدودا خاصة بها"، وان يشرع استئصالها عن الجسد الأم، بالامكان الانفجار ضد كل مشروع مشبوه تحت أي مسمى، خاصة مشاريع "الحاجة الانسانية الكاذبة - الخادعة"، وأبرزها الآن المشروع

الألماني: "التنمية مقابل الأمن"..والتي تجاهلتها حماس تجاهلا كليا ما يفتح كل أبواب "الريبة السياسية"..

وليس مصادفة ان يتحدث أهل القطاع، عن جهود حمساوية لإعادة ترتيب "المنطقة الأمنية العازلة" على الخط الفاصل بين قطاع غزة ودولة الكيان الاسرائيلي، بعمق 300 – 500 أو يزيد، وأن "شارع القسام" الجديد الذي افتتحه فتحي حماد سيكون طريقا لصد أي عمل معاكس لروح "التهدئة القادمة" مع اسرائيل، وليس "شارعا لعبور قوافل الجند لتحرير الناقورة كما إدعى حماد"..غزة صغيرة وضيقة جدا، ولا مجال للأسرار بها، وإن كانت فلن تزيد عن سويعات..

والأطرف هنا، أن حماس تتمسك بتلك المنطقة، مع أنها من "مخلفات اتفاق تقول به أكثر ما قاله مالك بالخمر"

الانفجار قادم في قطاع غزة حتما ويجب أن يكون.. ولكن ضد من ومن أجل ماذا..تلك هي المسألة يا قيادة حماس!

ملاحظة: تقرير للأمم المتحدة يتحدث عن "جرائم حرب ضد الأطفال" ارتكبتها اسرائيل، الغريب وضع حماس الى جانب اسرائيل كمرشحين للانضمام الى "قائمة العار"..قد تحدث "مساومة ما" لمعارضة "ادراج الطرفين"..لكن شو رأي حماس بالتقرير..ننتظر بيانها "النحوي جدا"!

تنويه خاص: الكشف الصحفي بأن أمريكا وادارتها تدعم الجماعة الاخوانية، لا مفاجأة به ابدا، الا لمن ضل "طريق الفكر الحلال"!

قرصنة "ماريان"..حدث "المنطقي" وغاب "الوهم"!

كتب حسن عصفور/ لم تحدث أي مفاجأة يمكن أن تساعد على قلب الطاولة في الأحداث السياسية، إذ أن بحرية الاحتلال فعلت ما كان معلوما، فأقدمت على اعتراض السفينة "ماريان"، واقتيادها الى ميناء أسدود جنوب فلسطين التاريخية، والاقتياد حدث بـ"سلاسلة" وبلا مقاومة تذكر، كما حدث يوما مع "مرمرة التركية ونهايتها الدموية والتي ذهبت هدرا، لتبدأ لاحقا رحلة "عصف" لفضح القرصنة الإسرائيلية الجديدة نحو سفن لا تحمل سوى من أعلن خوضه مغامرة إنسانية لكسر الحصار المفروض على القطاع..

ما حدث اسرائيليا، كان متوقعا جدا، ربما البعض ظن واهما أن دولة الكيان قد تقوم بـ"مناورة سياسية" وتسمح للسفينة "ماريان" بالمرور وصولا الى "شبه ميناء غزة"، وذلك في إطار ما يقال عن "تفاهمات حمساوية - اسرائيلية" برعاية اوروبية تركية قطرية على طريق "انفصال قطاع غزة مؤقتا"، في حالة كيانية خاصة تحت سيطرة خالصة لحماس..

وضاعف من "شكوك" وصول "ماريان" الى القطاع، تصريحات الفاشي الجديد رئيس الحزب الأكثر عنصرية في دولة الكيان، ويحمل "جينات الكراهية" للفلسطيني والعربي، تصريحات دعا فيها الى "التفاهم" مع حماس على قاعدة "تنمية مقابل أمن"، والتي قالها عشية تحرك السفينة متجهة الى غزة..

ولكن "المفاجأة السياسية" لم تحدث، لا لحماس وأنصارها الذين قد يكون تم "تضليلهم" عن طريق "صديق خفي"، بأن النجاح سيكون حليفا لسفن كسر الحصار، وايضا لم تحدث كما ظن "وهما" بعض من أطراف السلطة، بأن دولة الكيان ستسمح بمرور السفن لتبدأ في أولى خطوات "المشروع الانفصالي المؤقت والمحدود" للقطاع، وتشجيعا لرفض حماس المشاركة في حكومة بمقاس سياسي خاص يقولبها برؤية تعارضها غالبية القوى السياسية الفلسطينية..

حدث "المنطقي"، واختفى "الوهم" حتى لو تسرب لقطبي الانقسام الوطني بأن "جديدا قادما"، ليس لأن دولة الكيان العنصري لا ترغب في "فصل القطاع" عن "بقايا الوطن" في الضفة والقدس، فذلك مشروع لن يتوقف قطاره الا إن أقدمت الرئاسة الفلسطينية سريعا باعلان دولة فلسطين وانهاء المرحلة الانتقالية وقلب "الطاولة السياسية" رأسا على عقب الكيان ووأطراف الانفصال سويا..

لكن الاعتراض جاء انطلاقا من الحفاظ على "هيبة" و"سمعة" دولة الكيان محليا ودوليا، وانها لا تخضع لما لا ترضى عنه الا بقوة تفوق ما لها، وعلها مارست "خدعة سينمائية" بتقليل حديثها عن التهديدات المسبقة، ومنحت البعض القائم على سفن كسر الحصار "تفاؤلا" ما، وانتقل للحديث وكأن الوصول الى غزة أمرا قادما، ولذا أخذوا بالتحضير الاحتفالي باستقبال "خيالي" لفرقة التحدي..

النهاية طبيعية، فدولة الكيان نفذت ما هوسمة لكيان عنصري اغتصابي، لا يقيم وزنا إلآ لقوة متعددة الأشكال تجبره على الخنوع السياسي..

بالتأكيد يمكن أن تستفيد حماس والحركة الفلسطينية من تلك "القرصنة" الاسرائيلية، وأن تصبح حدثا اعلاميا يمنح حضورا مميزا للمسألة الفلسطينية من بوابة "قرصنة ماريان"، ولاحقا مما سيكون من كيفية واسلوب تعامل سلطات الكيان مع الشخصيات الـ18، وبينها الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي، لكن المأساة السياسية أن شكلا تضامنيا كالذي حدث لم يكن قائما تحت راية الاتفاق الوطني الفلسطيني..بحيث لم نجد كلمة واحدة من حركة فتح تأييدا لتلك الحملة التضامنية، وكذا فصائل فلسطينية أخرى هي جزء من "تحالف فتح" في منظمة التحرير، وهو ما يمكن أن يشكل لغزا وطنيا..

قد يقول قائل، أن حماس وأنصارها من جماعات الاخوان والتنظيم الدولي، قاموا بكل التحضيرات من وراء كل القوى الفلسطينية، وبالطبع من خلف سفراء دولة فلسطين في البلدان التي فيها ومنها بدأت التحضيرات، وهذا

صحيح تماما، فحماس تعمل لها وحدها وتستفيد من فلسطين الاسم والقضية وحصار القطاع لخدمة مشروعها الخاص، ولا تحسب حسابا لأي من الفصائل الإخرى، فتلك "عقيدة فكرية إخوانية" بأن "الصديق وقت الضيق فقط" وبعده سلاما يا صديقي، ولذا سادت مقولة الخالد جمال بعد فوز مرسي الاخواني برئاسة مصر بطرق سيكشفها يوما تاريخ لن يطول: "عبد الناصر قالها زمان ..الإخوان مالهمش أمان" ..ولكن ذلك لا يبرر تجاهل الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني لحركة تضامنية مع قطاع غزة..

صمت يكشف، أن قطبي الانقسام يتعاملان مع المسألة الفلسطينية بمقياسهما أولا، فإن تجاهلت حماس وأخوانها أي دور للممثل الرسمي الفلسطيني، ففتح وأخواتها تجاهلت الحدث التضامني وكأنه حدث لا يتعلق ببعض من شعب فلسطين، في مواجهة محتل غاصب يعمل كل ما يمكن فعله لـ"ديمومة الانقسام" فهو القاطرة الأسرع لقيادة مشروع الكيان لتصفية المشروع الوطني الفلسطيني..

حدث ما ليس خارج النص..اسرائيل قرصنت "ماريان"، فهل يعيد كلا من قطبي الانقسام الوطني، فتح وحماس، شكلا وموضوعا طريقة التفاعل مع مثل هذه الأحداث التضامنية..

أن يعيدا النظر في اسلوبهما السلبي، والتفكير الجمعي بكيفية الاستفادة من القرصنة الاسرائيلية، وتكف حماس عن "مبدأ الصديق وقت الضيق وكفى"، وان تعود فتح لما كانت عليه بأن كل ما يخدم فلسطين هو لخدمتها أيضا، على قاعدة "افعلوا ما تفعلوا من أفعال تضامنية - كفاحية" فنهايتها لفلسطين وفي فلسطين..هل يدرك قطبي الانقسام أن قرصنة الاحتلال هي بعضا من قرصنة وطن وقضية وليس لفصيل مهما علا شانه ومقامه..

مطلوب أن يعيد طرفي الإنقسام قراءة الحدث بمنظور الوطن وليس التنظيم..هل هذا ممكن..صعب جدا ولكنه لن يكون مستحيلا!

ملاحظة: انتصر خضر عدنان بإرادة فولاذية..خضر وحد الفلسطيني كما لم يحدث بدأ "عهد الانقسام"..ذلك أبرز ما كان في معركة عدنان..درس يستحق التفكير قبل الاحتفال!

تنويه خاص: ما أعلنته حماس لإسس تشكيل حكومة جديدة ليس كله "مرفوض"..الغريب أن أغلبه مقبول وطنيا إلا من لا يريد "الجمع الوطني"..وهذا مكانه سيكون أوسع لو كان للقدر قول البقاء!

متى ينكسر خيار "الإنتظار هو الحل"!

كتب حسن عصفور/ خلال الأيام الماضية استعرض رأس الفاشية الحاكمة في تل أبيب، نتنياهو، "مفاتنه السياسية"، وعمل على تقديم ذاته بثوب "فارس السلام"، من خلال العودة لاستخدام الاسطوانة المشروخة بقبوله لـ "حل الدولتين"، رغم ان جوهر حملته الانتخابية، التي أعادت له الحياة السياسية من موات، كانت قائمة اساسا على ركيزتين هما العنصرية ضد أبناء الوطن الفلسطيني الرابضين ممسكين الجمر فوق أرضهم التاريخية، في الجليل والمثلث والنقب، عنصرية فاحت لدرجة لم يحتملها الرئيس الأميركي اوباما، الراعي الرئيسي للكيان العنصري الذي لن يكون مكان له في الجغرافيا السياسية دون تلك الرعاية..

والمسألة الثانية كانت انه يرفض كليا إقامة "دولة فلسطينية"، حتى أن غالبية حكومته، ومن خلال تفوهاتهم قبل وخلال وبعد الإنتخابات لا يرفضون الدولة فحسب، بل لا يعترفون ان هناك أرضا لغير اليهود بين النهر والبحر وجوارها، وهو آخر ما كان من نائبة وزير الخارجية الاسرائيلية..

وبعد الانزعاج الأميركي من تلك التصريحات، قام نتنياهو بتعديل "قيافته السياسية" وفقا لتعليمات وتوجيهات المرشد الأعلى للتضليل باراك اوباما،

فبدلا من "الرفض المباشر" للحل السياسي و"الدولة الفلسطينية"، يصبح الحديث عنهما ولكن ضمن "حياكة يهودية خالصة"، أي القبول في إطار القتل..

نتنياهو عاد للتعابير والشعارات الخادعة - الكاذبة، بإعلانه قبول "حل الدولتين" ولكنه لا يرى ان هناك مقومات حتى الآن متوفرة لإقامة "الدولة الفلسطينية"، حسب آخر تفوهاته مع وزير خارجية ألمانيا " شتاينماير"، على اعتبار أن المطلوب هو "الاعتراف بيهودية اسرائيل"، وبالتأكيد لم يعلن ما تقوله الأوساط الاسرائيلية ان "السيطرة الأمنية ستكون اسرائيلية على الدولة الفلسطينية أيضا"..

ولأن الاستهتار بممثلي الشعب الفلسطيني لم يعد له حدود، وضع نتنياهو استعداده لادخال 800 شاحنة يوميا الى قطاع غزة مقابل وقف الحملات الفلسطينية في الخارج ضد اسرائيل..

بالتأكيد، يمكن لفلسطين ان ترد الصاع عشرات بل ومئات لنتنياهو وحكومته، لو قررت القيادة الرسمية فعل ذلك، ولأن الوقت يمر بأسرع كثيرا من طريقة سير القيادة الرسمية في الحلبة السياسية، وصل نتنياهو أخيرا الى وصف الشعب الفلسطيني بأنه قاصر، ولا توجد له مقومات لاقامة دولة فلسطينية، تصرف يعكس أنه لم يعد يقيم وزنا لأي رد فعل من قبل "أولي الأمر" في فلسطين، معتقدا أن "غيبتهم" ستطول، كـ"نوم أهل الكهف" وقد لا تأتي..

نتنياهو الذي لا يرى ان هناك مقومات لدولة فلسطينية، يحتاج لأكثر من صفعة، بل لركلات تطيح بكل أوهامه وخدعه السياسية، عله يفيق من غيبوبته السياسية التي وصلت لانكار القدرة على ولادة دولة فلسطين..

الرد الفلسطيني على ذلك الاستخفاف يكون بتحويل مسار الحركة الرسمية الفلسطينية من تعابير "تدرس القيادة وتتباحث القيادة وتتناقش القيادة وستعمل القيادة وتتشاور القيادة وستجتمع القيادة" الى واحد فقط "قررت القيادة تنفيذ ما

سبق أن قررته"..أي أنها تحول ما قررته الى عمل مباشر وتنفيذ كل المتفق عليه في القيادة سابقا:

* تطبيق قرارات المجلس المركزي بخصوص تعليق التنسيق الأمني بكافة جوانبه..

*وقف التعامل مع اتفاق باريس الاقتصادي، وفقا لانتهاء أجله..

*الذهاب الفوري الى المحكمة الجنائية الدولية وتقديم الملفات الجاهزة، والتي لا تحتاج الى عقد اجتماعات بلا نهاية، وكأن "الحياة انتقلت من المفاوضات الى الاجتماعات"، وبالتحديد ملف الاستيطان واعادة انتاج تقرير غولدستون الشهير، وتقديم ما به كخطوات أولى على تقديم ما يلي من جرائم حرب..

*تنشيط حركة المقاطعة لاسرائيل سياسيا ورياضيا وأكاديميا وعلميا واقتصاديا، حيث هناك نزوع عالمي ينتشر سريعا لإحالة تلك المقاطعة الى "انتفاضة سياسية" اصابت دولة الكيان الاسرائيلي برعب، ولا تزال تصيبه، ولعل تقرير خارجية الكيان يوم 31 مايو يكشف القيمة الكامنة في تلك "الانتفاضة السياسية" لو أحسن استخدامها..

وبالتأكيد، لا يمكن اعتبار قرار دولة فلسطين المتخذ في الجمعية العامة عام 2012 قرارا لـ"الزينة السياسية"، أو للتباهي به يوما، بل وجب تنفيذه عمليا وفوريا، بعد أعلان نتنياهو عدم وجود "مقومات دولة فلسطينية"، وكأن الشعب الفلسطيني قاصر يحتاج الى وصي هو دولة اسرائيل لتسيير اعماله ويرعاه الى يوم الدين..

لا نعتقد أن هناك من لا يرى تلك الأحداث، ولكن يبدو أن المعضلة هي عدم الرغبة عند البعض في الدخول في أي نوع من "المواجهة مع دولة الاحتلال"، والبقاء تحت مظلة خيار "الإنتظار هو الحل"، كافضل السبل في الزمن الراهن حتى لو دفع الشعب الفلسطيني كل "لحمه الحي" من أجل عيون ذلك الخيار الذي يشع انهزامية وخنوعا..

هل هناك أمل بتغيير ذلك رسميا، ام ايضا على الشعب أن ينتظر من يأتي يوما لكسره دون إذن أو سماح!

ملاحظة: رئيس حركة حماس في غزة اسماعيل هنية قال في "العرس الجماعي التركي - الحمساوي"، ان البنوك رفضت التعامل مع الشركة التركية راعية المناسبة..طيب كيف أجت الفلوس..تهريب عبر البحر أم شنط ديبلوماسية ام عبر "أرسين لوبين تركي" ..يا جماعة فكروا قبل ما تحكوا!

تنويه خاص: قرار حكومة نتنياهو حول "قانون شاكيد لمعاقبة أطفال الحجارة"، يجب أن يكون وثيقة ضمن وثائق ملف المحكمة الجنائية الدولية، واستخدامه لتعزيز توصية زروقي" باعتبار جيش الاحتلال منظمة ارهابية.

محرمات قد لا تراها في "ويكليكيس"!

كتب حسن عصفور/ سواء قبلنا أو رفضنا، أعجبنا أم أثار غضبنا، فإن "برقيات موقع ويكليكيس"، (ويكا) اختصارا، نجحت نجاحا كبيرا يفوق الوصف كي تصبح الحدث الأهم منذ بدأ صاحب الموقع اسانج بنشر ما تم ارساله اليه، من جهات لها مصلحة استراتيجية في إدارة استخدام المعلومات التي سربت في الوقت المناسب، وحسبما يرتأي المسرب الحقيقي لتلك المعلومات "العم سام"..

وبعيدا، عن اي مواقف مسبقة فالبرقيات المنشورة تحتاج جهدا "غير عادي" لتكذيبها، وتلك قضية أخرى لن تكون بتلك السذاجة التي تصدر عن الجهات التي تنالها، خاصة وأن بها كثيرا من "الصدق"، وقليلا من الكذب، ولذا من يعتقد ان بيانا من هذا الطرف أو ذاك لنفي المعلومات التي باتت ملكا للعامة في عالم اليوم، سيكون كما يساهم في تعزيز قناعة التصديق بها أكثر..

ولنترك لكل من تضرر مما نشره "المسرب العام" للبرقيات والرسائل، ونتجه للتفكير فيما يمكن أن يكون اسئلة محرمة لا تجد لها جوابا فيما بات ظاهرة عالمية في النشر العالمي..

ولنبدا بالسؤال العام الذي قفز مع نشر آخر تسريبات "اسانج" نيابة عن مشغله الحقيقي - أب التسريب سام-، ما نشر عن العربية السعودية، لماذا تنشر المعلومات الآن، وما سبب تأخيرها طويلا، الاجابات تعددت لبحث "توقيت النشر" أكثر من التكذيب والتصديق، وتتراوح الأجوبة حول عناصر تثير الاهتمام:

*هل يرتبط النشر عن المملكة السعودية بموقفها الرافض لاتفاق النووي الايراني، ما أدى لغضب أمريكا والتي ترى به تحشيدا عربيا يخالف "إرادة الأسياد" فكان لا بد من العقاب الفوري السريع..

*أم أن ذلك ردا على قيام العربية السعودية بفتح معركة عسكرية في اليمن دون "موافقة كلية من واشنطن"، حتى لو أنها أكثر الأطراف "الرابحة" من مسار الحرب بتصدير اسلحة بمليارات الدولارات، لكن التفكير المستقل نسبيا، يعتبر من "الممنوعات" الأميركية، مهما كانت الذرائع..

*ولعل موقف العربية السعودية الداعم لثورة مصر شعبا وجيشا ضد الحكم الاخواني واسقاطه وتقديم الدعم المالي له، شكل ضربة موجعة جدا للأستراتيجية الأميركية في المنطقة..

*ويمكن للبعض أن يرى في "التسريبات" شكلا من أشكال التدخل المبكر للتحضير لترتيبات "الملك القادم"، كي لا تحدث مفاجآت خارج السيطرة و"غير محمودة" ..

*بل ربما كان ذلك "عقابا سريعا" لرحلة السعودية الشاقة، والمتأخرة جدا نحو توزين بعض علاقاتها الدولية، بطرق أبواب روسيا، والحديث الجديد عن علاقات ستأخذ نهجا مختلفا، ما يعيد "ذكريات" العلاقات الأولية في عهد

الملك المؤسس من عشرينيات واوائل ثلاثينيات القرن المنصرم، وتوقيع اتفاقات نووية سلمية للمرة الإولى..

قد تكون كل الاستفهامات اعلاه، وغيرها صحيحة لتفسير لما النشر الآن..

ولو تركنا جانبا الأسئلة حول زمن التسريبات واستخدامه للمشغل الأساس، فهناك أسئلة أخرى قد تكون أكثر تحريما لتناولها، بل وقد تصل الى درجة "تكفير سائلها"، مما يعجل بارسال أوراقه للمفتي الداعشي..

*فمثلا، لما لم نقرأ يوما عن اي معلومات عن "الخلايا الأمنية الحقيقة" للمخابرات المركزية الأمريكية "سي آي أيه"، ولم نقرأ يوما اسما من الوزن الثقيل للعاملين لخدمة ذلك الجهاز..

*ولما لا تظهر برقيات حكومات أو قوى أو مؤسسات مع المخابرات الأميركية، بل والاسرائيلية، خاصة وأن كلا الجهازين يعيش في المنطقة العربية عبر قنوات متعددة، ولا يمكن أن لا تقع "بالصدفة" وثيقة مما قد ينفع الناس في "مخزون ويكا" حولهما ونشاطهما التخريبي الكبير..

*كيف يعجر هذا "الويكا" عن الوصول لترتيب انقلاب الولد على الوالد في "دولة قطر" عام 1994، وهو الانقلاب الذي ارتبط بالتحضير لما يتم الاعداد له منذ سنوات في "المطبخ الأميركي" للمنطقة، وفتح ابواب الإمارة للأمن الأميركي - الاسرائيلي بشكل علني تقريبا، وباتت القواعد الأميركية على ارض قطر مدفوعة الأجر بدلا من أن يدفع لها، الا أن كانت "الحسنة الجارية" لحماية الانقلاب هو الثمن الأهم..

*وهل عجز "ويكا" السحري في نشر بعض مما دار في زيارة الإسرائيلي شمعون بيريز الى قطر ونصائحه للأمير الجديد، في كيفية استخدام المال ونصيحته الذهبية بتأسيس وسيلة اعلام، كانت ثمرتها "الجزيرة"..

*ألم تجد "معجزات ويكا" طريقها لدولة الكيان الاسرائيلي لتكشف بعضا من جوانبه الأمنية - السياسية، وهو ما يمكن الوصول اليها بذات الطريقة لو رغب المسرب العام "العم سام"..

بالتأكيد يمكن تسجيل أسئلة بلا حصر، لكن الجوهري الذي يمكن استخدامه هو كيف يمكن التعامل مع ما ينشر، وفقا للمثل الشعبي المزروع في الوعي العربي العام "رب ضارة نافعة"، والضرر قد حدث في بعض مما نشر، لكن هل يمكن ان يكون ذلك "نفعا" لقادة وحكام بلادنا، بل ولأحزاب ومؤسسات رأت في مشغل "الويكا" يوما على أنها "قبلتهم السياسية"، "اسياد الأرض"، لا يجوز كسر عصا الطاعة في الولاء لهم..

السؤال العام، هل يدرك من أضير مما نشر أن "الولاء للوطن وأهله" وأن "سيد الأرض هو الحر المستقل" في اختيار ما يجب اختياره علاقات تخدم مصالح "البلد والأهل"..وغيرها مزيدا من "الويكاكات" حتى الخنوع لمن يريد أن يكون نذلا وذليلا..

لا تفكروا بما نشر بل فكروا في صفع من قام بالتسريب..وهو معلوم معلوم يا أهل الدار!

ملاحظة: بدون مقدمات تم الاعلان عن حجز أموال مؤسسة "فلسطين الغد"، التي يرأس مجلسها د.سلام فياض أشهر رئيس وزراء في تاريخ
فلسطين..أحب البعض أم كره..من حق الناس أن تفهم ليش صار هيك، كي لا يقال أنها ضربة استباقية لصراع على "خلافة الرئيس"..واكيد الكل عارف "الطامعين بها"!

تنويه خاص: لو أن فلسطيني مسؤول او غيره، قام بما قامت به المرأة ذات النفوذ في الكيان بمزحة عنصرية ضد "سي السيد ابو حسين" لقامت الدنيا، ولن تقعد حتى يرسل القائل الى جهنم السياسية..لكن الست جودي على راسها ريشة، أو بالأدق مظلة ريش يهودية تحميها..سترك يا رب!

من "خطف غزة" الى محاولة "خطف القضية"!

كتب حسن عصفور/ ثمان سنوات بالتمام والكمال، تمر اليوم 14 يونيو – حزيران 2015 على فعلة "خطف غزة" النكبة الثالثة التي حلت بالشعب الفلسطيني، بعد النكبة الإولى الكبرى في 15 مايو - ايارلعام 1948، يوم إغتصاب الأرض وتهجير الأهل و"خطف اسم الوطن"، مرورا بالنكبة الثانية يوم 5 يونيو لعام 1967، عام "النكسة" كما يحلو للإعلام العربي تسميته حيث أحتل ما تبقى خارج "خطف الوطن"، الى أن وصلنا الى "النكبة الثالثة" التي فتحت جرحا داميا في الجسد الفلسطيني لا زال ينزف، ممهدا "عهدا ذهبيا لدولة الكيان" فوق أرض فلسطين التاريخية، ما أدى، موضوعيا الى محاولة "خطف القضية"..

في اليوم التالي للإنقلاب الحمساوي الأسود، 15 يونيو 2007، كتبت زاوية في "أمد للاعلام" تحت عنوان "خطف غزة" مفردة لم تكن حاضرة في "القاموس السياسي الفلسطيني" قبل ذلك اليوم، فسجلت وكأنها "اختراع لغوي" لتصف بعضا من الحالة آنذاك، مشيرة في بعض فقراتها الى ما سيكون، وعودة لما كتب ذلك اليوم الأسود، كما يومي 15 مايو و5 يونيو:

"نعم خطفت حماس غزة، وبكى الآلاف، غزة التي رفعت اسم فلسطين عالياً، قبل الاحتلال وبعده، غزة التي تمنى رابين أن يبتلعها البحر يوماً، وكأنه توقع ما سيحدث..

خطف غزة حدث في مشهد لم نعرفه في التاريخ الوطني، وبالتأكيد، لن يتكرر لأنه لا يوجد من يتقن ذلك غيرهم بيننا، الفعل ليس حقداً أو كراهية كما يقال، بل هو العداء للوطن والوطنية الفلسطينية.. محاولة مسح التاريخ الوطني الفلسطيني، إزالة الرموز التي ضحى من أجلها الآلاف، وعلى رأسهم الزعيم الخالد، أبو الوطنية الفلسطينية، ياسر عرفات..

الفعل الذي تمنته إسرائيل، ولم تنجح به، بعد أن استخدمت كل الأسلحة الممكنة، وهاهي تنجح بسلاح آخر، بعد أن سهلت لها المهمة، بتهدئة إلى

حين، لأن إسرائيل تبحث على من ينهي لها ارتباطها بالحل السياسي، وبالتالي سترتاح من أي ضغط سيوجه إليها، إلى أن تجد ذلك، ستمارس كل أشكال السيرك السياسي، معتقداً من خطف غزة أنه سيجد طريقة ما للتفاهم مع إسرائيل، في ظل مفاوضات الراعي الإقليمي لتواجد قيادتهم، و"وثيقة يوسف"هم ....

غزة لن تغرق رغم الخطف فربان الإنقاذ قادم.."

انتهت فقرات "زاوية امد للاعلام" والتي كتبت في 15 يونيو 2007، وقد يرى من يقرأها الآن انها ليست مقالة عمرها 8 سنوات، وللحق ما زالت بعض الاستنتاجات التي وردت في حينه قائمة، حيث أن استمرار الانقسام هو "السلاح الإسرائيلي الأخطر" الذي تم استخدامه ليس لخطف غزة فحسب، فذلك ثمن تدفع له، ولا تأخذ منه، لكنه أدى عمليا وموضوعيا الى محاولة "خطف القضية الفلسطينية" برمتها، واعتقالها بفعل فاعل احتلالي وفاعل داخلي..

منطقيا كان من المفترض، ان يكون "خطف غزة" قوة تغيير ثورية للمشهد السياسي الفلسطيني، من حيث تعزيز قدرة "المؤسسة الوطنية" بكل أركانها، منظمة وسلطة، ادوات تنفيذية وتشريعية، كان لها أن تكون قاطرة لتمكين "وحدة القوى والفصائل الوطنية" كي تصبح "الجدار الواقي" من "لعنة الخطف - الانقسام"، وأن تدرك فتح قبل غيرها أن "اعادة سرقة جزء من الوطن" لن يكون بتلك الأدوات التي كانت، فلم يعد "الخطر السياسي" احتلالا اسرائيليا فحسب، بل انتقل الى "داخل الجسد الفلسطيني"..

كان مفترضا، أن تشهد الحلبة السياسية "ثورة سياسية تنظيمية" تمثل تطويرا خلاقا للثورة الفلسطينية المعارصة التي قادها الخالد ياسر عرفاتـ ليس فقط لتحمي المشروع الوطني من خطر "التهويد والاذابة الإسرائيلية" بل لتنقذه من "فيروس سرطاني دخل أحشاءه"، ولتنتفض لهزيمة المشروع المضاد بكل مسمياته، وبدء تحقيق الانتصار الكبير..

ولكن الأماني لم تصبح ممكنة، بل أنها ذهبت الى ما هو أخطر بكثير مما حدث في اليوم الأسود، حيث باتت "القضية الوطنية" برمتها مخطوفة من "قطبي الانقسام"، ما أدى لقدرة دولة الكيان الاحتلالي أن تمارس ما يحلو لها، من "تهويد غير مسبوق في القدس المحتلة، و"انتشار استيطاني بلا حساب لأرض الضفة الغربية، في حين أحالت قطاع غزة الى "منطقة سياسية عازلة" لإعادة الحالة الكيانية الفلسطينية الى طريق خلاصها التي بدأتها الثورة المعاصرة، نحو دولة فلسطينية كانت أقرب كثيرا مما يظن المنقسمين..

نكبة الإنقسام هي الأداة العملية لتنفيذ "خطف فلسطين" قضية وأرضا وشعبا، فدونها لم تكن دولة الكيان العنصري الاحتلالي من بداية تمرير مشروعها "الحلم"، بإنشاء مظاهر سياسية في الضفة تكون "شريكة لها في التقاسم الوظيفي المدني"، ودفع قطاع غزة نحو "بحر الانفصال" من خلال "مشهد كياني تحت السيطرة الأمنية" يغري بعض "المتصابين سياسيا بحلم السيطرة الكيانية" على أي "بقعة يمكنهم السيطرة عليها"، لتضع نهاية الى ذلك "الحلم الفلسطيني في قيام دولة فلسطين على بعض أرض فلسطين"..

انقلاب فانقلاب فانقسام فخطف فضياع..تلك هي مسار الأحداث خلال السنوات الثمان..

هل وصل الحال الى درجة الاستسلام لمشروع معادي أركانه لم تعد دولة الكيان العنصري فحسب، بل بات منها حاضرا في "الداخل الفلسطيني"، طرفين كل منهما يعمل موضوعيا لأدامة الانقسام الى أبعد مدى ممكن، بالتأكيد لا ولا كبيرة جدا، بل ومشرقة بقوة الفعل الفلسطيني الكامن، أن "الوطن ليس حقيبة" ليحلم طرفي النكبة الثالثة بحمل بعضا مما بها، بل هو "حقيبة يحملها أهلها" في سيرورة مستديمة نحو رفع راية الفلسطينية خالصة، ولتطرد كل "رايات الإنقسام" بتلاوينها المختلفة، ومعها "علم" العدو الاحتلالي..

من مفارقات المشهد السياسي، ان الانقسام طريق التهويد والاستيطان ومصادرة بعض أوجه الوطن، يحمل حضورا فلسطينيا عالميا، يشكل أداة ترجيح لإحياء "روح الانتصار"، فدولة الكيان تعيش حالة هلع أمام بروز سلاح لما تحسب له كثيرا في ملاحقتها لجني ثمار ما زرعت منذ الانقلاب الأسود، وابطال مفعول "القوة الرئيسية" للمشروع الوطني، انتفاضة سياسية ذات ابعاد متعددة الرؤوس، مقاطعة ملاحقة سياسية قانونية، رغم كل جهود "التعطيل الخارجي - الذاتي"..

دولة الكيان تقف أمام بوابة المحكمة الجنائية الدولية، فرصة تاريخية لم تكن متوفرة سابقا لأهل فلسطين، تحتاج فقط الى "دفعة صغيرة لا أكثر" لتدخل الى قفص الاتهام والادانة..لأول مرة هي وجيشها تحت رحمة موظف أممي بدرجة أمين عام للإمم المتحدة، ليشطبها من "قائمة العار" الورقية، دون ان يتمكن من شطبها من الحقيقة السياسية بأنها في القائمة السوداء..

"الانتفاضة السياسية الكونية تنمو بقوة سحرية، رغم انشغال قطبي الانقسام كل في تعزيز "ما خطف وما سرق من جسد القضية"..

قد يبدو أن المشهد في بعض ملامحه سوداوي، لكن الحقيقة تقول أن هناك قوة كامنة ستنفجر في لحظة ما، لتعيد رسم المشهد وأدواته لفرض "الحقيقة السياسية الفلسطينية"، خاصة وانها تمتلك قرارا دوليا اعترف بها دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة، لن يستطيع احد ان يخطفه أو يشطبه، سيبرز بفعل فاعل لا زال منتظرا..

وتبقى خلاصة ما كتب في 15 يونيو 2007 بان "غزة لن تغرق رغم الخطف فربان الإنقاذ قادم.." نقول أن "فلسطين لن تغرق بظلام الانقسام - الخطف طويلا .. فربان الانقاذ قادم لا محالة"!

ملاحظة: أن تهدد دولة الكيان الرئاسة الفلسطينية بإعادة احتلال الضفة في 24 ساعة، لا يجمل جديدا، بل موضوعيا هي تحت الاحتلال "المخفف"

للقيادات دون الشعب..لكن أن تستجيب للتهديد وتتوقف عن الفعل الى نهاية العام كما طلب منها "إسرائيليا" تلك هي المصيبة والوقاحة أيضا!

تنويه خاص: تصريح يحمل بعضا من "التفاؤل السياسي"، بأن تقرأ لمسؤول الداخلية الفلسطينية بقدرة المواطن اصدار جواز سفره في ذات يوم طلبه..كلام يؤكد جاهزية فلسطين لدولتها وتنتظر جهوزية قيادتها!

"نداء الرئيس عباس"..لمن!

كتب حسن عصفور/ لعل من قرأ نص خطاب الرئيس محمود عباس، في العاصمة "اليوغسلافية سابقا"، الصربية حاليا، حيث طالب بمراجعة الاتفاقات السياسية - الإقتصادية والأمنية مع اسرائيل، سيصاب ليس بالدهشة فحسب، بل سيفكر أنها قد تكون "تصريحات مدسوسة أو محرفة"، في سياق حملة تبرير الفضيحة التي حدثت مؤخرا، ونسبت كلها لعملية تزوير "ممنهجة" تستهدف "النظام السياسي الفلسطيني"، كما قال أحدهم، دون أن يعرف هو ما المقصود بالنظام السياسي سوى أنه سمعها فرددها..

الا أن تلك الأقوال جاءت في سياق نص خطاب طويل نشرته وسائل الاعلام الرسمية الفلسطينية، والتي لا تنطق عن غير هوى الرئاسة، ولذا فهي تصريحات صحيحة 100%، ولا يوجد بها "شبهة تزوير من حاقد غيور"، وعليه يمكن أن يتوقف الإنسان أمام بعض الملاحظات على ذلك "النداء العباسي الجديد"، والذي هو "نداء صائب تماما وحق مطلق ويجب أن يكون، لكن:

*لماذا اختار الرئيس محمود عباس أن تكون "صربيا" ارضا لاطلاق "النداء السياسي الهام"، ألم يكن أكثر "قيمة سياسية"، بل وأكثر "مصداقية" لو أنه جاء في نهاية اجتماعات "اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير"، أو"الجمعية

العمومية المسماه قيادة"، كي يعلم القاصي والداني أنه موقف للتنفيذ، وليس تصريح لـ"التنكيد" الآني ليس إلا..

*وجدلا، بأن ليس المهم المكان والزمان، فتلك مسائل "شكلية"، امام قيمة "الجوهر السياسي الهام"، وهذا صحيح فعلا، لكن الشكل هنا يرتبط بالأداة التي مفترض انها تتولى المسؤولية مع الرئيس، خاصة وانها غابت عن "الوعي والحضور" منذ زمن..

*وفي سياق السؤال الشكلي، هل هذا "النداء العباسي"، يمثل اعادة صياغة لقرارات المجلس المركزي الفلسطيني في شهر مارس - آذار 2015، حيث دعت قراراته، ايضا، لذات مضمون "نداء الرئيس"، مضافا لها تشكيل "خلية" للبحث في كيفية التنفيذ..

*وإذا كان "النداء العباسي" يمثل تطويرا لقرارات المجلس المركزي، فهل ستدخل حيز التنفيذ فعليا، بعد عودة الرئيس عباس..وهنا هل سيعقد الرئيس اجتماعا طارئا للجهات المسؤولة لصياغة تلك المطالبات الواردة في "النداء"..

*وافتراضا بأن "النداء" جاء في سياق موقف فلسطيني رسمي ردا على مواقف الحكومة الفاشية العنصرية الحاكمة في دولة الكيان الاسرائيلي، فهل يمكن أن يكون "جدول الأعمال الوطني في المرحلة المقبلة" مستندا الى ذلك..

*وباعتبار أن من طالب بالمراجعات السياسية - الأقتصادية والأمنية مع الكيان، هو رأس "النظام السياسي الفلسطيني"، فيفترض أن يبدأ بها فور عودته الى "مقر الرئاسة في رام الله"..

ولأن "النداء العباسي" تحدث عن "مراجعات الاتفاقات كافة"، فهذا يقود الى السؤال المباشر، لمن توجه الرئيس بندائه، فاذا كانت رسالة الى الشعب الفلسطيني، فقطعا سيكون الرئيس أول من عليه القيام بتلك المراجعات، بل عليه ان يعيد الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، التي مر

عليها أشهرا دون أن يكون هناك أي مؤشر على انها قرارات تم احترامها، علما بأن الجميع تحدث عن أنها قرارات للتنفيذ..

وبعد، ماذا تعني تعابير "المراجعات" في "نداء الرئيس"، وما هو هدفها النهائي، فالتعبير هنا يحمل "التباسا لغويا وسياسيا"، فلو ان المقصود مراجعات لتحسينها وفقا لبعض التطورات فتلك كارثة لا بعدها كارثة، وإن كان القصد المراجعة بغرض الخلاص فتلك مهمة لا تحتاج لمراجعة اطلاقا..

الحديث عن "المراجعات" رغم ما قد يبدو للبعض انه "موقف تثويري" للواقع الراهن، لكنه في الحقيقة يكمل ما قد بدأ ينتشر في الأوساط السياسية في فلسطين، ببناء "جدار سياسي" امام أي محاولة انتفاضية في الضفة الغربية، وفقا لما أعلنه صائب عريقات "خاتم أسرار الرئيس عباس السياسية"، و"حلقة الوصل مع الفرنجة"، أن هناك مهلة جديدة أمام اسرائيل لـ"تختار بين السلام والاستيطان" - المعادلة الهزلية - ، التي أجاب عنها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رفيق الزعنون بدقة متناهية..اسرائيل اختارت الاستيطان بدل السلام..

لو ان الرئيس عباس يريد فعلا "مواجهة سياسية مؤدبة" مع دولة الكيان، فلما لم يعلن هو نفسه وقف الاتفاقات جميعها، تنفيذا لقرارات المجلس المركزي، ولجان مختصة شكلت، وتقارير نوعية تناولت تلك الأوجه..

الاتفاقات لا تحتاج يا سيادة الرئيس لأي مراجعة، لأنها بالأصل لم تعد موجودة منذ زمن بعيد، وانت قبل الآخرين تعلم تماما، وكل ما تبقى منها ليس سوى "أدوات اتصال تقنية لتسيير الحياة العامة"، وليس للخلاص من الاحتلال..

من يطلب المراجعة، كأنه يطلب الإدامة لما هو قائم، من سرقة المشروع الوطني الفلسطيني، ومنح دولة الكيان زمنا لتنفيذ مشروعها في "التقاسم الوظيفي المقلص" في بعض الضفة المحتلة..

"النداء العباسي"، لا يحتاج لمراجعة بل الى تغيير شامل في الشكل والجوهر..شكلا أن يعود الى المؤسسة الرسمية "الغائبة بقرار"، والجوهر أن يعلن وقف العمل بكل الاتفاقات مع دولة الكيان..وعندها يكون الجواب..وغيرها يكون ما كان نداءا ليس سوى "كلام فشة خلق"، لا قيمة له إطلاقا!

"وقف الاتفاقات كافة" وانهاء المرحلة الانتقالية، ذلك الباب الذي منه يعلن الرئيس عباس دولة فلسطين، التي يتهرب منها، رغم مرور عامين ونصف العام على قرار الجمعية العامة.."دولة " تستخدم خارج المكان المفترض ان يكون مكانها فوق أرض بعض من الوطن!

ملاحظة: من مفارقات "حالنا".. رامي الحمدالله على طريقة الوزير الألماني صاغ لنا معادلة جديدة "معابر غزة مقابل رواتب موظفي حماس"..هل يصدق أحد أن قائل هذه الكلمات هو رئيس وزراء فلسطين..أي أن القضية ليست مبدأ وظيفي بل استغلال وظيفي يا دوك!

تنويه خاص: أطباء الضفة يهددون يالاستقالات الجماعية..العجيب ان ولا مؤسسة رسمية انتفضت لمواجهة المصيبة..لا رئاسة ولا حكومة ولا قوى ولا كتل برلمانية..هل وصل الاستهتار الى هذا الحد!

"نفي" حماس لتهدئتها مع الكيان "غير مقنع"!

كتب حسن عصفور/ فجأة بات موضوع "اتفاق حماس" مع دولة الكيان الاسرائيلي، الموضوع الأكثر تداولا في المجال الاعلامي، وسيطر على ما حدث من "إسقاط" حكومة رامي" - بالأصل هي "ساقطة" من الوجدان السياسي للشعب الفلسطيني، كونها عبارة عن مسميات افتقدت لكل ما له صلة بالعمل التنفيذي -..

وفرض اتفاق حماس مع اسرائيل ذاته على المشهد، جاء بخيارين كل له حسابات الخاصة..فحماس ومنذ زمن تحاول "تسريب" اتصالاتها مع تل أبيب عبر قنوات اعلامية - سياسية، لم تعد بخفية على أحد، وكان هدفها الرئيسي من تلك "التسريبات" هدفا سياسيا شديد الوضوح، بأنها أصبحت الطرف الأكثر "جاذبية تفاوضية" من الرئيس محمود عباس، وهي تعلم يقينا أن ما بينها ودولة الكيان ليس سوى محاولة لتمرير بعض من شق سياسي سيفتح لاحقا باب جهنم الوطني عليها، لو أكملت ما تتحدث عنه "تسريباتها"..

حماس قبل حكومة نتنياهو، تحدثت عما يحدث معها، فمنذ اشهر طويلة وبعض اعلامها الخاص، أو المرتبط بدوائرها يتحدث عن "افكار تصلها" من أطراف دولية للتوصل الى "تهدئة" مقابل رفع الحصار وفتح ممر مائي لكسر "الطوق" عن الأزمة الانسانية، وبالتأكيد جوهر رسالتها، من وراء تلك "التسريبات"، الى جانب ابراز مكانتها التفضيلية عن الرئاسة الفلسطينية، هو كسر العزلة عن حماس ذاتها، خاصة وأن قادة مسرح العمليات السياسية الذي حاول فرض الجماعة الإخوانية بدأ في الانتكاس بل والتراجع، خاصة من البوابة المصرية، الى جانب تنامي ازمتها الداخلية مع أهل القطاع، واشكالياتها الداخلية المتعددة الأوجه..

حماس منحت مجالا اعلاميا واسعا لأن يتحدث البعض منها عن وجود قنوات تبحث تلك الأفكار، وكان الأبرز فيهم، والأكثر شجاعة د.احمد يوسف الذي تحدث علانية عن وجود "دردشات" بين حماس واسرائيل، والكل يعلم تماما قيمة ومكانة هذا الرجل المثقف، والذي تراه كثيرا من الأوساط، احد أبرز مفكري حماس السياسيين، إن لم يكن ألمعهم..

وبالتأكيد يعلم د.يوسف جيدا أن الاعلام والحالة الفلسطينية لن تترك تصريحه يمر مرورا عابرا، وسيترك تصريحه جدلا مدويا، فلسطينيا وعربيا ودوليا، وقد كان له ما توقع، رغم بعض التطاول غير المبرر ضد شخص صاحب "القنبلة السياسية "، وصل الى نقاط يجب تحريمها عند الإختلاف، لكن الجوهري هو تفجير ما بحث عنه جدلا ومطاردة، فاق كل ما أعلنته

شخصيات دولية عن تواصل حمساوي - اسرائيلي للوصول الى "اتفاق تهدئة"، اعاد للذاكرة تلك الوثيقة التي نتجت عن لقاء يهودي اسرائيلي شخصيات حمساوية منها د.يوسف في جنيف أواخرعام 2006..

وجاءت تصريحات اسامة حمدان، وهو من الشخصيات التي يمكن وصفها بأنها "شخصية من مطبخ حماس" ، ليعلن في جريدة للحركة عن وصول نص مكتوب لاتفاق التهدئة بين حماس واسرائيل، وكان التوقيت هاما جدا للاعلان، تزامنا مع مغادرة ابو مرزوق الى قطر مرورا بالقاهرة، حيث التقى وزير المخابرات المصرية اللواء خالد فوزي للمرة الأولى، ووضع أمامه ما وصل اليهم، ليكمل المسار نحو مقر اقامة خالد مشعل وبعض قيادات حماس..

اعلان حمدان، جاء بعد نشر رسالة اسرائيلية، بعضها تهديد واضح لو تلتزم السلطة "الأدب السياسي" في حراكها، سيتم فكفكتها واعادة الادارة المدنية الاسرائيلية للعمل مكانها، وكما قال كوهين لحسين الشيخ "ستكون الإدارة أفضل مما هي الان"، ومعها اعلمهم بأن هناك مفاوضات غير مباشرة اسرائيلية مع حماس، لذا كان توقيت اعلان حمدان رسالة سياسية، وبعد اطلاقها بدأت مناورات حماس لسحب الاعلان من "السوق السياسي"، وابقائه معروضا بشكل خفي..

حماس بدأت نفي وجود اتفاق مكتوب، وأن هناك "افكارا" لا أكثر، وحاولت أن تقلب طبيعة الجدل ما بين النفي أو التوضيح، ولكنها لم تتقدم خطوة عملية واحدة لتقنع الفلسطيني أولا والعربي ثانيا، انها لا تفاوض ولا يوجد أي اتفاق متبلور، بعيدا عن "مناورتها اللاذكية" لنفي "المكتوب"، دون ان تنفي "اللامكتوب"، علما بأن تلك "نكتة غبية"..

نعم نصدق، أنه لا يوجد الان نصا رسميا مكتوبا، إذ لا تحتاج اسرائيل او حماس ليرسل كل منهما نصا مطبوعا على أوراق تحمل شعار حركة حماس،

أو شعار دولة الكيان، فتلك ستكون "نهاية مسار التفاوض" وليس بدايته..الى حين بلورة اتفاق متفق عليه..

ولكن، لما لا تعلن حماس ما هي "الأفكار" التي وصلتها من الكيان عبر "وسطاء عرب وأجانب"، وإن كان الاعلان الاعلامي العلني غير مطلوب منها الآن، فهي لم تخبرن أحد من القوى والفصائل مضمون تلك الأفكار، حتى الأقرب اليها "نظريا" حركة الجهاد، رغم الادعاء الدائم أن العلاقة بينهما "استراتيجية"، كما انها تلتقي بفصائل يسارية في القطاع، وكل ما تقوله لهم أنه لا يوجد أي اتفاق مكتوب، وكأن المعضلة اتفاق مكتوب أم شفهي..

وقبل الجهاد والفصائل، لو أن حماس تبحث "اتفاقا للتهدئة دون ثمن خاص"، لما لم تخبر الرئيس عباس على ما وصلها باعتباره الرئيس الشرعي، وان آخر اتفاق تهدئة كان بحضور الفصائل ومنها حركة فتح، فصيل الرئيس عباس..أما البقاء على ذات الاسلوب نفي المكتوب وكتمان الشفوي، فتلك مناورة مكشوفة جدا، لن تبرأ حماس من ما يقال عنها أنها تبحث اتفاق أساسه معادلة الوزير الألماني "التنمية مقابل الأمن"، وممر مائي بين غزة وقبرص "التركية" ليكون مسارا لـ"خطف غزة" مرة ثانية ولكن بمباركة رسمية اسرائيلية ودولية..

كل مبررات حماس لنفي ما أصابها من مشاركتها في "مؤامرة فصل القطاع" لن تقنعن أحد، الى حين ان تعلم الإطار الرسمي - الشرعي، وكذا "فصائل شركاء اتفاق التهدئة الأخير بالقاهرة"، وأن تلتزم نهائيا أنها لن تقبل اتفاقا قد يؤدي الى فصل القطاع عن الضفة، وأن مسألة الممر المائي سيتم تأجيلها الى حين..وأنها ستنقل الملف بكامله الى منظمة التحرير او الرئاسة أو الاطار القيادي المؤقت المتفق عليه سابقا..

كي تزيل حماس ما علق بها من تهم سياسية تصل الى درجة "التخوين السياسي"، عليها أن تعود الى من يجب أن يكون "شريكا" معها، وتلتزم بما

يتفق عليه، وأن تفاتح شعبها بصدق سياسي واضح، وليس بمناورات سياسية باتت مكشوفة جدا..

الخيار عند قيادة حماس، وعليها أن لا تستغل الحالة الرسمية المصابة بوهن سياسي و"بلادة احساس بهموم شعبها" كي تجد به ذريعة..فالأصل في الرواية الشرعية مهما كان حالها..

دون ذلك، فكل ما يصدر عنها من نفي سيكون تأكيدا للمنفي!

ملاحظة: أشيع أن هناك مرسوم رئاسي يطالب الفلسطينيين عدم استلام تصاريح العمل والزيارة الى اسرائيل، ورفض "تسهيلات"ها..رغم قيمة ذلك وطنيا، الا أن المرسوم المشار اليه لم ينشر في أي وسيلة اعلام رسمية..هل هناك مرسوم رئاسي سري.. ام أنها شاعة لحرف مسار الحكي عن مصيبة قادمة..

تنويه خاص: مبروك يا شباب..هناك قول أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ستلتقي يوم الاثنين القادم.. خبر مفرح جدا جدا حتى لو كان قرار الدعوة للإجتماع "سريا أيضا"..استلهاما بالحديث الشريف، "استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان فإن كل ذي نعمة محسود ".

"وعد عريقات"!

كتب حسن عصفور/ قبل اقل من شهر تحدث د.صائب عريقات عضو اللجنتين تنفيذية المنظمة ومركزية فتح، وحامل أعقد ملفين، المفاوضات والمحكمة الجنائية، أمام أعضاء المجلس الوطني في الاردن، وتحديدا بتاريخ 11 مايو 2015، بانه هناك "إستراتيجية فلسطينية جديدة" تقوم على اساس، "تثبيت المفهوم القانوني لدولة فلسطين تحت الاحتلال والانضمام الى المنظمات والمواثيق والاتفاقيات الدولية"، و"أهمية الدعوة لانتخابات برلمان ورئيس دولة فلسطين"

كما أكد عريقات "نريد مؤتمرا دوليا لإنهاء الاحتلال"، موضحا "أننا الآن في مرحلة جديدة في التعامل مع الاحتلال" .

طبعا هناك مضافات غيرها بخصوص الحديث عن محكمة الجنايات الدولية، لكن الاساس هو فيما يتعلق بجوهر "الاستراتيجية الجديدة"، والتي اشاعت "جوا تفاؤليا"، حتى لو أنها لم تصدر عن أي مؤسسة رسمية بحكم أن قائلها من يحمل "مفاتيح اسرار الرئيس عباس السياسية"..

ولكن جاء ما لم يكن بخاطر، حيث اعلن د.عريقات عن أن "مهلة أمام إسرائيل كملاذ أخير الى نهاية العام" و "سيكون على إسرائيل أن تختار قبل نهاية العام: إما أن يكون لدينا عقد وشراكة تؤدي إلى حل الدولتين، أو ستكون إسرائيل المسؤولة الوحيدة [عن المناطق والسكان] من نهر الأردن وحتى البحر الأبيض المتوسط"، ولم ينس أن يعود لشعاره التهديدي الشهير المستمر منذ سنوات بـحل السلطة".

من يقارن بين ما قيل أمام اعضاء المجلس الوطني في الاردن، وأمام حضور في ندوة بمشاركة اجنبية، لأ يمكن أن يظن القارئ انهما لذات الشخص، فلا صلة اطلاقا بينهما، وكأنه لكل مقام تصريح ورؤية وبيان..

بالتأكيد، لا يستطيع المرء ان يتخيل استمرار هذه الحالة الاستخفافية للشعب ولكل الإطر الفلسطينية، بل التعامل وكأنها لم تعد قائمة أو لها صلة بالمشهد السياسي، الا إن تطلب الأمر استخدامها ضد حركة حماس، باعتبارها خارج الشرعية الوطنية، استخدام يمثل نكسة سياسية بكل ما للكلمة من معان وأبعاد..

كيف يمكن لشخص مهما كانت وظيفته وموقعه التنظيمي، أن يعلن بكل ارتياح انه منح دولة الكيان مهلة زمنية الى نهاية العام، كي يبدأ بعدها محاسبتها، كما قال، او أن يسلمها مفتاح السلطة باعتبارانها باتت ملكا خاصا لمجموعة تتصرف بكيان الشعب ومصيره بتلك الروح التي لا صلة لها بما هو وطني فلسطيني..

لم يخبرنا السيد الدكتور ما هي الصلاحيات التي يحق لنتنياهو ان يمارسها في الضفة والقدس والقطاع خلال الشهور الستة، الممنوحة له، كهدية سياسية لفوزه الانتخابي..

هل يمكن اعتبار سريان قانون دولة الكيان على المستوطنات في الضفة جزءا من "حق بيبي" في زمن السماح السياسي العريقاتي"، أم توسيع دائرة الاستيطان وتعزيزه وتهويد ما يمكن تهوديه في القدس وبعض الضفة..

وهل يشمل "الوعد العريقاتي" لحكومة نتنياهو اتاحة الفرصة لها بالعمل بكل طاقة لتنفيذ ما أعلنته نائب وزير الخارجية حكومة نتنياهو قبل ايام من "الوعد الحزيراني"، بأن "الأرض من النهر الى البحر هي أرض لليهود، ولا شعب غيره بها"..

وربما اراد عريقات بهبته الزمنية السياسية ان يتيح المجال لحكومة الكيان ان تتفرغ لمعركتها المقبلة في مواجهة "الانتفاضة السياسية القادمة" وبدأت في اتساع رقعة المقاطعة، ولأن اي إزعاج فلسطيني لحكومة تل أبيب سيعرقل تلك "الجهود المقدسة"..

عندما تصبح أقوال من يصفون أنفسهم بقيادة فلسطينية، وكأنها ليس سوى أقوال "فض مجالس"، فنحن أمام كارثة وطنية كبرى، ليس بما قاله هذا أو ذاك، ولكن لأنه لم يجد احدا من فصائل وقوى ومنظمات يردعه، ويفضح أن ما قاله ليس سوى انحدار بالقضية الوطنية أولا، والغاء لكل الإطر الشرعية ثانيا، وتعدي سافر على قرارات الشرعية الفلسطينية قبل الشرعية الدولية ثالثا..

أي منطق هذا الذي يعلنه حامل "أخطر الملفات ومن لا يفارق الرئيس عباس في رحلة سياسية او خاصة"، وكيف للقوى المناهضة للعنصرية والفاشية أن تتعامل مثل هذه التصريحات بـ"فترة السماح" للكيان، هل يمكنها ان تصدق فعلا أن القيادة الرسمية الفلسطينية تبحث عن "انتفاضة سياسية" ضد الدولة العنصرية..

والأخطر فيما قاله "كاتم أسرار الرئيس"، ان ذلك يعني تأجيل ملف المحكمة الجنائية الدولية، كي لا يقال أنه "خرق لفترة السماح" و"الصمت – الصوم السياسي"..

الا تشكل "هبة عريقات" لحكومة نتنياهو ذريعة لحماس للمضي قدما وبشكل "شرعي" نحو "مشروعها الخاص"، وتطبيق المعالدة الألمانية "التنمية مقابل التهدئة"، اقله لفترة "السماح العريقاتي"!

وبالتأكيد تمثل تلك الاقوال رسالة الى الشعب الفلسطيني والعالم، أن لا شي جديد من الآن الى نهاية العام، وأن قرار الامم المتحدة الخاص بدولة فلسطين بات "غير ذي صلة"..

لعل الحقيقة التي لم يقلها عريقات ان "الأشهر الست المقبلة" هي فترة لأمريكا وغيرها لبحث كيفية تجديد "الحركة التفاوضية" استجابة لخطاب الرئيس عباس في ذكرى النكبة و"شروطه الثلاث"، وايجاد الصيغة الأمثل لتمرير المشروع الفرنسي للخلاص من قرار دولة فلسطين 19/ 67، الذي يشكل عنصر ازعاج للسياسة الأميركية في المنطقة.

عريقات قال ما قاله، معتقدا ان لا راد لكلامه، ولا معترض عليه، فلم يعد للقوى السياسية قوة ردع، وان فترة الانقسام باتت الأفضل لتمرير كل ما يراد تمريره، وحركة حماس غارقة بمشروعها الخاص لا يهمها شيء آخر، بل لعل صمتها على ما يتم فعله من الوجه الآخر لها، هو جزء من الثمن المفوع مسبقا للمضي بمشروعها..

لما لا يقل "مستر إريكات"، كما يحلو لليهود والفرنجة مناداته، ما هي الأسباب التي دفعته لذلك "القرار التاريخي"، وهل له مقابل ما أم كان "هبة لوجه الله والحكومة النتنياهوية الأكثر عنصرية وكراهية للعرب والفلسطيني..

بالمناسبة هل يتذكر عريقات كم مهلة سبق منحها كم من مرة وضع ذات السؤال على اسرائيل ان تختار..والأغريب أنها اختارت منذ زمن بعيد، ولكن يبدو أن خياراتها لم تصل بعد لمنازل السائلين!

أليس مفارقة، لا بعدها مفارقة، أن تأتي هذه "المنحة السياسية" والإمم المتحدة تحت ضغط "توصية زروقي" لادراج الكيان وجيشه في "قائمة العار" لارتكابه مجازر ضد أطفال فلسطين، بدلا من التحرك لفرض التوصية وتحويلها الى قرار، يمكنه أن يكون أحد "روافد محاكمة الكيان وجيشه" في المحكمة الجنائية"، الا اذا كان هناك من يريد للتوصية مصيرا كمصير تقرير "غولدستون الشهير"..

يذكرنا "وعد عريقات" هذا بوعد سبقه بزمن بعيد..قال عنه أهل فلسطين وقيادتهم آنذاك، "من لا يملك منح من لا يستحق"!

ولكن يبدو أن هؤلاء "المانحين" زمنا للمحتل من "لحم الشعب الحي، يتجاهلون تجارب التاريخ الحية بأن "الانفجار لا وقت له"..وعهد الخداع اقتربت نهايته!

ملاحظة: أعترف بأنني احسنت الظن باعتقادي أن الرئيس عباس سيكرم الشهيد القائد ابوعلي شاهين بـ"وسام خاص"، وانه سيخاطب الحضور بكلمة يستحقها تاريخ الرجل..لكن المفاجأة لم تحدث، وحضر عنها مقاطعة فتح القيادة الرسمية وأطرها الإحتفال، ومعها قاطعت حماس ايضا..يا مصادفات السياسية العجيبة في "بقايا الوطن"!

تنويه خاص: "تأسيس ممر مائي لغزة هدف لأسطول الحرية الجديد"..هذه جملة قالها المشرف الحمساوي على "الاسطول".. مقدما اسرائيل اذا هيك العنوان فهي حتما لن تمنع "الاسطول" بعد أن حدد هدفه وهدفها أيضا..يبدو أن "أول الانفصال رحلة"!